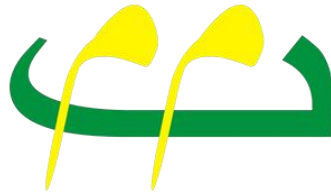


الجمهورية الإسلامية الموريتانية



البنك المركزي الموريتاني
BANQUE CENTRALE DE MAURITANIE

التقرير السنوي 2015

يونيو 2016

تقرير السنة المالية 2015

مقدم إلى فخامة السيد رئيس الجمهورية
من طرف محافظ البنك المركزي الموريتاني



البنك المركزي الموريتاني
التقرير السنوي 2015

سيدي الرئيس،

تنفيذا للمادة 91 من الأمر القانوني رقم 2007/004 بتاريخ 12 يناير 2007 المتضمن النظام الأساسي للبنك المركزي يشرفني أن أقدم إليكم التقرير السنوي حول التطورات الاقتصادية والنقدية لعام 2015. ويضم هذا التقرير في جزئه رقم 9 الحسابات السنوية إضافة إلى عرض حول نشاطات وعمليات البنك وفقا للمادة 90 من الأمر القانوني الآنف الذكر.

سيدي الرئيس،

شهد الاقتصاد العالمي تباطؤاً في وتيرة النمو خلال العام 2015 على خلفية هبوط أسعار المواد الأولية إضافة إلى ارتفاع قيمة الدولار مقارنة بأبرز العملات، وقد انعكس تباطؤ الانتعاش في الدول المتقدمة وضعف وتيرة نمو الاقتصادات الصاعدة والنامية على تراجع النمو العالمي، حيث بلغ مع نهاية العام 3,1% مقابل 3,4% عام 2014.

وتزامن هذا التباطؤ في النمو مع هبوط أسعار المواد الأولية بسبب وفرة في العرض قابلهما ضعف في الطلب، وبشكل خاص من جانب الصين التي تبنت سياسة تهدف إلى إعادة توجيه نموذجها الاقتصادي نحو الاستهلاك الداخلي بدل الاعتماد على الاستثمارات والصادرات.

وهكذا فإن تطور المبادلات التجارية بقي معتدلاً في حين تباطأ التضخم من جديد رغم استمرار أهم البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة انتهاز سياسات نقدية تيسيرية لدعم النمو وتجنب مخاطر انكماش الأسعار الذي يهدد نمو هذه الاقتصادات.

وعلى الصعيد الوطني جاءت النتائج التي تحققت عام 2015 إيجابية على العموم رغم استمرار عوامل خارجية غير مواتية وبشكل خاص استمرار هبوط أسعار المنتجات التصديرية خاصة مناجم الحديد. وإذا كان النمو الاقتصادي المسجل هذا العام جاء دون المستوى المحقق عام 2014 فإن التوازنات الاقتصادية الكبرى حافظت على استقرارها مع تحسن وضعية بعضها وعلى وجه التحديد التضخم، رصيد الحساب الخارجي الجاري وعجز الميزانية العامة.

وشهد نمو الناتج المحلي الإجمالي تباطؤاً بشكل ملحوظ عام 2015 حيث تراجع إلى 2% مقابل 6,6% في العام السابق متأثراً بتقلص القيمة المضافة للقطاع الثانوي (-6,5%) وخاصة البناء والأشغال العامة (-15,7%) والصناعات الاستخراجية (-6,9%) التي تأثرت بهبوط أسعار المنتجات المعدنية. أما القطاعات الأول والثالث فقد سجلا نمواً في القيمة المضافة وصل على التوالي إلى 3,8% و5,8%. وفي جانب الطلب، تزايد النمو الاقتصادي بشكل مطرد بفضل الصادرات الصافية التي تحسن رصيدها السالب بنحو 22,7% متأثراً بتراجع الواردات بالارتباط مع انخفاض الفاتورة النفطية وتقلص واردات الصناعات الاستخراجية. وفي جانب الطلب الداخلي فقد تراجع بنسبة 6,4% بفعل تقلص التكوين الخام في رأس المال الثابت مما عوض زيادة الاستهلاك بشقيه العام والخاص.

وفيما يتعلق بتطور الأسعار، فقد خفت الضغوط التضخمية تحت تأثير تراجع أسعار السلع الغذائية عالمياً، واستمرار اتخاذ تدابير دعم أسعار السلع الأساسية لصالح الفئات السكانية الأكثر هشاشة في إطار برنامج الدعم الحكومي "أمل"، وكذلك انتهاز السلطات النقدية لسياسة نقدية حصيفة. وهكذا تم التحكم في التضخم عند 0,5% عام 2015 كمعدل سنوي و (-2,8%) كانزلاق سنوي مقابل على التوالي نسب 3,5% و4,7% عام 2014.

وعلى مستوى الحسابات الخارجية، ورغم تدهور معدلات التبادل التجاري فإن عجز المعاملات الجارية تقلص بنسبة 30,6% عام 2015 ليستقر عند 308,6 مليار أوقية تحت التأثير المزدوج لانخفاض العجز التجاري وتراجع عجز ميزان الخدمات والدخل. وهكذا فإن عجز رصيد المبادلات التجارية تقلص بنسبة 16% عام 2015 تحت التأثير المتزامن لتراجع الصادرات وانخفاض الواردات. وقد سجلت الصادرات انخفاضاً بنحو 30% متأثرة بتراجع صادرات الحديد بأكثر من 50% نتيجة انهيار الأسعار (-43%). وبشكل موازي، سجلت واردات السلع تراجعاً بنسبة 21% نتيجة انخفاض الفاتورة النفطية بعد تراجع أسعار النفط الخام وتقلص واردات الصناعات الاستخراجية بالارتباط مع تراجع نشاطها. أما عجز ميزان الخدمات والدخل فقد بلغ 185,8 مليار أوقية عام 2015 حيث تقلص خلال السنة بنسبة 29,6% نتيجة انخفاض المدفوعات على أساس الشحن والخدمات الأخرى وكذلك تسديد القسط الأول من الإتاوة السنوية التي يدفعها الاتحاد الأوروبي بموجب اتفاقية الصيد الموقعة عام 2015. ومن ناحيتها سجلت التحويلات الجارية ارتفاعاً بنسبة 69% بفضل زيادة تعبئة موارد خارجية خاصة من مانحين ثنائيين لدعم الميزانية العامة.

7

أما حساب العمليات المالية ورأس المال فقد سجل فائضا قدره 404,9 مليار أوقية أي بزيادة 9,5% مقارنة مع مستواه عام 2014. وهكذا فإن تزايد عمليات السحب على القروض المتوسطة وبعيدة المدى عوض تراجع التدفقات المالية قصيرة الأجل المرتبط مع تراجع الواردات وانخفاض تحويلات الإيرادات الناشئة عن أنشطة تصديرية وخاصة المتأتية من صادرات الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (سنيم) نتيجة هبوط مبيعاتها. وقد سمح فائض العمليات المالية والرأسمالية بتغطية العجز الجاري وتحقيق فائض في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات بلغ 51,5 مليار أوقية. ونتيجة لذلك تعزز مستوى الاحتياطات الدولية الرسمية ليستقر مع نهاية 2015 عند 821,3 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل 7,9 شهر من تغطية واردات السلع والخدمات مع استبعاد واردات الصناعات الاستخراجية، مقابل 5,7 شهرا عام 2014.

وفيما يخص المالية العامة، فإن تنفيذ الميزانية لعام 2015 عكس استمرار جهود الحكومة الهادفة للحفاظ على استدامة المالية العامة مع الإبقاء على مجهود الاستثمار والانفاق في المجالات الاجتماعية والبنى التحتية بغية تخفيف الفقر وتحسين آفاق النمو الاقتصادي. وبلغ مجموع إيرادات الميزانية باحتساب الهبات 460,2 مليار أوقية أي بزيادة سنوية قدرها 8,5% مقابل 0,2% عام 2014. وهكذا فإن الانخفاض البالغ 3,9% في الإيرادات الضريبية قد عوضه ارتفاع الإيرادات غير الضريبية والهبات، أما إجمالي النفقات فقد بلغ 513,7 مليار أوقية أي بارتفاع 7,2% مقارنة مع العام السابق. ويعزى هذا التطور إلى ارتفاع النفقات الاستثمارية بوتيرة متزايدة حيث بلغت 14,8% بعد أن حققت زيادة بنسبة 12,9% عام 2014. وقد تم تمويل الانفاق الحكومي بموارد ذاتية بنسبة الثلثين واللجوء إلى موارد خارجية بنسبة الثلث. أما النفقات الجارية فلم تتجاوز زيادتها 1,1% وهو ما يترجم أثر السياسة الحكومية الرامية إلى ترشيد نفقات التشغيل التي تتحملها ميزانية الدولة.

وقد أسفر تنفيذ الميزانية العامة عن وجود عجز كلي بلغ باحتساب الهبات 53,5 مليار أوقية أي نسبة 3,5% من الناتج المحلي الإجمالي ليقارب بذلك نفس المستوى الذي تحقق في العام 2014. وقد تم تمويل هذا العجز بشكل أساسي عن طريق اللجوء إلى قروض خارجية بشروط ميسرة.

وعلى صعيد السياسة النقدية، واصل البنك المركزي طيلة السنة نهجه الرامي إلى المحافظة على استقرار الأسعار في سياق يطبعه توفر السيولة المصرفية رغم كونها تتجه بشكل خفيف إلى الانخفاض، وهكذا حافظ البنك على نسبة الفائدة المركزية وعلى نسبة الاحتياطي الإلزامي عند 9% و7% على التوالي رغم تضخم ضعيف نسبيا. ومع ذلك استمرت البنوك في ضمان تمويل الاقتصاد إذا نظرنا إلى تطور الإقراض لصالح القطاع الخاص حيث سجل زيادة بنسبة 11,2% و9,7% على التوالي لسنتي 2014 و2015، أما الكتلة النقدية فقد تباطأت وتيرتها بشكل ملحوظ حيث نزلت إلى 0,4% مقابل 8,6% عام 2014 علما بأن ارتفاع الإقراض الداخلي قد تم تعويضه إلى حد كبير عن طريق تقليص الموجودات الخارجية الصافية.

ومن جهة أخرى، حقق الاقتصاد الوطني أداءً جيدا في السنوات القليلة الماضية بفضل تسجيل نسبة نمو بلغ متوسطها 5% خلال الفترة 2011 - 2015 مع المحافظة على نسبة تضخم دون 4%. وبالإضافة إلى ذلك تحققت استثمارات عمومية هامة في مجالات البنى الأساسية والاجتماعية، مما أدى إلى ارتفاع متوسط نفقات التجهيز إلى 29% خلال نفس الفترة. وفي الوقت الذي ساهمت هذه الجهود في دعم امكانيات النمو الاقتصادي فإن تواصل هذه الجهود لصالح الاستثمارات العمومية سمح بتحقيق طفرة في مجال البنى التحتية لقطاعات أساسية كالنقل والطاقة والصيد والزراعة والمياه.

وفيما يخص مناخ الأعمال، فقد تم إحراز تقدم كبير عام 2015 تمثل في تقدم ترتيب موريتانيا بثمانية درجات على تصنيف تقرير ممارسة أنشطة الأعمال (Doing Business) لعام 2015 الذي يعده البنك الدولي والذي أعتبر بلادنا من الدول العشر الأكثر زيادة في مجال الإصلاحات للعام 2015.



وعلى الصعيد الأمني نجحت السلطات العمومية في مواجهة التحديات التي تتمثل في التصدي للأزمات الأمنية العابرة للحدود ومكافحة الإرهاب بفضل سياستها الأمنية القائمة على مواجهة التحديات واستباق الأحداث مما عزز من إرساء الاستقرار والأمن. وبالرغم من الأخطار المحدقة على المستويين الحدودي والإقليمي فإن موريتانيا تنعم اليوم باستقرار وأمن يشكلان مكاسب ضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

وفيما يتعلق بمكافحة الفقر تميز عام 2015 بنهاية العمل بالأهداف الإنمائية للألفية التي غطت الفترة 2000 - 2015 وإطلاق برنامج جديد تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة يهدف إلى مكافحة الفقر واعتماد مجموعة جديدة من الأهداف الإنمائية المستدامة للفترة 2016 - 2030. وكان تقييم حصيلته الذي حققته موريتانيا في مجال مكافحة الفقر إيجابيا إلى حد كبير حيث تم الحد من انتشار الفقر من 51% عام 2001 إلى 42% عام 2008 ثم إلى 31% عام 2014 في حين تراجع الفقر المدقع من 29,2% عام 2001 إلى 25,9% عام 2008 ثم إلى 16,6% عام 2014. ومن شأن الاستراتيجية الجديدة التي تعرف باسم استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك الممتدة على الفترة 2016 - 2030 والتي يجري حاليا وضع اللامسات الأخيرة عليها أن تسمح لموريتانيا بالاستفادة من الفرص التي توفرها هذه المبادرة الدولية الرامية إلى تعبئة المزيد من الموارد لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

ويأتي إعداد الاستراتيجية الجديدة الرامية إلى بلوغ أهداف التنمية المستدامة في سياق صعب يواجه فيه الاقتصاد الوطني منذ عام 2014 صدمات تتعلق بتراجع معدلات التبادل التجاري التي شهدت تدهورا كبيرا خلال عام 2015، وخاصة أنها ظرفية غير مواتية يتوقع لها أن تستمر على المدى المتوسط بحسب التوقعات الاقتصادية. وأمام استمرار هذا الوضع سيحظى تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية وخاصة ما يتعلق منها بزيادة تنوع الاقتصاد بالأولوية حتى لا تتأثر ديناميكية النمو المسجلة خلال السنوات القليلة الماضية باتجاه أسعار المواد الأساسية نحو الانخفاض. وتعزيزا للتقدم الحاصل في مواجهة التحديات التي تفرضها المعطيات الجديدة للمحيط الدولي فإن تنفيذ استراتيجية تطوير القطاع الخاص يجب أن يتسارع بغية النهوض بمحيط أكثر جاذبية للاستثمار الخاص سواء كان أجنبيا أو وطنيا.

وخلال العام 2015، ساهمت سياسة الصرف المرنة التي نفذها البنك المركزي الموريتاني في تخفيف الصدمات المترتبة على الهبوط القوي في معدلات التبادل التجاري مع الحفاظ في نفس الوقت على استقرار الأسعار. وقد هبط سعر صرف الأوقية بنسبة 7,4% كمتوسط سنوي بالنسبة للدولار في الوقت الذي ارتفعت قيمة العملة الوطنية بنسبة 9% مقابل اليورو مما يعكس تطور العملات في أسواق الصرف الدولية. أما الفرق بين سعر الصرف الرسمي والموازي فقد ظل طفيفا مما يعكس التوازن العام لسوق الصرف.

وبموازاة سياسته في مجال الصرف، وكذلك من منطلق الإبقاء على مرونة سوق الصرف عكف البنك المركزي على ترسيخ الشفافية وتعزيز الرقابة البعديّة على استخدام العملات الأجنبية سعيا للحد من خروج رؤوس الأموال التي تتم على حساب العملة الوطنية والاقتصاد بشكل عام. ويؤثر خروج هذه الأموال في زيادة الضغط على سعر صرف العملة الوطنية كما أنه يفوت موارد مالية هامة لتمويل التنمية الاقتصادية.

ومن جهة أخرى، تم الشروع عام 2015 في تنفيذ إصلاح استراتيجي يرمي إلى عصنة ورفع أداء منظومة المعلومات بمبادرة من سلطات البنك المركزي. وتهدف الأعمال المقام بها في هذا الشأن إلى تعميم مسارات معالجة وإدارة تدفق المعلومات بصفة آلية داخل البنك من أجل تحقيق أفضل للناتج المرجوة. وفي هذا الإطار تم إطلاق حزمة من الإصلاحات على شكل مشاريع تغطي معظم أنشطة البنك المركزي. ومن شأن إنجاز هذه المشاريع أن يشكل طفرة نوعية على مستوى معالجة وإدارة البيانات وأن يسمح للبنك المركزي بالتكيف مع التحولات الحاصلة في البيئة الاقتصادية وتعزيز قدرته على تحقيق المهام المنوطة به.

وعلى صعيد آخر يجري العمل على انطلاق بوابة جديدة لنشر البيانات الاقتصادية والمالية المتعلقة بالاقتصاد الموريتاني ستصبح في متناول العموم عبر الموقع الإلكتروني



للبنك المركزي، وسيسمح الموقع لجميع الفئات من مستخدمي عموميين وباحثين جامعيين منولوج إلى قواعد بيانات محبنة تغطي مختلف القطاعات بما فيها التجارة الخارجية، النقد، الصرف، القطاع المالي، القطاع الحقيقي، المالية العامة.

وعلى مستوى تعزيز القدرات في مجال التحليل والتوقعات الاقتصادية، تكلفت الأنشطة المقام بها في هذا المجال ببناء نموذج للتوقعات وتحليل التضخم، ومن شأن هذه الأداة الجديدة أن تحسن تحليل الترابط بين السياسة النقدية وتطور الأسعار مع مزيد من تسليط الضوء على تحليل تطورات التضخم ومحدداته. وسيستمر تحسين الإطار العملي للسياسات النقدية وسياسة الصرف من خلال الإصلاح الجاري بمساعدة صندوق النقد الدولي للوصول إلى تسير أفضل للسيولة بهدف تعزيز عمل البنك المركزي الموريتاني في هذه المجالات.

وبخصوص الإطار الاستراتيجي لعمل البنك المركزي الذي يهدف إلى النهوض بأداء البنك من خلال تبني منهجيات واساليب حديثة، تم استحداث منصة إشراف حيث ستجري بانتظام متابعة مجموعة من مؤشرات الأداء تعكس عمل البنك المركزي للتأكد من تطورها نحو الأهداف المرسومة، وكذلك تم وضع آلية تمكن من المتابعة والتقييم والتدخل في الوقت المناسب لإجراء التدخلات الضرورية التي من شأنها ضمان تحقيق الأهداف المحددة في مختلف مجالات عمل البنك المركزي.

وفي المجال المالي، واصل البنك المركزي أنشطته الرامية إلى تعزيز الإشراف وتوطيد استقرار النظام المالي. وقد تعزز الإشراف القائم على إدارة المخاطر عبر وضع نظام لتصنيف البنوك يراعي في الوقت نفسه الجوانب التحوطية ونظام الحكامة ومنظومة الرقابة الداخلية وتسيير المخاطر ومنظومة مكافحة غسل الأموال. وفي هذا الصدد تم وضع لوحة قيادة توفر مجموعة من المؤشرات تتيح رؤية شاملة عن وضعية النظام المالي. كما أن البنك المركزي في سعيه إلى تحسين فعالية نظام الرقابة شرع في عصرنة آليات ووسائل الإشراف عبر وضع خط آمن يتيح تبادل البيانات بشكل آلي بين البنك المركزي والبنوك الوسيطة.

وعلى الصعيد القانوني قطع مسار مراجعة القانون المصرفي والقانون المتضمن النظام الأساسي للبنك المركزي مرحلة متقدمة، وتهدف مشاريع القوانين هذه إلى تعزيز دور البنك المركزي في مجال الإشراف على النظام المالي وتوطيد استقلاليتهم. ومن أجل مواكبة وتطوير التمويل الإسلامي في موريتانيا يقوم البنك المركزي في الوقت الحالي بمراجعة النصوص القانونية والتنظيمية من أجل مسايرة هيئات التمويل الإسلامي. وستسمح هذه المراجعة بإعداد إطار خاص يشجع هذه الهيئات على ممارسة معاملاتها طبق الشريعة الإسلامية.

ومن جهة أخرى فإن جهوداً حثيثة تم بذلها بمساعدة البنك الدولي في إطار برنامج تقييم القطاع المالي من أجل تحديث نظم الدفع، وفي هذا الصدد ترمي الأنشطة المقام بها إلى إقامة نظام دفع آلي يسمح بالتسوية الفورية لمبالغ كبيرة وإجراء عمليات مقاصة آلية لتسوية مدفوعات التجزئة، وتهدف هذه الجهود كذلك إلى زيادة الاندماج المالي عبر ضمان خدمات مالية فعالة وبأقل تكلفة ممكنة للسكان. وفي هذا الصدد يهدف الإطار القانوني والتنظيمي الجاري إعداده إلى تشجيع الممارسات الجديدة وخاصة الدفع بواسطة الهاتف النقال نظراً لانتشار استخدامه بين السكان.

إن توسع الانتشار المصرفي وحدّة التنافس بين البنوك قد ساهما بشكل كبير في خفض تكاليف خدمات التمويل، غير أن شروط التمويل بقيت مكلفة وخاصة بالنسبة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة حيث أن البنوك تطالب بمستوى مرتفع من الضمانات لمنح القروض. غير أن غالبية الموارد المصرفية تتألف من ودائع قصيرة الأجل في حين أن تمويل الاستثمارات يتطلب موارد طويلة الأمد. ولأجل مواجهة العقبات ذات العلاقة بمحدودية الموارد طويلة الأجل لدى النظام المصرفي، وتلبية احتياجات تمويل الاستثمارات الخصوصية اتجه البنك المركزي نحو تعبئة موارد خارجية متوسطة وطويلة الأجل لصالح المقاولات الصغيرة والمتوسطة. وفي هذا الإطار تمت الاستفادة من خط ائتمان بمبلغ 50 مليون دولار تم الحصول عليه من

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وتوجيهه لتمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة بشروط ميسرة عبر البنوك الوسيطة. وتجري دراسة آليات أخرى لتيسير شروط النفاذ إلى القروض المصرفية لصالح المقاولات الصغرى والمتوسطة. وضمانا لدعم القطاع الخاص فعلى البنوك اعتماد آليات ملائمة لتحسين قدرتها في مجال تحليل الأخطار الخاصة بتمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة لتيسير شروط النفاذ القطاع إلى القروض. ومن جانبها فإن المقاولات الصغرى والمتوسطة مدعوة إلى بذل المزيد من الجهد لتحسين التسيير والشفافية. وذلك أن من أهم أسباب إحجام المصارف عن تقديم القروض عدم تحقق الشفافية المطلوبة مما يرفع تقدير المصارف للمخاطر المرتبطة بتمويل هذه المؤسسات.

وأخيرا شهدت السنوات القليلة الماضية إحراز تقدم هام في مجالات إرساء البنى الأساسية وتخفيف الفقر والحفاظ على استقرار التوازن الاقتصادي الكلي، إلا أن الاقتصاد الوطني مازال يواجه تحديات هامة تتعلق أساسا بتخفيف الاعتماد على تصدير المواد الأولية، وكذلك مواجهة مكامن النقص في تحسين مناخ الأعمال.

ولهذا الغرض تعطي الاستراتيجية التنموية الجديدة للفترة 2016 - 2030 الأولوية لتسريع الإصلاحات الرامية إلى تنويع الاقتصاد وتعزيز القدرة على مواجهة الصدمات الخارجية وتحقيق نمو مطرد أكثر شمولاً بما يسمح بالاستجابة للتطلعات في مجال التشغيل وتخفيف الفقر والحد من الفوارق الاجتماعية، ولتحقيق النمو المنشود لابد من أن يضطلع القطاع الخاص بدوره كمحرك أساسي وداعم لتنمية شاملة ومستدامة، غير أن ذلك يتطلب مزيداً من الجهود المتواصلة لتحسين محيط المقاولات والأعمال.

نواكشوط 15 يونيو 2016

عبد العزيز ولد الداھي

17	الجزء الأول:
17	المحيط الدولي
19	I. النمو العالمي
21	II. التضخم
23	III. التجارة الدولية
25	IV. الأسواق المالية
25	4.1 تطورات أهم الأسواق المالية
25	4.2 نسب الفائدة
26	4.3 سوق الصرف
26	4.4 سوق المواد الأولية
27	4.4.1 النفط
27	4.4.2 الذهب
28	4.4.3 النحاس
28	4.4.4 الحديد
29	4.4.5 السكر
29	4.4.6 القمح
30	4.4.7 الأرز
31	الجزء الثاني:
31	الوضع الاقتصادي والمالي الوطني
33	I. النشاط الاقتصادي
34	1.1 التحليل القطاعي
34	1.1.1 القطاع الأول
34	1.1.1.1 الزراعة
35	1.1.1.2 تنمية المواشي
35	1.1.1.3 الصيد البحري
35	1.1.2 القطاع الثاني
35	1.1.2.1 النشاطات الاستخراجية
35	1.1.2.2 المعادن
36	1.1.2.3 النفط
37	1.1.2.4 الصناعات المعملية
37	1.1.2.5 البناء والأشغال العامة
37	1.1.3 القطاع الثالث
37	1.1.3.1 النقل والمواصلات
37	1.1.3.2 التجارة
37	1.1.3.3 الخدمات الأخرى
38	1.1.3.4 الإدارات العمومية
38	1.2 الطلب
38	1.2.1 الاستهلاك
38	1.2.2 الاستثمار
39	I. التضخم
43	II. القطاع الخارجي

44	المعاملات الجارية	1.2
44	الميزان التجاري	1.2.1
45	الصادرات	1.2.1.1
48	الواردات	1.2.1.2
49	الخدمات	1.2.2
49	الدخل	1.2.3
50	التحويلات الجارية	1.2.4
50	حساب رأس المال والعمليات المالية	1.3
53	III. الدين الخارجي العام	
53	مخزون الدين الخارجي	1.4
54	الديون الثنائية	1.4.1
54	الديون المتعددة الأطراف	1.4.2
54	رصيد الدين حسب العملة	1.4.3
55	رصيد الدين حسب المدين	1.4.4
55	خدمة الدين الخارجي	1.5
56	خدمة الدين حسب الدائن	1.5.1
56	خدمة الدين حسب المدين	1.5.2
57	خدمة الدين حسب العملة	1.5.3
58	السحب على القروض الخارجية	1.6
58	السحب على القروض الثنائية	1.6.1
59	السحب على القروض متعددة الأطراف	1.6.2
60	توزيع عمليات السحب حسب المستفيد	1.6.3
60	السحب حسب العملة	1.6.4
61	الالتزامات الخارجية الجديدة	1.7
63	IV. المالية العامة	
63	قانون المالية لعام 2015	1.1
64	تنفيذ الميزانية	1.2
64	إيرادات الميزانية	1.2.1
64	الإيرادات الضريبية	1.2.1.1
66	الإيرادات غير الضريبية خارج الهبات	1.2.1.2
	الهبات ⁶⁶	1.2.1.3
67	نفقات الميزانية	1.2.2
67	النفقات الجارية	1.2.2.1
67	نفقات الاستثمار والقروض الصافية	1.2.2.2
68	رصيد الميزانية وتمويله	1.2.3
69	IV. النقود	
69	السياسة النقدية	1.1
71	المجاميع النقدية	1.2
71	الكتلة النقدية M2	1.2.1
71	مقابلات الكتلة النقدية	1.2.2
72	صافي الموجودات الخارجية	1.2.2.1
72	الائتمان المحلي	1.2.2.2
72	صافي الائتمان على الدولة	1.2.2.3
72	ائتمان القطاع الخاص	1.2.2.4
75	VI. سوق رأس المال	
75	سوق أدونات الخزينة	1.1
76	مخزون أدونات الخزينة ونسب الفائدة	1.1.1

77.....	السوق المصرفي البيئي	1.2
78.....	عمليات غرفة المقاصة	1.3
79.....	عمليات التقيد الالكتروني	1.8
83.....	VII.الإشراف المصرفي والمالي	
83.....	مكونات القطاع المالي	1.9
84.....	نشاط الرقابة والإشراف المصرفي	1.10
84.....	قواعد الحيلة	1.10.1
84.....	السيولة	1.10.1.1
84.....	الأصول الخاصة الصافية	1.10.1.2
84.....	التوازن بين الموارد الثابتة والأصول الثابتة	1.10.1.3
85.....	تغطية المخاطر	1.10.1.4
85.....	ربحية البنوك	1.11
85.....	نشاط القطاع المالي	1.12
	البنوك 85	1.12.1
86.....	توزيع القروض من قبل المصارف	1.12.1.1
88.....	هياكل التمويل الصغرى	1.13
89.....	القروض	1.13.1.1
89.....	الودائع	1.13.2
91.....	I.الكشوف المالية للبنك المركزي	
93.....	IX-1.1حسابات الموازنة	
95.....	IX-2.1حساب النتائج	
99.....	II.تقرير المدقق الخارجي للبنك المركزي الموريتاني	
103.....	III.الملحقات	

الجزء الأول: المحيط الدولي

17

البنك المركزي الموريتاني
التقرير السنوي 2015

خلال العام 2015 سجل نمو الاقتصاد العالمي تباطؤاً بعد المصاعب التي واجهتها اقتصادات الدول الصاعدة والنامية، وضعف الانتعاش الاقتصادي في الدول المتقدمة مقارنة بعام 2014. واستمرار تراجع التضخم الملاحظ من ذو عام 2014 تحت تأثير انخفاض أسعار المواد الأساسية وخاصة النفط.

I. النمو العالمي



في عام 2015 تراجع النمو العالمي إلى 3,1% بدل 3,4% عام 2014 ويعزى هذا التباطؤ إلى تراجع النشاط الاقتصادي على مستوى البلدان الصاعدة وتلك السائرة في طريق النمو في الوقت الذي سُجل فيه انتعاش متواضع على مستوى البلدان المتقدمة بفضل ديناميكية الاقتصاد الأمريكي وتحسن نمو اقتصادات منطقة اليورو. وهكذا بلغت نسبة نمو الاقتصادات المتقدمة 1,9% عام 2015 مقابل 1,8% عام 2014 بفضل متابعة نهج سياسات نقدية تيسيرية.

وقد سجل الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الأمريكي ارتفاعاً بنسبة 2,4% عام 2015 وهو ما يعادل نسبة النمو لعام 2014. ويعزى هذا النمو أساساً إلى استهلاك الأسر الذي ارتفع بنسبة 3,1% عام 2015 مقابل 2,7% عام 2014 وبفضل الاستثمارات غير النفطية في الوقت الذي استمر ارتفاع قيمة الدولار في التأثير على الصادرات.

وفي المملكة المتحدة تراجع النمو الاقتصادي إلى 2,2% عام 2015 بعد أن بلغ 2,9% عام 2014. ويعزى هذا التباطؤ إلى تراجع الاستثمار العقاري في حين أن الاستهلاك الخاص زاد بنحو 2,9% مدعوماً بانخفاض الأسعار.

وبالنسبة لمنطقة اليورو تسارعت وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ 1,6% عام 2015 مقارنة بزيادة 0,9% عام 2014. وجاء هذا التحسن نتيجة تيسير شروط الإقراض وارتفاع الاستهلاك الخاص والمساهمة الإيجابية للرصيد الصافي للمبادلات الخارجية.

وفي ألمانيا ارتفع الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1,5% عام 2015 مقابل 1,6% في العام السابق بالارتباط مع تباطؤ الإنتاج الصناعي (+0,4%) عام 2015 مقابل 1,9% عام 2014. أما في فرنسا فقد بلغت نسبة النمو 1,1% عام 2015 مقابل 0,2% عام 2014 بفضل ارتفاع نفقات الاستهلاك الأسرية بـ 1,4% مقابل 0,6% عام 2014 في حين أن التكوين الخام لرأس المال الثابت قد تراجع قليلاً بنسبة 0,2% عام 2015. وفي إيطاليا وبعد فترة طويلة من الركود، سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي زيادة 0,8% على خلفية ارتفاع الإنتاج الصناعي بنسبة 1,8% ومن جانبها سجلت إسبانيا نسبة نمو بنحو 3,2% مقابل 1,4% عام

2014 تحت تأثير توسع الطلب الداخلي على خلفية تحسين ظروف التمويل وانخفاض سعر اليورو. وفي اليابان بقيت نسبة النمو متواضعة حيث ارتفعت بنحو 0,5% عام 2015 بعد الركود الذي عرفه الاقتصاد عام 2014. وكان تباطؤ الطلب العالمي وضعف الاستهلاك الخصوصي من العوامل المؤثرة على النشاط الاقتصادي الياباني.

أما اقتصاديات البلدان الصاعدة وتلك السائرة في طريق النمو، فقد تباطأت وتيرة نموها عند 4% عام 2015 مقابل 4,6% عام 2014. ويعزى هذا التطور أساسا إلى تباطؤ النمو في الصين والكساد في بعض البلدان الصاعدة وخاصة البرازيل وروسيا.

وسجل الاقتصاد الصيني تباطؤا حيث بلغ النمو 6,9% عام 2015 مقابل 7,3% عام 2014 بعد تراجع وتيرة الاستثمارات وانخفاض الصادرات. وفي البرازيل تميز النشاط الاقتصادي بالكساد عام 2015 حيث انخفض ب 3,8% من الناتج المحلي الإجمالي بسبب المصاعب الاقتصادية المتعددة. وتقلص الإنتاج الصناعي بنسبة 8,3% عام 2015 بعد تراجع بنحو 3% في العام السابق.

وفي روسيا تقلص الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3,7% عام 2015 مقابل زيادة 0,7% عام 2014. ويعزى سوء الأداء إلى حد ما إلى تراجع الإنتاج الصناعي بنسبة 3,2% عام 2015 مقابل ارتفاعه بنسبة 1,7% عام 2014.

ومن جانبه واصل نمو الاقتصاد الهندي اتجاهه التصاعدي المطرد حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7,3% عام 2015 مقابل 7,2% عام 2014 مدعوما بكل من الطلب الداخلي والتجارة الخارجية على خلفية انخفاض أسعار المواد الأساسية. وفيما يخص بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سجل الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان زيادة بنسبة 2,5% عام 2015 مقابل 2,8% عام 2014. ونتجت هذه الوضعية عن ضعف أسعار النفط وعن حدة النزاعات في بعض البلدان. وفي إفريقيا جنوب الصحراء تقلص النمو رغم زيادة بنحو 3,4% في الناتج المحلي الإجمالي مقابل 5,1% عام 2014.

II. التضخم



في عام 2015 تباطأت وتيرة التضخم العالمي عند 2,6% مقابل 3,2% عام 2014 نتيجة الانخفاض المستمر في أسعار المواد الأساسية وخاصة النفط.

وعلى مستوى البلدان المتقدمة شهدت أسعار الاستهلاك زيادة خفيفة جدا بحدود 0,3% عام 2015 مقابل 1,4% عام 2014 بفعل تراجع أسعار الطاقة. ورغم تنفيذ سياسات نقدية تيسيرية بقيت اقتصادات الدول المتقدمة تحت تهديد انكماش التضخم.

وفي الولايات المتحدة، سجلت الأسعار زيادة خفيفة بنسبة 0,1% عام 2015 مقابل 1,6% عام 2014 في الوقت الذي بقيت مستقرة في المملكة المتحدة عام 2015 مقابل ارتفاع بنسبة 1,5% عام 2014. كما أن مؤشرات أسعار الاستهلاك في منطقة اليورو بقيت على مستواها عام 2014 بما يعكس استقرار الأسعار بدل ارتفاع بنسبة 0,4% عام 2014. وكما هو الحال في هذه المنطقة عرفت فرنسا وإيطاليا ركودا في الأسعار عام 2015 مقابل زيادات بلغت على التوالي 0,5% و 0,2% عام 2014.

وفي اليابان بلغت نسبة التضخم 0,8% عام 2015 مقابل 2,7% عام 2014 أي دون النسبة التي رسمها البنك الياباني عند 2% وهو ما يُشكل تهديدا بانكماش الاسعار. وفي البلدان الصاعدة وتلك السائرة في طريق النمو استقر التضخم عند 5,3% عام 2015 مقابل 5,4% عام 2014. وفي الصين والهند بقيت نسب التضخم على التوالي عند 1,4% و 5,9% عام 2015 مقابل 2% و 6,4% عام 2014. وعلى عكس ذلك واصلت الأسعار اتجاهها التصاعدي في كل من روسيا والبرازيل حيث بلغت على التوالي 15,5% و 9% مقابل 7,8% و 6,3% عام 2014.

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بلغت الزيادة العامة في الأسعار 6,1% عام 2015 مقابل 7,9% عام 2014. ومن ناحيتها بلغت نسبة التضخم في إفريقيا جنوب الصحراء نسبة 6,4% عام 2015 مقابل 6,2% عام 2014.

III. التجارة الدولية



في عام 2015 استقر نمو حجم التجارة الدولية عند 2,8% وذلك للسنة الخامسة على التوالي ارتباطاً مع تباطؤ النمو العالمي وتقلبات الأسواق المالية وضعف أسعار المواد الأساسية في العالم.

وشهد حجم الصادرات زيادات ضعيفة مقارنة بعام 2014 أي نحو 2,6% لاقتصادات البلدان المتقدمة و3,3% لاقتصادات البلدان الصاعدة وتلك السائرة في طريق النمو. وبخصوص حجم الواردات، سجلت اقتصادات البلدان المتقدمة زيادة 4,5% عام 2015 مقابل 3,5% عام 2014، أما في البلدان الصاعدة وتلك السائرة في طريق النمو فقد سجلت الواردات تباطؤاً ملحوظاً بلغ 0,2% عام 2015 و2,1% عام 2014.

ومن حيث القيمة بلغت الصادرات العالمية 15.985 مليار دولار أمريكي عام 2015 وهو مبلغ يقل بنحو 13,5% مقارنة بما تحقق بعام 2014. وذلك بسبب تراجع أسعار المواد الأساسية وإعادة توجيه الاقتصاد الصيني باتجاه نمو يعتمد على الاستهلاك الداخلي أكثر من الاستثمارات والصادرات، ومما ساهم في ذلك الصعوبات التي شهدها عدد من البلدان الصاعدة كالبرازيل وروسيا. ومن ناحيتها بلغت الواردات 16.340 مليار دولار أمريكي وذلك بانخفاض بنحو 12,4% عام 2015 مقابل زيادة بنسبة 0,7% عام 2014.

وفي الولايات المتحدة، هبطت كل من الصادرات والواردات على التوالي بنسبة 7,1% و4,3% عام 2015. أما في منطقة اليورو فقد اتسمت التجارة الخارجية بالانتعاش خلال الربع الأول قبل أن تتباطأ بقية العام. وهكذا بلغت الصادرات 5.387 مليار دولار أمريكي أي بانخفاض 12,5% مقابل زيادة 1,3% عام 2014. وبخصوص الواردات فقد استقرت عند 5.316 مليار دولار أي بتراجع بنحو 13,4% عام 2015 مقابل 2,2% عام 2014.

وفي اليابان شهدت واردات السلع انخفاضا قويا خلال عام 2015 بلغ 20,2% مقابل 2,5% عام 2014. وفي الوقت ذاته تقلصت الصادرات بنسبة 9,5% عام 2015 بعد تراجع بـ 3,5% عام 2014.

وبالنسبة لإفريقيا، سجلت الصادرات انخفاضا قويا بلغ 29,6% عام 2015 مقابل 8,2% عام 2014. أما الواردات فقد انخفضت بنحو 13,8% مقابل زيادة 2,1% عام 2014.

وتوزع تبادل البضائع والسلع في العالم عام 2015 بصفة غير متكافئة بين مناطق العالم. وفيما يخص الصادرات احتلت الصين المركز الأول بنسبة 13,8%، تلتها الولايات المتحدة بنسبة 9,1% ثم ألمانيا بـ 8,1%. وبالنسبة للواردات احتلت الولايات المتحدة المركز الأول بنسبة 13,8% تليها الصين بـ 10% ثم ألمانيا بـ 6,3%. وفيما يتعلق بتبادل الخدمات، سجلت الصادرات انخفاضا بنحو 6,4% عام 2015 حيث بلغت قيمتها 4.675 مليار دولار أمريكي في حين تراجعت الواردات بنسبة 5,4% لتبلغ 4.570 مليار دولار. وضمن الخدمات التجارية شهدت خدمات النقل أقوى انخفاض عام 2015 وذلك بنحو 10%.

IV. الأسواق المالية



4.1 تطورات أهم الأسواق المالية

تميزت الاسواق المالية بالاستقرار خلال النصف الأول من عام 2015 قبل أن تشهد فترة من التقلبات المرتبطة بقلق المستثمرين على إثر المضاعب التي تواجه اقتصادات البلدان الصاعدة وخاصة الصين بسبب التوقعات بخصوص تغير في السياسة النقدية في الولايات المتحدة نحو العودة الى وضعها السابق. وعلى امتداد عام 2015 جاءت تطورات أهم الأسواق العالمية كالتالي:

- خسارة الداوجونز بنسبة 2,30% عام 2015 حيث انتقل من 17.833 إلى 17.425 نقطة؛
- تحقيق النازداك مكاسب بنحو 8,6% ليستقر عند 4.593 نقطة؛
- ارتفاع الداكس بنسبة 8,3% حيث انتقل من 9.518 إلى 10.310 نقطة؛
- ارتفاع الكاك 40 بـ 9% ليبلغ 4.637,1 نقطة؛
- خسارة الفوتسي لـ 4,4% حيث انتقل من 6.420 إلى 4.137,1 نقطة؛
- مكاسب للنيكاي تصل 9,3% حيث انتقل من 17.408 نقاط إلى 19.034 نقطة.

4.2 نسب الفائدة

قام بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي في دجيمر 2015 بمراجعة نسبة الفائدة باتجاه الزيادة بنحو 25 نقطة قاعدية وذلك لأول مرة منذ عام 2006. وهكذا تراوحت نسب الفائدة بين 0,25% و 0,50%. ويعكس هذا المستوى المنخفض للفائدة رغبة الاحتياطي الفدرالي

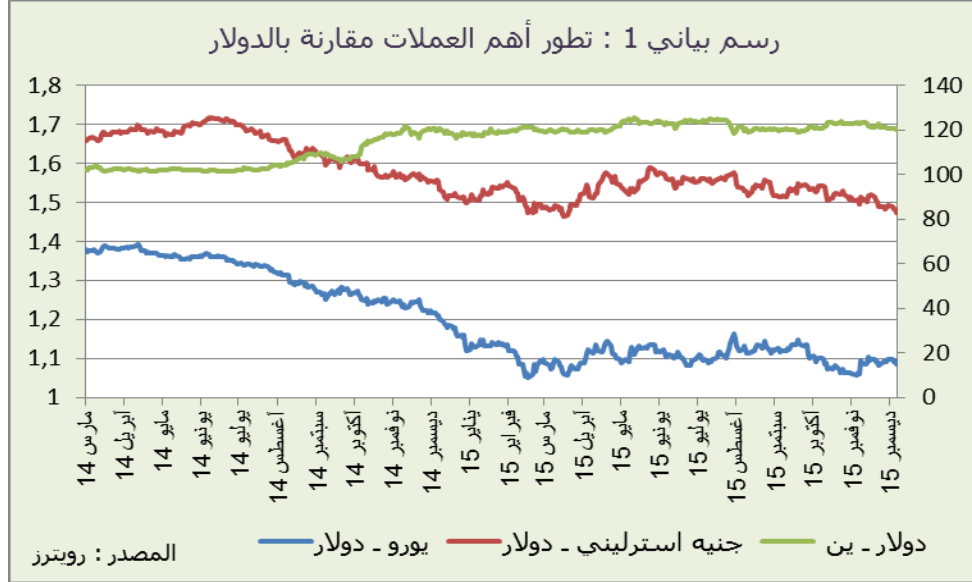
الأمريكي متابعة السياسة النقدية التيسيرية لدعم وتنشيط النمو الاقتصادي الأمريكي في سياق عام يتميز بضعف التضخم.

في عام 2015 أبقى المركزي الأوروبي نسبة الفائدة المركزية بدون تغيير عند 0,05% وذلك في إطار تنفيذ برنامج المرونة الكمية المتبع منذ شهر مارس 2015 بهدف إنعاش النشاط الاقتصادي. وتم كذلك بالإبقاء على نسبتي الإقراض الهامشي والودائع على التوالي عند 0,30% و-0,20%. كما أن بنك انكلترا وبنك اليابان أبقيا على نسب الفائدة المركزية على التوالي عند 0,05% و0,1%.

4.3 سوق الصرف

كان سوق الصرف متقلبا جدا في عام 2015 حيث شهدت العملات الرئيسية تغيرات كبيرة. وهكذا فإن الدولار الأمريكي ارتفع إلى حد كبير مقارنة مع كل من اليورو والجنيه الاسترليني خلال عام 2015 وذلك بالارتباط مع ديناميكية الاقتصاد الأمريكي مقارنة بأوروبا والمملكة المتحدة. وشهد الدولار الأمريكي زيادة قوية في الربع الأول ثم استقر خلال الربعين التاليين قبل العودة صعودا في الربع الأخير.

وفي الفترة الفاصلة بين يناير وديسمبر 2015، سجل الدولار زيادة بنسبة 10% مقارنة مع اليورو حيث انتقل من 0,8263 لليورو الواحد إلى 0,9208، ومقارنة بالجنيه 5,3% حيث انتقل من 0,6430 للجنيه إلى 0,6790، ثم ارتفع مقارنة بالين الياباني بـ 0,44% لينتقل من 119,77 ين للدولار إلى 120,3.

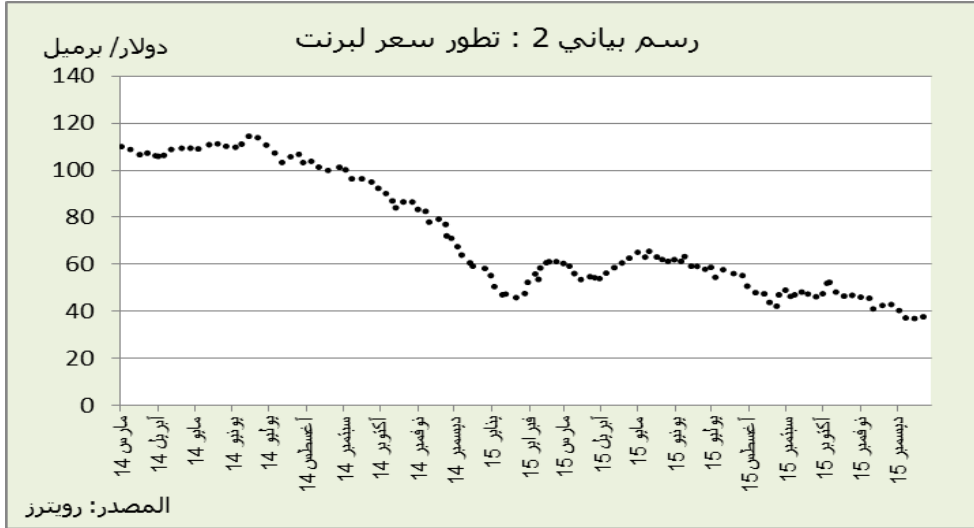


4.4 سوق المواد الأولية

شكل عام 2015 الذي تميز بفائض العرض بالنسبة لجميع المواد الأولية، استمرار الاتجاه التراجعي لأسعار المواد الأولية الملاحظ عام 2014 بسبب تباطؤ اقتصادات البلدان الصاعدة وزيادة قيمة الدولار مقارنة بالعملات الأخرى. وسجل المؤشر العام لأسعار المواد الأساسية المعمول به على مستوى صندوق النقد الدولي انخفاضا بنسبة 35,3% ليستقر عند 111,2 نقطة عام 2015.

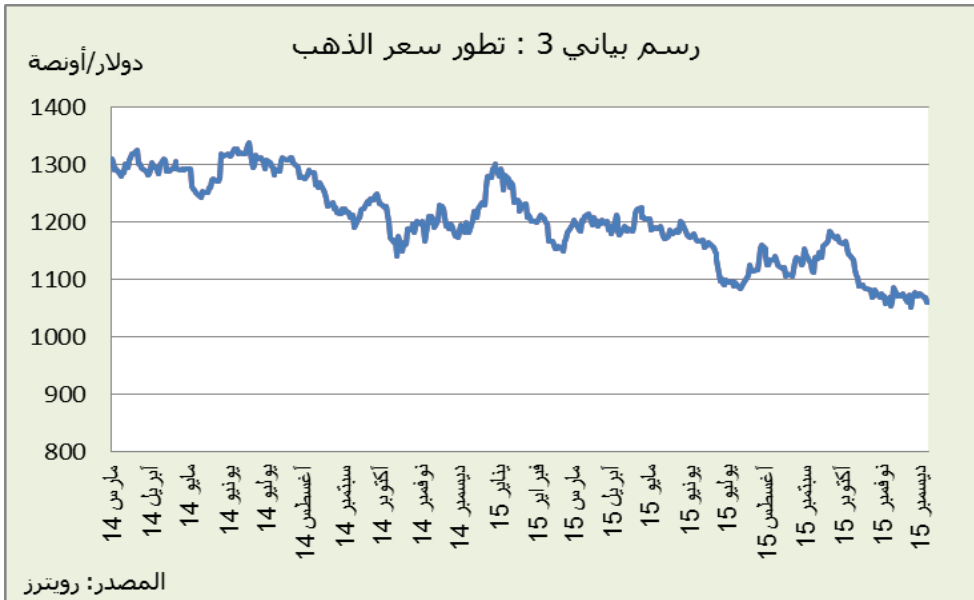
4.4.1 النفط

انعكس الارتفاع الخفيف لسعر النفط الملاحظ منذ شهر يناير وحتى شهر مايو 2015، بسبب توقعات بارتفاع مطرد لمعرض البلدان الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) ورفع العقوبات عن إيران وكذلك تباطؤ اقتصادات البلدان الناهضة، وخلال السنة تقلص سعر النفط بـ 39,4% حيث انتقل من 60,5 دولار أمريكي في ديسمبر 2014 إلى 36,6 دولار في ديسمبر 2015.



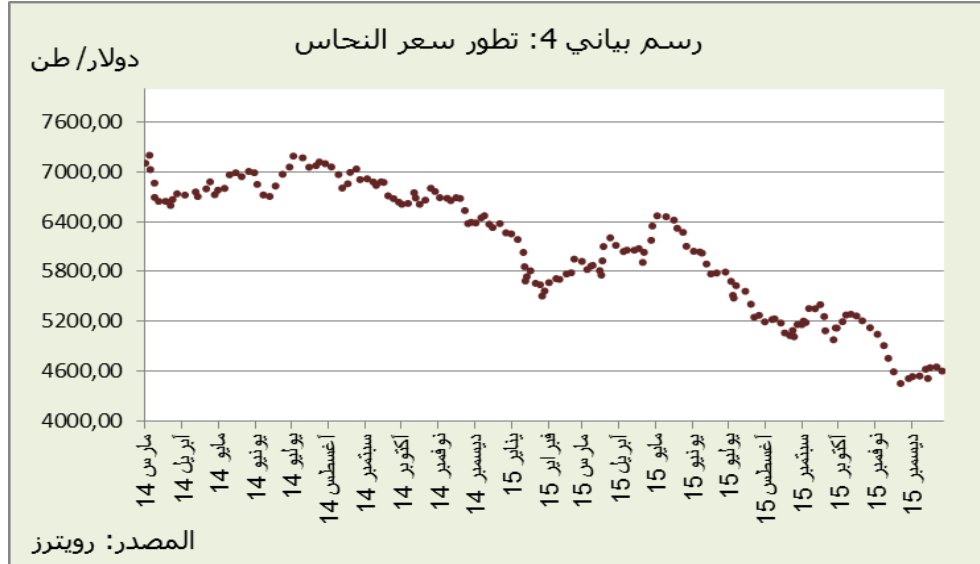
4.4.2 الذهب

استهل سعر الذهب العام 2015 بارتفاع قوي في شهر يناير قبل أن ينخفض في بداية شهر فبراير واستقر فيما بعد لغاية شهر يونيو ثم واصل الانخفاض على امتداد فصل الصيف. وخلال عام واحد خسرت أونصة الذهب 10,9% لتستقر عند 1.068,5 دولار أمريكي في ديسمبر 2015.



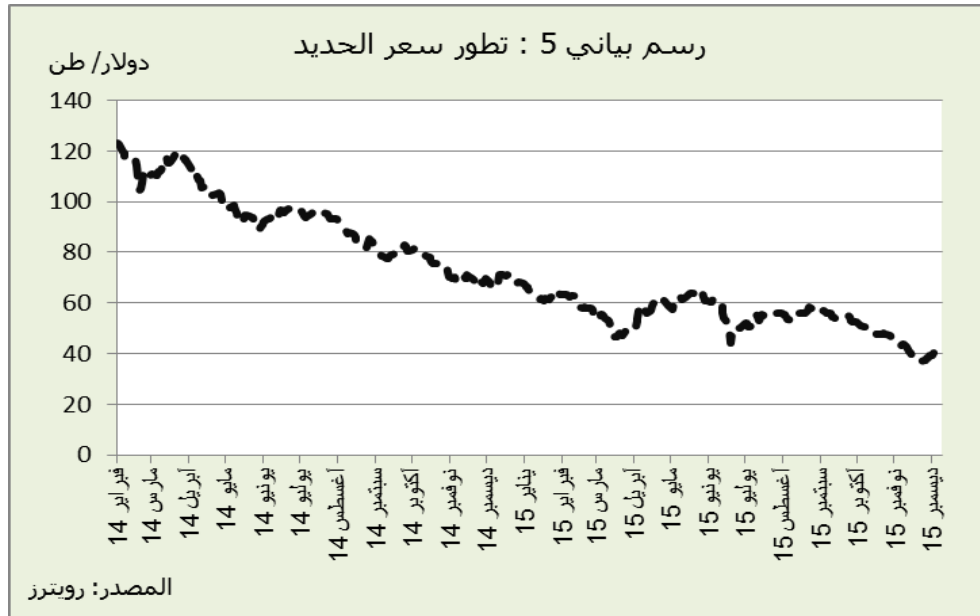
4.4.3 النحاس

أثر تباطؤ الاقتصاد الصيني منذ عام 2014 على سعر النحاس حيث خسر هذا المعدن أكثر من 25% من قيمته على مدار العام 2015 لينتقل من 6.258 دولار في شهر يناير إلى 4.686 دولار للطن في ديسمبر 2015.



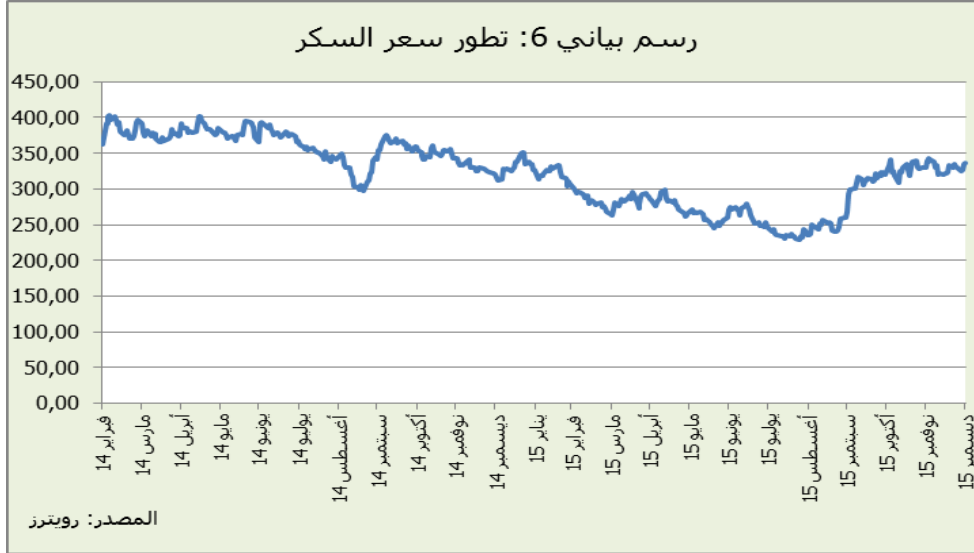
4.4.4 الحديد

كما هو حال المواد الأولية الأخرى، لم يستطع منجم الحديد أن يصدد أمام قانون السوق. فقد انتقل من 71 دولار إلى 43 دولار ما بين يناير وديسمبر 2015 أي بانخفاض 40%. ويعود تدني سعر الحديد أساساً إلى انخفاض الطلب الصيني وإلى فائض عرض الشركات الأسترالية والبرازيلية.



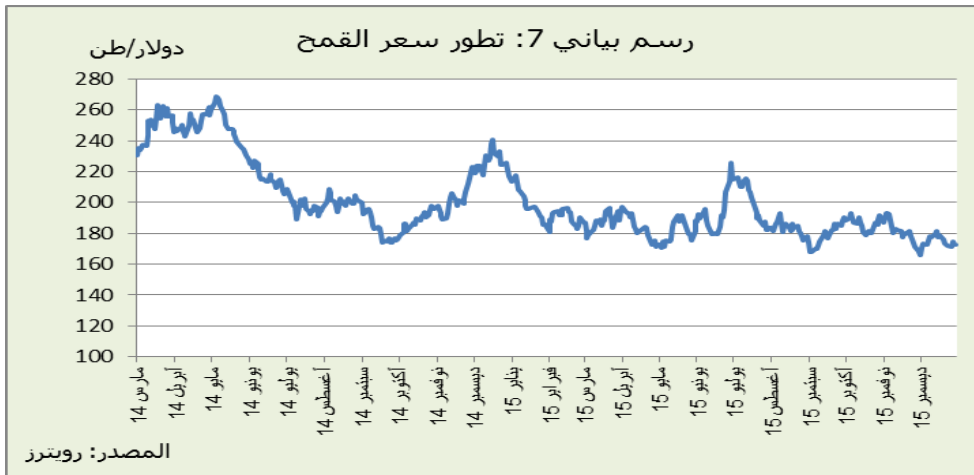
4.4.5 السكر

تواصل الاتجاه التنازلي لسعر السكر الذي بدأ مع منتصف شهر يناير حتى شهر أغسطس بانخفاض 28,8% في حين زاد السعر خلال بقية العام بنسبة 40,5%. وتعزى هذه الزيادة إلى انخفاض إنتاج البرازيل المُصدّر الأول وزيادة في الطلب الصيني، وقد بقي متوسط السعر شبه مستقر خلال العام عند 331 دولار للطن.



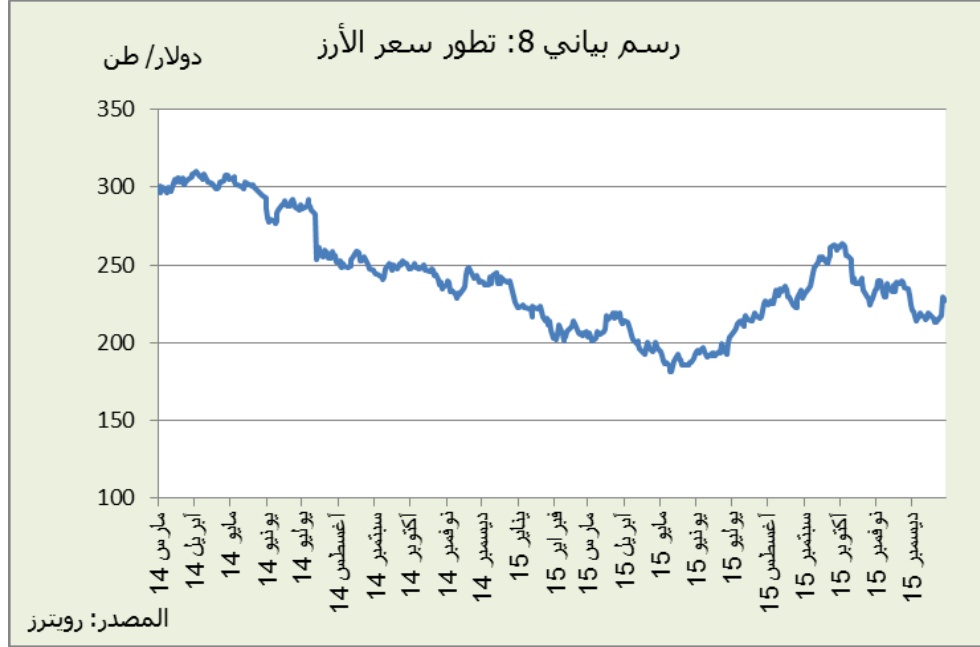
4.4.6 القمح

دام الارتفاع المسجل في سعر القمح مع نهاية 2014 مدة قصيرة جدا فقد عاد مجددا بعد ذلك للانخفاض ليبلغ 150 دولار للطن في شهر يناير. واستقر السعر عند حدود 180 دولار أمريكي مع نهاية الربع الثاني ثم عاد للارتفاع ليبلغ أعلى مستوى له خلال العام وهو 226 دولار للطن مع نهاية شهر يونيو قبل العودة مجددا للانخفاض. وخلال العام خسر سعر القمح 22,9% ليبلغ 174,3 دولار للطن في شهر ديسمبر 2015 مقابل 225,9 دولار في شهر ديسمبر 2014. ويعزى هذا التراجع إلى عوامل وفرة العرض وارتفاع قيمة الدولار.



4.4.7 الأرز

استهل سعر الأرز عام 2015 بالانخفاض قبل أن يزداد في نهاية الربع الثاني. وتعزى هذه الزيادة جزئياً إلى سوء الأحوال المناخية في البلدان المنتجة بآسيا. وخلال العام انخفض سعر الأرز بـ 8% ليبلغ 219 دولار للطن مقابل 238,3 دولار في دجمبر 2014. ويرتبط هذا الانخفاض أساساً بسياسة تجديد المخزون التي تبنتها تايلاند وبارتفاع الدولار مقارنة بالعملات الآسيوية وساهمت كذلك وفرة الحصاد في انخفاض الاسعار مع نهاية العام.



الجزء الثاني: الوضع الاقتصادي والمالي الوطني

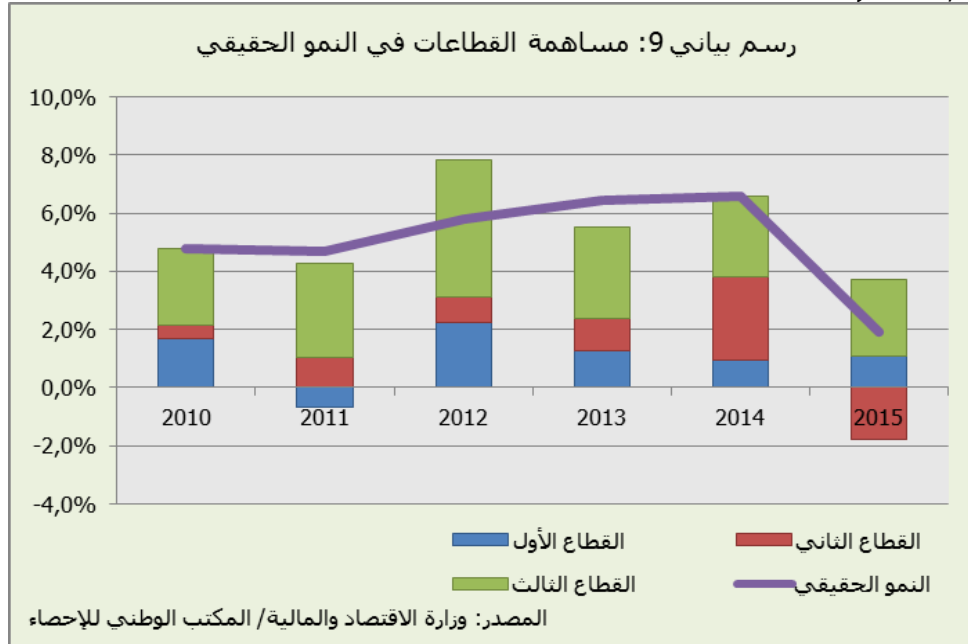
31

البنك المركزي الموريتاني
التقرير السنوي 2015

I. النشاط الاقتصادي



في عام 2015 أثر تدهور الظرفية الاقتصادية العالمية بقوة على النشاط الاقتصادي الوطني. وساهم تباطؤ النمو العالمي وكذلك انخفاض الطلب وهبوط أسعار الصادرات في عوامل التباطؤ الكبير في نمو الاقتصاد الوطني. وهكذا فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة قد تراجع إلى 2% مقابل 6,6% عام 2014. ويعزى هذا التطور إلى انخفاض الإنتاج في القطاع الثاني مع تسجيل القطاعين الأول والثالث زيادة مطردة إلى حد ما. ولم يرتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي باستبعاد النفط إلا بنسبة 2,1%، أما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خارج الصناعات الاستخراجية فقد زاد بـ 3% مقابل على التوالي نسب 7,1% و6,6% عام 2014.



ويعود النمو الاقتصادي في سنة 2015 أساسا إلى أداء القطاعين الأول والثالث حيث بلغت القيمة المضافة لكل منهما على التوالي 5,8% و3,8%. وعلى العكس من ذلك سجل القطاع الثاني تقلصا في قيمته المضافة بنسبة 6,5%. وبحكم هذه التطورات كانت

المساهمات القطاعية في نمو الناتج المحلي الإجمالي بحدود 2,5 نقطة مئوية للقطاع الثالث ونقطة واحدة مئوية للقطاع الأول و(1,7-) للقطاع الثاني.

ترافق نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مع انخفاض معامل انكماش الناتج المحلي بنسبة 5,6% بحيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي الإسمي بنسبة 3,4% عام 2014، ثم تراجع بعد ذلك بنحو 3,7% في 2015 ليستقر عند 1.539,1 مليار أوقية.

1.1 التحليل القطاعي

1.1.1. القطاع الأول

في عام 2015 ظل أداء القطاع الأول جيدا بفضل تماسك فروع الإنتاج الحيواني والزراعي. أما نمو الصيد فقد سجل تراجعا خفيفا عام 2015. وعلى العموم زادت القيمة المضافة للقطاع الأول بنسبة 3,8% بالأرقام الحقيقية مقابل 3,1% في العام السابق. ونتيجة لذلك ارتفعت حصته في الناتج المحلي الإجمالي من 28,7% إلى 29,3%. وبالأسعار الجارية تراجعت القيمة المضافة للقطاع الأول بنسبة 4% بدل 13,2% عام 2014 نتيجة انخفاض الأسعار. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي الإسمي للقطاع الأول 356,8 مليار أوقية أي ما يعادل 24,2% من عام 2015 مقابل 22,4% عام 2014.

1.1.1.1 الزراعة

بعد انخفاض يقدر ب 1,9% عام 2014، عاد الناتج المحلي الإجمالي لنشاط الزراعة إلى الانتعاش من حيث القيمة الحقيقية أي بزيادة 6% عام 2015 بفضل الارتفاع الكبير في إنتاج المحاصيل خلال الحملة الزراعية 2014 – 2015. وعلى مستوى الزراعة المروية تقلص الإنتاج الخام للحبوب خلال حملة 2015 – 2016 ب 24% مقارنة مع الحملة الزراعية السابقة ليستقر عند 225,7 ألف طن بعد انخفاض بنحو 23% في المساحات المخصصة لزراعة للأرز. وجاء هذا التطور نتيجة تصافر عدة عوامل منها تخفيض الحوافز المتعلقة بدعم المدخلات الزراعية وتسويق الأرز وكذلك عدم توفر الأراضي المستصلحة.

وفي ما يتعلق بإنتاج الحبوب المطرية خلال حملة 2015 – 2016، فقد بلغ 116 ألف طن أي بزيادة 55% مقارنة مع الحملة الزراعية السابقة بفضل موسم أمطار جيد مما ساعد في زيادة المساحات المزروعة في المناطق المطرية وتحسين الإنتاج خلال فصل الأمطار.

غير أن تحسن الإنتاج في المناطق الزراعية المطرية لم يمكن من تعويض الانخفاض في إنتاج المناطق المروية الذي يمثل أكثر من 70% من إجمالي إنتاج الحبوب حيث أن إنتاج الحبوب انخفض ب 8,1% خلال الحملة الزراعية 2015 – 2016 ليصل عند 341,7 ألف طن مقابل 371,9 ألف طن خلال الحملة الزراعية 2014 – 2015.

وعلى أساس سنوي تم تقدير الإنتاج الزراعي الخام ب 353,9 ألف طن عام 2015 مقابل 336,3 ألف طن عام 2014 أي بزيادة 5,2% ويعود ذلك أساسا إلى نتائج المحاصيل خارج المواسم برسم الحملة الزراعية 2014 – 2015 (+48%) الشيء الذي عوض إلى حد كبير انخفاض الإنتاج الشتوي للأرز خلال الحملة 2015 – 2016 (-25,8%) وبناء على ذلك فإن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لفرع الزراعة قد بلغ 57,1 مليار أوقية عام 2015 أي بزيادة سنوية قدرها 9,4% حيث ارتفعت حصته من الناتج المحلي الإجمالي إلى 3,7% مقابل 3,3% عام 2014.

1.1.1.2 تنمية المواشي

سجل قطاع تنمية المواشي الذي تقدر حصته بأكثر من 70% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع الأول زيادة بنسبة 3,8% عام 2015 بعد تراجع إلى 1,2% في نفس الناتج عام 2014. ويعزى هذا التطور إلى توفر الممرعى وحسن أداء حملات التطعيم ضد الأمراض الحيوانية. وقد بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لتنمية المواشي 244,4 مليار أوقية أي بزيادة 3,5% مقابل 14,5% عام 2014. ويرتبط هذا الوضع أساسا بالارتفاع المعتدل لأسعار المواشي في السوق الداخلي بسبب زيادة العرض. وهكذا فإن نصيب التنمية الحيوانية من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي الإجمالي قد انتقل من 14,8% عام 2014 إلى 15,9% عام 2015.

1.1.1.3 الصيد البحري

في عام 2015 تقلص نشاط الصيد البحري بشكل خفيف بعد توسعه القوي عام 2014. ويعكس هذا الوضع انخفاضا بنسبة 32,2% في كميات الصيد الصناعي والتي بلغت 405,3 ألف طن مقابل 597,6 ألف طن عام 2014 بسبب انخفاض كميات صيد السطح. أما تصدير إنتاج الصيد فقد سجل تزايدا في الكميات بنسبة 21,4% وكذلك في القيمة بنسبة 10,5% فقط بسبب انخفاض معدل السعر لدى التصدير. وبشكل عام سجل الناتج المحلي الإجمالي لنشاط الصيد البحري انخفاضا بنسبة 0,7% بعد ارتفاع كبير جدا بلغ 34% عام 2014 في حين أن القيمة المضافة الاسمية تراجعت بـ 0,2% مقابل ارتفاعها بنسبة 46,2% عام 2014 وظلت مساهمة نشاط الصيد في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة إلى حد ما أي بحدود 2,4% في خلال عامي 2014 و2015.

1.1.2. القطاع الثاني

تأثر نشاط القطاع الثاني وخاصة الصناعات الاستخراجية إلى حد كبير بالظروف غير المواتية بحكم الظرفية الدولية. وشهدت القيمة المضافة انخفاضا يعزى إلى ضعف أداء نشاط قطاع المعادن (الحديد، الذهب والنحاس) والإنتاج النفطي وكذلك البناء والأشغال العامة. وبالمقابل انتعشت الصناعات المعملية عام 2015 بعد التراجع لملحوظ عام 2014. وعموما سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع الثانوي انخفاضا بنسبة 6,5% عام 2015 مقابل ارتفاع بلغ 10,9% في العام السابق. وخلال السنة الثانية على التوالي تقلص الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع بـ 25,5% عام 2015 بعد تراجعه بنحو 25,3% عام 2014. وهكذا فإن نصيبه من تكوين الناتج المحلي الإجمالي تراجع إلى 22,9% مقابل 29,6% عام 2014.

1.1.2.1 النشاطات الاستخراجية

في عام 2015 تأثرت الصناعات الاستخراجية من جديد بظرفية السوق الدولية التي تميزت بانخفاض الطلب مقابل فائض في العرض مما ساعد في استمرار هبوط أسعار المنتجات المعدنية وخاصة الحديد. وفي هذا السياق تميز نشاط الصناعات الاستخراجية بانخفاض في مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي مقدرا بالأسعار الثابتة بنسبة 6,9% مقابل ارتفاع بـ 6,2% عام 2014. ومن حيث القيمة الاسمية تقلص الناتج المحلي الإجمالي بـ 54,5% ليستقر عند 89,5 مليار أوقية ويعود ذلك أساسا إلى هبوط الأسعار في السوق الدولي. وهكذا فإن حصته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بلغت 5,8% مقابل 12,3% عام 2014.

1.1.2.2 المعادن

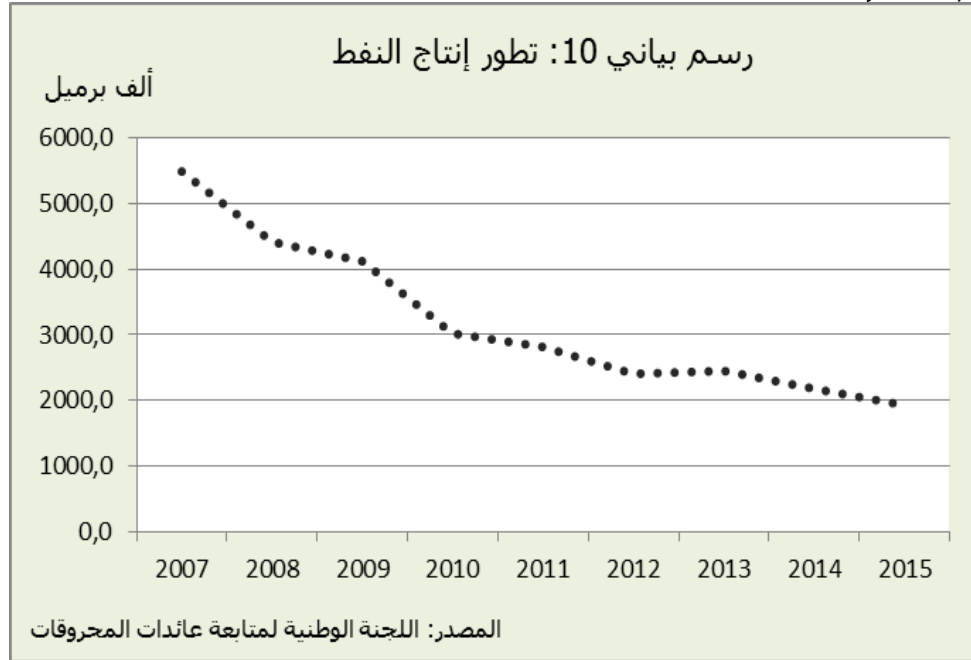
تميز النشاط المنجمي عام 2015 بانخفاض بنسبة 7,5% في قيمته المضافة بعد ارتفاع 11,3% عام 2014. ويعزى هذا التطور إلى انخفاض إنتاج كل من الحديد والذهب مقابل ارتفاع إنتاج النحاس. ومن حيث القيمة الاسمية استقر الناتج المحلي الإجمالي للنشطة

المنجمية عند 57,7 مليار أوقية أي بانخفاض 62,2% أي ما يمثل 3,7% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي للعام 2015 مقابل 9,5% عام 2014. فبعد مستوى قياسي بلغ 13,3 مليون طن عام 2014 هبط الإنتاج السنوي للحديد إلى 11,6 مليون طن عام 2015. كما أن القيمة المضافة للحديد تراجعت بـ 12% بالأرقام الحقيقية مقابل زيادة 20% عام 2014. وبالموازاة مع ذلك فإن القيمة المضافة لإنتاج الحديد بالأسعار الجارية لم تتجاوز 6 مليار أوقية أي بانخفاض 41,2%، ويرتبط ذلك مع انخفاض كميات الإنتاج وخاصة مع هبوط أسعار الحديد في السوق العالمي. وهكذا فإن نصيبها من تكوين الناتج المحلي الإجمالي قد انتقل من 6,4% عام 2014 إلى 0,4% عام 2015.

وبالنسبة لإنتاج الذهب فقد تراجع بـ 8,4% عام 2015 ليستقر عند 283,1 ألف أونصة مقابل 309,4 ألف أونصة عام 2014. أما منجم النحاس فإن إنتاجه زاد ليصل إلى 45 ألف طن عام 2015 مقابل 33,1 ألف طن في العام السابق أي بزيادة 36% بسبب تحسن قدرة الإنتاج. وقد سجلت القيمة المضافة لمنجمي الذهب والنحاس ارتفاعا بـ 5,5% بالأسعار الثابتة 4,1% من حيث القيمة الاسمية. وقد مثلت 3,4% من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي مقابل 3,1% عام 2014.

1.1.2.3 النفط

واصل الإنتاج النفطي اتجاهه التنازلي ليستقر عند 1,9 مليون برميل عام 2015 مقابل 2,2 مليون برميل عام 2014 نتيجة هبوط احتياطي حقل شنقيط. وقد تراجع مستوى الإنتاج الشهري بـ 10,9% حيث انتقل من 180,9 ألف برميل عام 2014 إلى 161,1 ألف برميل عام 2015. وقد تقلص الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للنشاط النفطي من جديد بـ 7,6% عام 2015. ومن حيث القيمة الاسمية استقر الناتج المحلي الإجمالي النفطي عند 15,2 مليار أوقية أي بانخفاض سنوي قدره 47,7% ويعود أساسا إلى هبوط أسعار النفط الخام. ولم تتجاوز القيمة المضافة للنشاط النفطي سوى 1% من تكوين الناتج المحلي الإجمالي مقابل 1,8% عام 2014.



1.1.2.4 الصناعات المعملية

سجل نشاط الصناعات المعملية ارتفاعا بنسبة 9,1% عام 2015 مقابل انخفاض 11% في العام السابق. ويعود هذا الانتعاش إلى تحسن الإنتاج الصناعي خارج الأنشطة الاستخراجية وخاصة وحدات الإنتاج الغذائي التي ارتفعت بـ 16% وإنتاج الكهرباء (+9%) والماء (+9%) وصناعة معدات معدنية (+3%). ومن حيث القيمة بلغ الناتج المحلي الإجمالي لفرع الصناعات المعملية 125 مليار أوقية أي بارتفاع 9,6% وهو ما زاد حصته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى 8,1% مقابل 7,1% عام 2014.

1.1.2.5 البناء والأشغال العامة

نعكس أهم مؤشرات قطاع البناء والأشغال العامة وجود تقلص في النشاط خلال العام 2015 على خلاف الارتفاع المسجل خلال السنوات القليلة الماضية. وبعد تسارع النشاط عام 2014 (+39,7%) تعرضت القيمة المضافة الحقيقية لنشاط هذا القطاع لانخفاض قوي عام 2015 (-15%) نتيجة اكتمال بعض المشاريع الكبرى كبناء المطار الجديد. وهكذا فإن الناتج المحلي الإجمالي من حيث القيمة استقر عند 137,9 مليار أوقية أي بانخفاض 15,2% مقارنة مع عام 2014 حيث ساهم القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 9% عام 2015 مقابل 10,2% في العام السابق.

1.1.3 القطاع الثالث

رغم تباطؤ خفيف، ظل نشاط القطاع الثالث باستبعاد الخدمات غير التجارية التي قدمتها الإدارات العمومية يتميز بديناميكية جيدة بفضل حسن أداء نشاط التجارة، النقل والمواصلات والخدمات الأخرى. وقد ارتفعت القيمة المضافة للقطاع التجاري بـ 6,6% من حيث الأسعار الثابتة و7% بالأسعار الجارية لتبلغ 523,1 مليار أوقية أي نسبة 44,4% من تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مقابل 38,6% عام 2014. وباعتبار الخدمات غير التجارية التي قامت الإدارات العمومية بأدائها فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع الثالث ارتفاعا بنسبة 5,8% مقابل 6,4% عام 2014 ومن الناحية الإسمية حقق 7,3% مما رفع مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الإسمي إلى 45,7%.

1.1.3.1 النقل والمواصلات

في عام 2015 عرف الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لنشاط النقل والمواصلات ارتفاعا بنسبة 6,5% مقابل 7,8% عام 2014. ويعزى هذا التطور أساسا إلى تباطؤ نمو هذا الناتج بنسبة 3,5% مقابل 12% عام 2014 مع تسارع نشاط المواصلات بنحو 8% مقابل 5,6% عام 2014. وتزايدت القيمة المضافة الاسمية للنقل والمواصلات بـ 6,3% لتستقر عند 102,8 مليار أوقية لتمثل 6,7% من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي مقابل 6% عام 2014.

1.1.3.2 التجارة

تراجعت الوتيرة السنوية لنمو التجارة إلى 7% بدل 8% عام 2014 ومن الناحية الإسمية فإن ناتج فرع "التجارة" بلغ 152,8 مليار أوقية مقابل 142,1 مليار أوقية عام 2014 ومثل 9,9% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2015 مقابل 8,9% عام 2014.

1.1.3.3 الخدمات الأخرى

بفضل ارتفاع قيمته المضافة بـ 6,5% مقابل 7,2% عام 2014 حافظ نشاط الخدمات الأخرى بشكل عام على اتجاه جيد بفضل ديناميكية الطلب المحلي. وسجل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للخدمات الأخرى والبالغ 267,5 مليار أوقية زيادة بنسبة 7% وهو ما يرفع مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الإسمي بنحو 17,4% عام 2015 مقابل 15,6% في العام السابق.

1.1.3.4 الإدارات العمومية

في عام 2015 سجل نمو القيمة المضافة الحقيقية لنشاط الإدارات العمومية زيادة بنسبة 1,6%. ومن حيث القيمة الاسمية ارتفع الناتج المحلي الاجمالي لهذا القطاع بنسبة 8,1% مقابل 6,5% عام 2014 ليبلغ 180,1 مليار أوقية ليمثل 11,7% من تكوين الناتج المحلي الإجمالي مقابل 10,4% عام 2014.

1.2 الطلب

في عام 2015 تراجعت الموارد المتاحة للاقتصاد الوطني إلى 2.346,9 مليار أوقية مقابل 2.668,5 مليار أوقية عام 2014 متأثرة بتداخل عوامل انخفاض الناتج المحلي الاجمالي الإسمي بنحو 3,7% وكذلك انخفاض الواردات بـ 24,5%. وفيما يتعلق بالطلب الداخلي فقد قدر بـ 1.830,4 مليار أوقية مسجلا بذلك انخفاضا بنحو 10% مقارنة مع العام السابق بسبب تراجع الاستثمار وتباطؤ وتيرة الاستهلاك. وكنتيجة لذلك تقلص عجز الموارد بـ 33,1% لينتقل من 434 مليار أوقية إلى 290 مليار أوقية نتيجة انخفاض واردات الصناعات الاستخراجية بعد انخفاض في نشاطها وكذلك بسبب هبوط أسعار المنتجات المستوردة وخاصة المنتجات النفطية والمواد الغذائية.

1.2.1 الاستهلاك

قُدر الاستهلاك النهائي بالأسعار الجارية بحوالي 1.283,2 مليار أوقية عام 2015 أي بانخفاض 3,5% مقابل زيادة بنحو 7,5% عام 2014. ويفسر هذا التطور تباطؤ وتيرة زيادة استهلاك الأسر وكذلك استهلاك الإدارات العمومية وذلك على التوالي بنحو 3,4% و 3,7% مقابل 7,8% و 6,9% عام 2014. وانتقل الوزن النسبي لاستهلاك الأسر مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي إلى 55% عام 2014 مقابل 59,1% عام 2015. أما الوزن النسبي لاستهلاك الإدارات العمومية فقد انتقل من 22,6% إلى 24,3%.

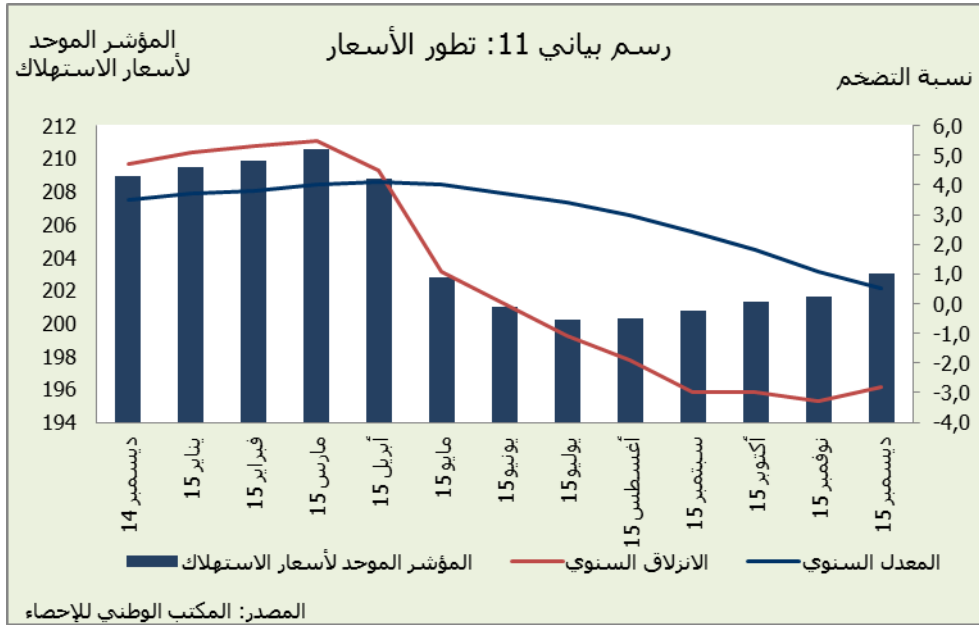
1.2.2 الاستثمار

بلغ التكوين الخام في رأس المال الثابت 556 مليار أوقية عام 2015 أي بانخفاض 19,8% مقارنة بمستواه في العام السابق. ويعزى تراجع الاستثمار أساسا إلى انخفاض الاستثمار الخاصي وتحديد الأجنبي المباشر منه في القطاع المعدني وذلك بالارتباط مع تراجع النشاط واستمرار هبوط أسعار المعادن عالميا. وبالمقابل سجلت النفقات الاستثمارية العمومية زيادة 14,8%. وقد بلغت نسبة الاستثمار 36,1% والتي تمثل التكوين الخام في رأس المال الثابت نسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي الإسمي مقابل 43,4% عام 2014.

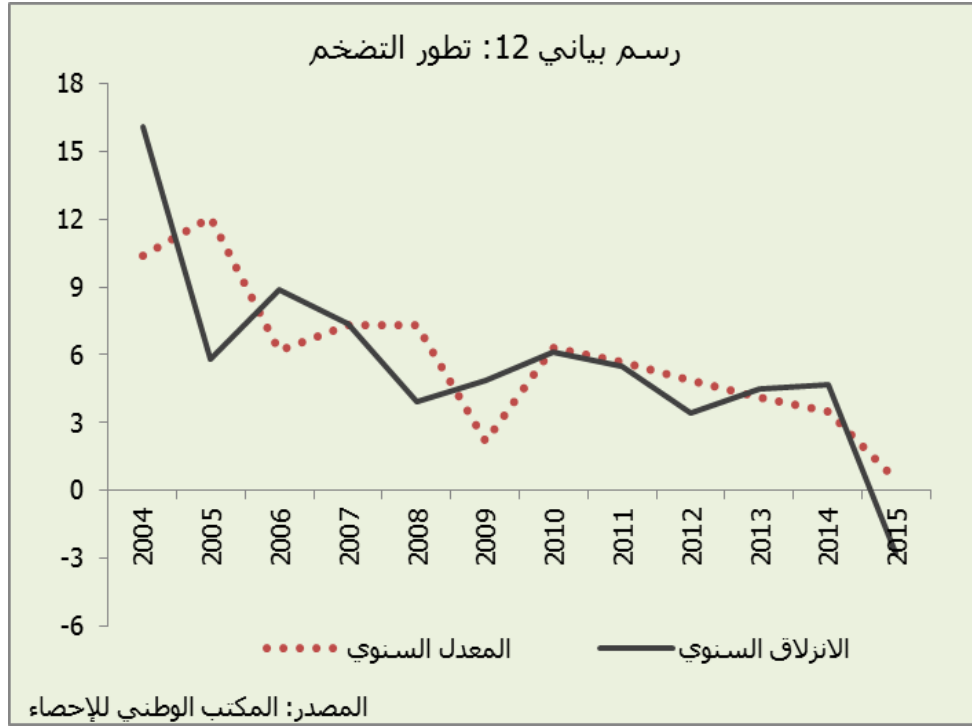
I. التضخم



تميزت أسعار الاستهلاك بهبوط استثنائي في عام 2015 عكس الاتجاه السائد في السنوات الماضية.



وهكذا فإن التضخم حسب تغير المؤشر الموحد لأسعار الاستهلاك قد استقر عند 0,5% كمعدل سنوي وعند -2,8% كانزلاق سنوي مقابل 3,5% و4,7% على التوالي عام 2014. ويعكس انخفاض الانزلاق السنوي لمؤشر الأسعار تباطؤ التضخم خلال النصف الثاني من عام 2015 وهكذا فإن مؤشر كلفة المعيشة قد سجل تطورا تصاعديا خفيفا مع بداية العام قبل أن يبدأ بالتنازل اعتبارا من شهر مارس. ويعزى تطور التضخم إلى تضافر عدة عوامل منها انخفاض أسعار المواد الغذائية المستوردة ودعم أسعار بعض المواد ذات الأولوية لصالح الفئات الأكثر احتياجا في إطار برنامج "أمل" وكذلك تحسن إنتاج القطاع الزراعي والرعي ومواصلته نهج سياسة نقدية حذرة.



ويرتبط تطور التضخم بشكل وثيق بتطور أسعار المواد الغذائية نظرا لوزنها الترجيحي في تكوين مؤشر الأسعار أي بما يزيد على 50%. وهكذا فإن تباطؤ التضخم في عام 2015 يعود أساسا إلى المرونة الملاحظة على مستوى أسعار المواد الغذائية التي شهد مؤشرها تراجعاً بنسبة 6,6% كانزلاق سنوي متأثراً بانخفاض مؤشرات البنود التالية: الخبز والحبوب (-0,6%)، اللحوم (-2,9%)، الأسماك وثمار البحر (-27,6%)، الفواكه (-30,2%)، والخضار (-10,9%).

وفيما يتعلق بالمواد غير الغذائية والخدمات فإن مؤشرها سجل زيادة بنسبة 1,2% ويعزي ذلك أساسا إلى تطور أسعار العناصر التالية: السكن، الماء، الغاز والكهرباء (+2,2%)، الفنادق، المقاهي والمطاعم (+26,1%)، النقل (+4,6%)، الأثاث والتجهيزات المنزلية (+1,5%)، الترفيه، العروض والثقافة (+1,5%)، سلع وخدمات أخرى (+1,1%)، والصحة (+0,6%). أما البنود الأخرى غير الغذائية التي يتضمنها المؤشر وهي: الاتصال، التعليم، الملابس والأحذية فقد بقيت مستقرة إلى حد ما عام 2015.

وإجمالا ساهمت المواد الغذائية بـ 3,5 نقطة مئوية في تخفيض التضخم كانزلاق سنوي في حين أن مساهمة المواد غير الغذائية باستثناء التبغ والمنبهات كانت تمثل 1,6 نقطة مئوية. كما تجاوز انخفاض أسعار المنتجات المستوردة انخفاض المنتجات المحلية حيث بلغا على التوالي -6,2% و-1%. وفيما يتعلق بأسعار المنتجات الطازجة فقد سجلت انخفاضا بنسبة 18,5% في حين ارتفعت أسعار الطاقة بنحو 1,7%.

وعلى مدى السنوات الخمس الأخيرة شهد التضخم انخفاضا مستمرا حيث انتقل كمتوسط سنوي من 5,7% عام 2011 إلى 0,5% عام 2015 وكانزلاق سنوي من 5,5% إلى -2,8% خلال نفس الفترة. وعلى مدى الفترة 2011 – 2015 استقرت نسبة معدل التضخم السنوي عند 3,7%.

ومن ناحية أخرى تم عام 2015 تحديث المؤشر الموحد لأسعار الاستهلاك المعمول به منذ عام 2004 اعتمادا على نتائج المسح الدائم حول الظروف المعيشية لعام 2014 وذلك لمراعاة تطور نمط استهلاك الأسر. وقد تم اعتماد مؤشر وطني جديد لأسعار الاستهلاك

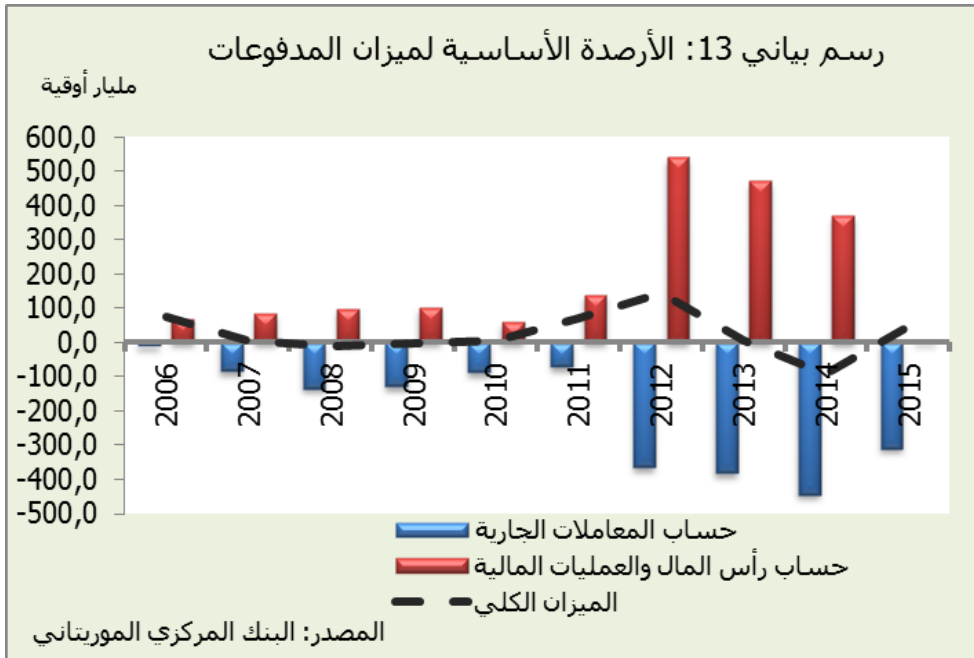
ابتداء من يناير 2016. وجرى تحديث لتغطية المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك عبر تقطيع للتراب الوطني إلى 5 مناطق هي: الشرق (العيون)، الجنوب (روصو)، الشمال (أطار)، داخلت نواذيبو (نواذيبو) ونواكشوط. ويتوزع المؤشر الوطني للأسعار إلى 12 بند حسب تصنيف بنود استهلاك الأسر. فضلا عن ذلك يجري حساب مؤشر موحد جديد لأسعار الاستهلاك باعتبار سنة الأساس 2014 وذلك حسب وتيرة شهرية من طرف المكتب الوطني للإحصاء ويختص بالتجمع الحضري لمدينة نواكشوط.

جدول 1: تطور المؤشر الموحد لأسعار الاستهلاك	معدل سنوي			تغير %	
	2013	2014	2015	معدل سنوي	انزلاق سنوي
1. مواد غذائية، مشروبات غير كحولية	219,6	230,3	228,0	(1,0)	(6,6)
خبز وحبوب	198,0	209,6	222,4	6,1	(0,6)
لحوم	205,3	244,1	243,3	(0,3)	(2,9)
أسماك وثمار بحرية	428,2	424,0	393,3	(7,2)	(27,6)
حليب، جبن وبيض	185,7	191,9	187,8	(2,1)	3,5
زيوت وشحوم	181,1	185,3	185,3	0,0	(0,1)
فواكه	209,1	224,4	188,8	(15,9)	(30,2)
خضار	234,3	213,1	169,2	(20,6)	(10,9)
سكر، مربى، عسل وشوكولاته وحلويات	226,4	224,7	224,0	(0,3)	1,3
مشروبات	160,9	159,2	157,9	(0,9)	(1,9)
2. تبغ ومنبهات ومؤثرات	239,5	242,2	237,2	(2,1)	(6,5)
3. مليوسات وأحذية	204,0	206,7	206,7	(0,0)	0,1
4. سكن، ماء، كهرباء، غاز ومحروقات أخرى	176,9	179,9	185,2	2,9	2,2
5. أثاث، تجهيزات منزلية	189,1	193,5	197,1	1,8	1,5
6. صحة	173,1	173,0	173,9	0,5	0,6
7. نقل	154,5	154,5	162,8	5,4	6,4
8. مواصلات	59,9	59,9	59,9	0,0	0,0
9. ترفيه عروض وثقافة	96,5	99,3	100,2	1,0	1,5
10. تعليم	108,8	108,8	100,6	(7,5)	0,0
11. فنادق، مقاهي ومطاعم	169,6	169,6	205,7	21,3	26,1
12. سلع وخدمات أخرى	179,7	185,1	186,9	1,0	1,1
مؤشر عام	196,2	203,2	204,2	0,5	(2,8)
المصدر: المكتب الوطني للإحصاء					

.II. القطاع الخارجي



تميزت المبادلات التجارية خلال العام 2015 بتباطؤ ملحوظ في وتيرة المعاملات في ظل وضع دولي اتسم بتدني الطلب العالمي خاصة على المواد الأولية مع وفرة في العرض مما أدى إلى هبوط أسعار المواد الأساسية خاصة الحديد والنفط. وقد تحسن التوازن الخارجي رغم هذه الظرفية الدولية غير المؤاتية.

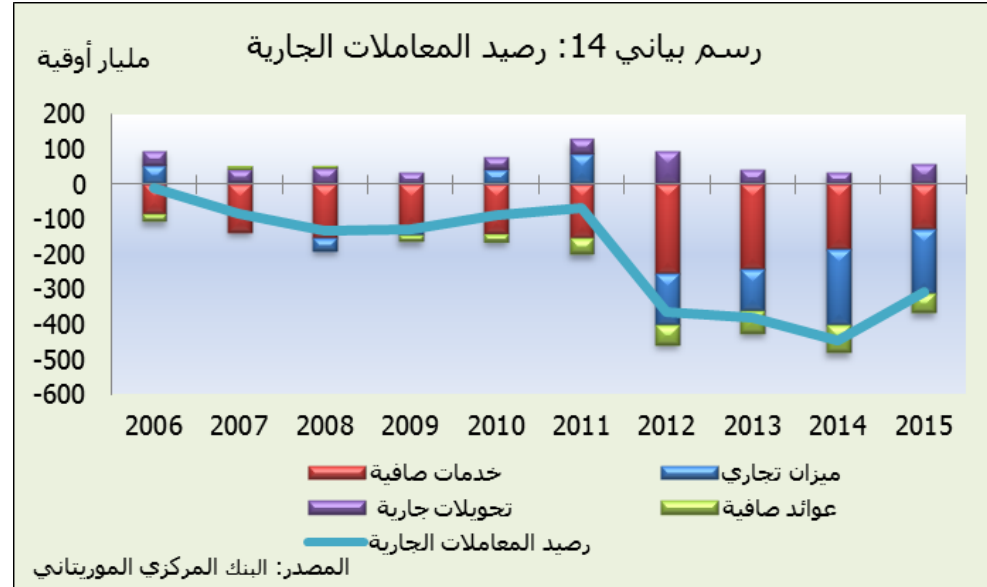


وهكذا فإن الميزان الكلي قد تميز بفائض قدره 51,5 مليار أوقية بعد تقلص العجز في الحساب الجاري الذي استقر عند 308,6 مليار أوقية أي 20% من الناتج الداخلي الخام مقابل 27,8% عام 2014 وكذلك التحسن في حساب رأس المال والعمليات المالية. وكنتيجة لذلك تعزز احتياطي الصرف الرسمي ليلبلغ 821,3 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل 7,9 شهر من استيراد السلع والخدمات مقابل 5,7 شهرا عام 2014.

2015**	2014*	2013	جدول 2: تطور أهم أرصدة ميزان المدفوعات (مليار أوقية)
(180,8)	(215,2)	(117,8)	رصيد الميزان التجاري
(308,6)	(444,7)	(381,3)	رصيد المعاملات الجارية
404,9	369,9	472,1	رصيد حساب رأس المال والعمليات المالية
51,5	(93,5)	4,5	الميزان الكلي
(20,0)	(27,8)	(23,0)	نسبة الرصيد الجاري / الناتج الداخلي الخام
			* أرقام مراجعة
			** أرقام مؤقتة

1.2 المعاملات الجارية

تراجع عجز حساب المعاملات الجارية الذي تفاقم عام 2014 ليلبلغ 447,7 مليار أوقية إلى 308,6 مليار أوقية 2015 وهو ما يمثل نسبة 20% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 27,8% من نفس الناتج سنة 2014. ويعزى هذا التطور بشكل خاص إلى انخفاض العجز في الحساب التجاري بالتزامن مع تصحيح عجز رصيد الخدمات والدخل وكذلك تحسن فائض التحويلات بدون مقابل.



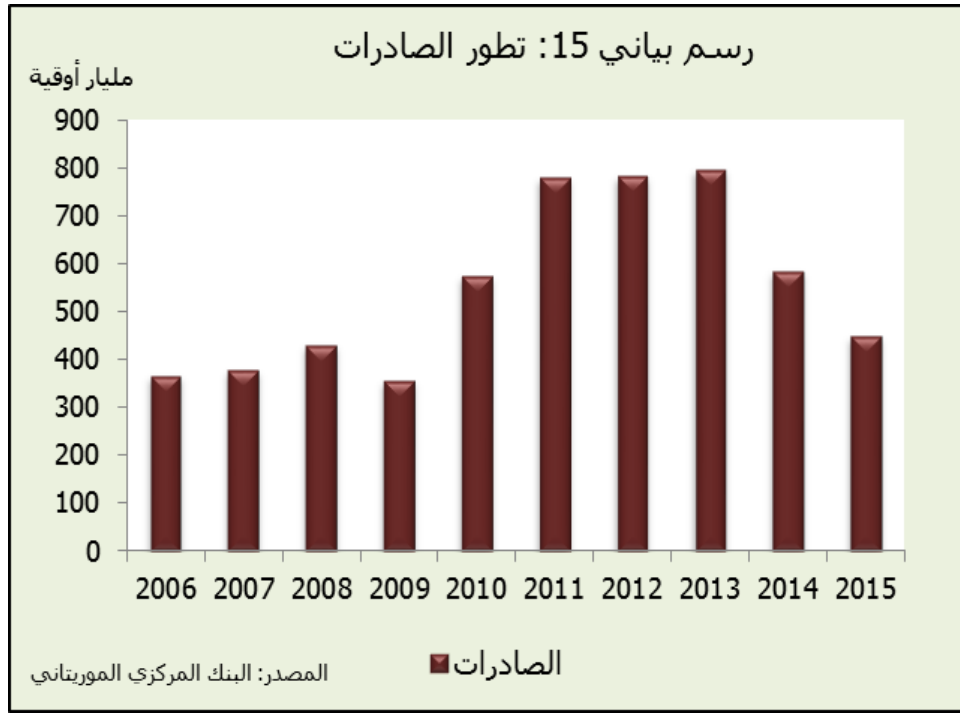
1.2.1 الميزان التجاري

تميزت المبادلات التجارية مع الخارج عام 2015 بتباطؤ ملحوظ في وتيرة المعاملات بسبب تقلص الطلب العالمي وخاصة على المواد الأساسية مع استمرار وفرة في العرض. وأدى هذا الوضع إلى تسارع انخفاض أسعار المواد الأساسية في الأسواق

العالمية. وفي هذه الظروف وبعد تفاقم العجز التجاري بحدود 40% عام 2014 تحسن الميزان التجاري حيث تحسن العجز بأكثر من 16% عام 2015 ليستقر عند 180,8 مليار أوقية بسبب انخفاض الواردات بنسبة أكبر من الصادرات. أما نسبة تغطية الواردات للصادرات فقد بقيت مستقرة عند 72% ما بين 2014 و2015 بعد أن بلغت 87% عام 2013.

1.2.1.1 الصادرات

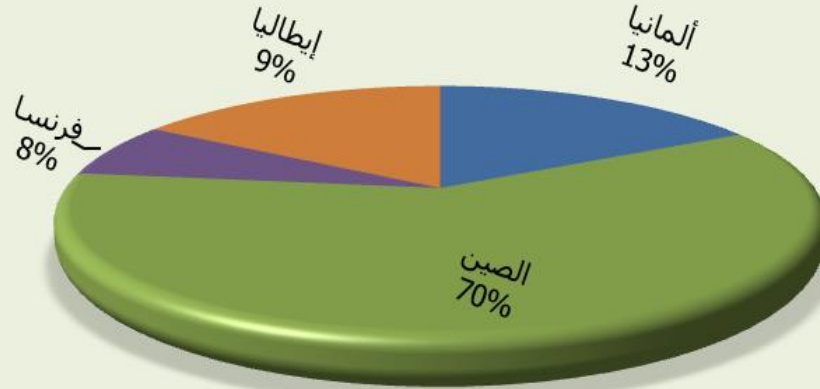
في عام 2015 بلغت الإيرادات من الصادرات 450,5 مليار أوقية أي بانخفاض 23% بالمقارنة مع عام 2014 وكانت صادرات الحديد والنفط والذهب وراء هذا الانخفاض بينما ارتفعت مبيعات كل من النحاس والسمك.



وتراجعت حصة الصادرات في الناتج الداخلي الخام الإجمالي إلى 29,3% مقابل 36,6% عام 2014. في حين مثلت هذه الحصة معدل 50,6% من الناتج الداخلي الخام على مدى الفترة 2011-2013. ويرتبط هذا الاتجاه التنازلي بالطرفية الدولية الغير مواتية التي سادت منذ عام 2014 وتجسدت في هبوط أسعار أهم المنتجات التصديرية وخاصة الحديد الذي انخفض متوسط سعره ب 28,5% عام 2014 و43% عام 2015.

وقد بلغت قيمة صادرات الحديد 110,1 مليار أوقية عام 2015 مقابل 220,6 مليار عام 2014 أي بانخفاض 50% تحت تأثير التراجع القوي لسعر الحديد لدى التصدير وانخفاض كمية المبيعات. وتقلصت الكميات المباعة لتستقر عند 11,4 مليون طن مقابل 13 مليون طن عام 2014 بسبب هبوط الأسعار (-43%) وكذلك بسبب حركة الإضراب التي قام بها جزء من عمال الشركة الوطنية للصناعة والمناجم. وتراجعت حصة الحديد في الصادرات الكلية هذه السنة إلى 24% مقابل 38% في 2014 ومعدل 50% خلال الفترة 2011 - 2013.

رسم بياني 16: التوزيع الجغرافي لصادرات الحديد



المصدر: سنيم

وبقي التوزيع الجغرافي لصادرات الحديد دون تغيير مع استحواذ الصين على نسبة 70% من الكميات المصدرة مقابل 30% لأوروبا.

وفيما يتعلق بصادرات الذهب بلغت قيمتها 108,3 مليار أوقية مقابل 123,2 مليار عام 2014 أي بانخفاض 12% كنتيجة لعوامل انخفاض الكميات المباعة وتراجع الأسعار وهكذا وصل حجم الكميات المباعة 296,2 ألف أونصة مقابل 324,1 ألف أونصة عام 2014 في حين سجل متوسط سعر الأونصة تراجعا سنويا قدره 10%.

رسم بياني 17: صادرات وأسعار النفط

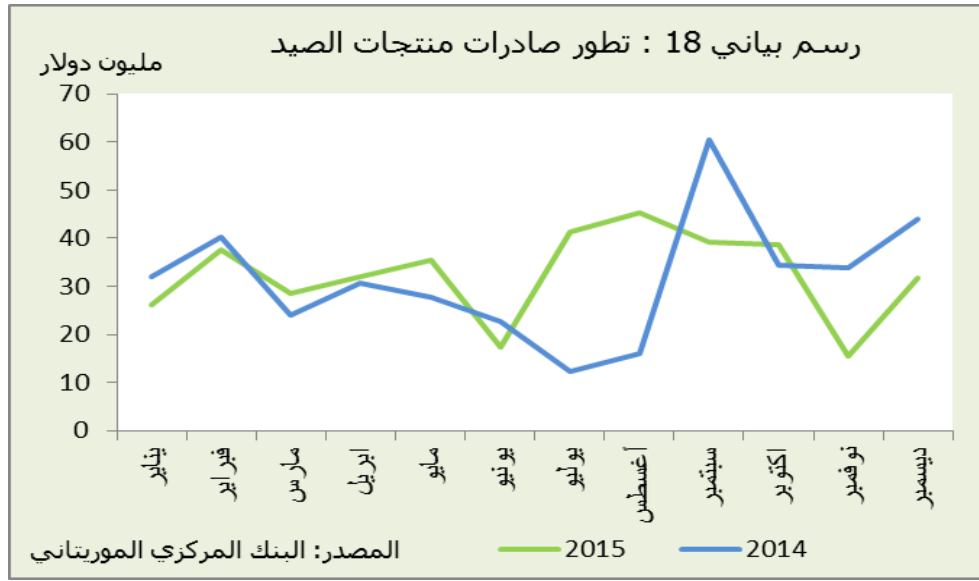


المصدر: اللجنة الوطنية لمتابعة عائدات المحروقات

وبالمقابل زادت صادرات النحاس بـ 26% عام 2015 لتستقر عند 63,2 مليار أوقية بفعل زيادة كمية المبيعات (+59%) وهو ما عوض تأثير هبوط الأسعار العالمية للنحاس (-27%).

ومن ناحيتها ظلت صادرات النفط متأثرة بكل من انخفاض كمية المبيعات وهبوط أسعار الخام منذ شهر مايو 2014 بسبب وفرة العرض بالتزامن مع تدني الطلب. وكانت صادرات النفط البالغة 23,4 مليار أوقية قد سجلت انخفاضا بنسبة 60% مقارنة مع مستواها عام 2014 وهو ما يعكس هبوط متوسط السعر السنوي بـ 48% وتقلص الكميات المصدرة بـ 34%.

وبخصوص صادرات منتجات الصيد البحري فقد بلغت 126,3 مليار أوقية أي بتحسين 10,5% مقارنة مع مستواها عام 2014 وهو ما يعود إلى زيادة الكميات المصدرة التي بلغت 166,3 ألف طن مقابل 137 ألف طن في العام السابق. وتعود زيادة الكميات المباعة الي صادرات كل من الشركة الوطنية لتسويق الأسماك والصيد التقليدي حيث بلغت على التوالي 69% و31% من مجموع صادرات الصيد البحري

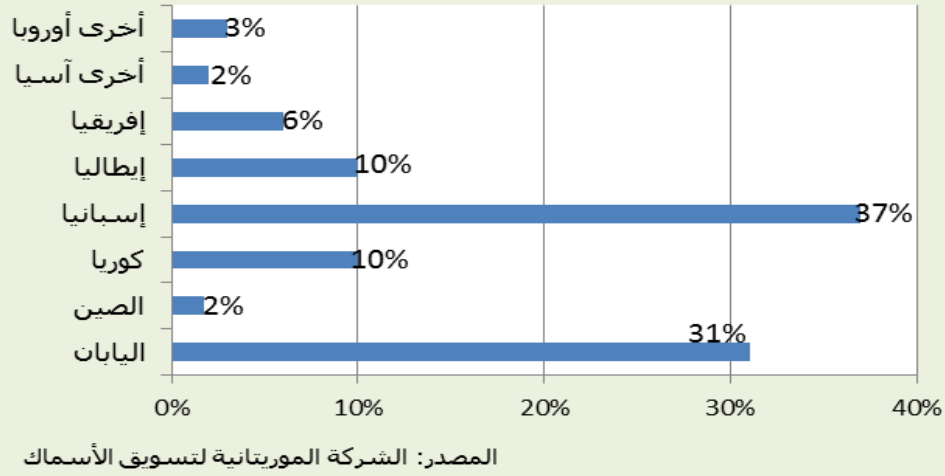


وقد استفادت صادرات الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك من زيادة الكميات المصدرة التي انتقلت من 62,6 ألف طن عام 2014 إلى 80,1 ألف طن هذا العام مما رفع إيرادات الشركة الوطنية لتسويق الأسماك إلى 86,9 مليار أوقية عام 2015 مقابل 83,1 مليار أوقية في العام السابق أي بزيادة 5% فقط لان زيادة 28% المسجلة في الكميات المباعة قد تأثرت سلبا بتراجع متوسط سعر الطن بـ 23,6%.

وتتميز صادرات الشركة بهمينة رأسيات الأرجل التي مثلت 85% من القيمة الإجمالية للمبيعات. ومن حيث الكمية بلغت صادرات هذه العينة 40,1 ألف طن عام 2015 مقابل 32,7 ألف طن في العام السابق أي بزيادة 23% غير أنها تأثرت سلبا بهبوط الأسعار بنسبة 18%.

ويبرز توزيع مبيعات الشركة حسب الوجهة أن غالبية الإنتاج صدر إلى أوروبا بنسبة 50% ثم اليابان بنسبة 31%.

رسم بياني 19: التوزيع الجغرافي لصادرات السمك



وفيما يتعلق بالصيد التقليدي، سجلت الصادرات زيادة 26% لتبلغ 39,3 مليار أوقية عام 2015 مقابل 31 مليار عام 2014. ويعزى هذا التطور الملازم إلى الزيادة في الكميات المباعة (16%+) والتي استقرت عند 86,2 ألف طن عام 2015 مقابل 74,4 ألف طن في العام السابق. وعلى العكس من ذلك سجل متوسط سعر الطن انخفاضا بنسبة 6% عام 2015.

1.2.1.2 الواردات

في عام 2015 بلغت قيمة الواردات 631,1 مليار أوقية أي بانخفاض 21% مقارنة مع العام السابق رغم ارتفاع الواردات من المواد الغذائية بنسبة 14%. وانعكس هذا الانخفاض على مستوى أبرز مكونات الواردات وخاصة الفاتورة النفطية (-39%) ونفقات الصناعات الاستخراجية (-21%) والمنتجات المستوردة الأخرى التي تضم مواد البناء والتجهيزات وغيرها من السلع الاستهلاكية (-10%).

رسم بياني 20: تطور الواردات



وفيما يتعلق بشراء منتجات الطاقة، بلغت الفاتورة النفطية عام 2015 ما مجموعه 109,4 مليار أوقية أي بانخفاض 70,7 مليار أو 39% مقارنة مع العام السابق. ان انخفاض متوسط السعر لدى الاستيراد خفف من مستويات الواردات مقارنة مع الزيادة المسجلة وقد تم تعويض زيادة 3,9% التي سجلتها الكميات المستوردة عن طريق انخفاض متوسط السعر لدى الاستيراد. أما الواردات من المواد الغذائية فقد بلغت 128 مليار أوقية أي زيادة 14% مقارنة مع 2014 بسبب ارتفاع خفيف في الكميات المستوردة اضافة الي ارتفاع قيمة الدولار مقارنة بالأوقية.

وقد استقرت واردات قطاع الصناعات الاستخراجية التي تمثل 38% من إجمالي قيمة الواردات عند 241,5 مليار أوقية أي بتراجع 21,1% مقارنة مع مستواها عام 2014. ويعود هذا الانخفاض بشكل خاص إلى استمرار تباطؤ النشاط الاقتصادي وتراجع الاستثمارات في القطاع المنجمي بسبب انخفاض أسعار المعادن عالمياً.

وبخصوص قطاع استكشاف وإنتاج الطاقة فإن الواردات تتألف أساساً من شراء التجهيزات التي بلغت قيمتها 89,6 مليار أوقية مقابل 84,6 مليار عام 2014 بالارتباط مع استمرار الأنشطة ذات العلاقة باستكشاف الغاز.

وفيما يتعلق بالقطاع المنجمي فإن الواردات سجلت انخفاضا بنسبة 32% لتستقر عند 151,9 مليار أوقية مقابل 223,5 مليار عام 2014، حيث ادي انخفاض أسعار الحديد والنحاس إلى تراجع ملحوظ في نفقات التجهيز ذات العلاقة بإنتاج الحديد (-50%) والنحاس (-62%). كما أن الواردات بدون منتجات التجهيز قد أخذت نفس الاتجاه التنازلي أي (-55,7%) للحديد و(-46,4%) للنحاس.

وبالمقابل فإن واردات السلع لإنتاج الذهب زادت بنسبة 53% لتستقر عند 60,5 مليار أوقية بدل 39,6 مليار في العام السابق. وقد أنجزت هذه النفقات الهامة لإغناء المعدن للتخفيف من تأثير انخفاض سعر الذهب. وفيما يتعلق بالواردات الأخرى التي تتألف أساساً من مواد البناء وبيع التجهيز وغيرها من السلع الاستهلاكية قدرت قيمتها بـ 152,1 مليار أوقية مقابل 199,4 مليار عام 2014 أي بانخفاض 47,7 مليار بالارتباط مع انخفاض أسعار هذه المواد في السوق العالمي.

1.2.2 الخدمات

تقلص عجز ميزان الخدمات من جديد بنسبة 31% عام 2015 ليستقر عند 127,8 مليار أوقية. ويأتي هذا التحسن نتيجة انخفاض النفقات (23,5%) بنسبة أكبر من الانخفاض في الإيرادات (-5%).

وهكذا فإن العائدات المتأتية من الخدمات قد تراجعت إلى 80 مليار أوقية بدل 84 مليار أوقية بعد التراجع البالغ 35% الذي سجلته الإيرادات المتأتية من رخص الصيد نتيجة دخول اتفاقية الصيد الجديدة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ. وقد أدى ذلك إلى انخفاض عدد الرخص الممنوحة للسفن غير الأوروبية من أجل تخفيف مجهود الصيد والمحافظة على استمرارية الثروات السمكية. ومع ذلك فإن تأثير هذا الانخفاض قد عوضته زيادة 14% المسجلة بالنسبة للخدمات الأخرى.

ومن جانبها ارتفعت النفقات في مجال الخدمات إلى 207,8 مليار أي بانخفاض سنوي يزيد عن 23% بالارتباط مع تخفيف النفقات على أساس الشحن والخدمات الأخرى.

1.2.3 الدخل

سجل رصيد ميزان الدخل تحسناً بنسبة 24% عام 2015 ليبلغ 58,7 مليار أوقية بسبب دفع القسط الأول من أتاوة الصيد في إطار الاتفاقية الجديدة المبرمة مع الاتحاد الأوروبي عام

2015 ويمكن هذا الفائض في الدخل إلى حد كبير من تعويض ارتفاع الفوائد على الدين الخارجي.

1.2.4 التحويلات الجارية

زاد فائض ميزان التحويلات الجارية بدون مقابل بشكل ملحوظ ليستقر عند 58 مليار أوقية عام 2015 مقابل 34,4 مليار في العام السابق. ويعزى هذا التطور إلى تحسن العائدات من التحويلات الخاصة (+68%) وإلى زيادة التحويلات الرسمية (+70%) نتيجة ارتفاع مساعدات الميزانية وخاصة المساعدات ذات الطابع الثنائي.

1.3 حساب رأس المال والعمليات المالية

انتعش فائض حساب رأس المال والعمليات المالية عام 2015 ليستقر عند 404,9 مليار أوقية أي بارتفاع 9,5% مقابل انخفاض بنسبة 21,6% عام 2014.

2015	2014	2013	جدول 3: تطور أرصدة حسابات رأس المال والعمليات المالية (مليار أوقية)
404,9	369,9	472,1	حساب رأس المال والعمليات المالية
10	4,8	1,4	حساب رأس المال
394,9	365,1	470,6	حساب العمليات المالية

ويعزى هذا التحسن أساسا إلى تعزيز صافي عائدات العمليات المرتبطة بالهبات والقروض الرسمية. وقد بقيت التدفقات الصافية بموجب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مستقرة في حين تراجعت التدفقات المالية المتأتية من حساب عمليات خاصة أخرى في رأس المال.

وحقق حساب رأس المال فائضا بقيمة 10 مليار أوقية مقابل 4,8 مليار عام 2014 ويعكس هذا التطور ارتفاع الهبات التي حصل عليها القطاع العمومي لتمويل المشاريع. أما فائض حساب العمليات المالية فقد ارتفع بنسبة 8,2% ليستقر عند 394,9 مليار مقابل 365,1 مليار أوقية عام 2014. وتشمل هذه الزيادة ارتفاعا في الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتزايد التدفقات الصافية المتأتية من القروض العمومية وانخفاض التدفقات المالية المتعلقة بالمعاملات الخاصة.

وبلغ صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة 163 مليار أوقية مقابل 151,7 مليار عام 2014 أي بزيادة 7,5% كنتيجة لارتفاع الاستثمارات المباشرة في قطاع المحروقات علما أن تدفقات القطاع المنجمي عرفت انخفاضا. وهكذا فإن الاستثمارات المباشرة الصافية للقطاع النفطي قد زادت بـ 21 مليار أوقية لتصل 101,2 مليار عام 2015 بسبب انخفاض التدفقات الخارجة لسداد كلفة النفط واستمرار الاستثمارات في مجال استكشاف الغاز.

وفيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع المنجمي فقد تميزت من جهة بزيادة التدفقات الداخلة من أجل إنتاج الذهب (+10 مليار أوقية) وذلك بالارتباط مع الأنشطة المقام بها لتحسين جودة المعدن ومن جهة أخرى بتخفيض 60% من نفقات التجهيز في قطاع النحاس.

ومن جانبه سجل صافي تدفقات القروض العمومية الخارجية على المدى المتوسط والبعيد 130,6 مليار أوقية أي بزيادة 93,8 مليار أوقية نتيجة زيادة السحب على القروض الذي بلغ هذه السنة 183,8 مليار أوقية مقابل 81,3 مليار أوقية عام 2014 أي بزيادة 106,4 مليار. وتعكس هذه الزيادة مستوى التمويلات المتحصل عليها في إطار برنامج الاستثمار العمومي والقروض المقدمة لدعم ميزان المدفوعات.

وهكذا فإن الموارد الخارجية التي تمت تعبئتها على أساس القروض الحكومية قد انتقلت من 63,6 مليار أوقية عام 2014 إلى 87,3 مليار عام 2015 أي بزيادة 23,7 مليار وهو ما يعادل

37,3% نتيجة تسارع وتيرة تنفيذ برنامج الاستثمار العمومي. كما أن عمليات السحب على أساس دعم ميزان المدفوعات والمكونة أساسا من الودائع لدى البنك المركزي الموريتاني قد زادت بشكل ملحوظ لتستقر عند 96,5 مليار أوقية عام 2015 مقابل 13,8 مليار أوقية تمت تعبئتها عام 2014.

وبخصوص سداد الدين الخارجي للدولة والمؤسسات العمومية فإنها انتقلت من 44,4 مليار أوقية عام 2014 إلى 53,2 مليار عام 2015، من بينها 31,4 مليار أوقية على نفقة الخزينة العامة مقابل 24,7 مليار عام 2014.

ومن ناحيته سجل صافي تدفقات "العمليات المالية الأخرى" انخفاضا بنسبة 42,7% حيث استقر عند 101,2 مليار أوقية مقابل 176,5 مليار أوقية مع نهاية السنة المالية السابقة. ويعود هذا التطور أساسا الي التراجع الملحوظ في إيرادات التصدير خاصة عائدات الشركة الوطنية للصناعة والمناجم بفعل هبوط مبيعاتها.

وإجمالا سجل الرصيد الكلي لميزان المدفوعات فائضا بقيمة 51,5 مليار أوقية بدل العجز البالغ 93,5 مليار أوقية عام 2014. وقد انعكس هذا التحسن على مستوى احتياطي الصرف الرسمي الذي بلغ 821,3 مليون دولار أمريكي في نهاية 2015 أي ما يعادل 7,9 أشهر من واردات السلع والخدمات (باستثناء واردات الصناعات الاستخراجية) مقابل 5,7 أشهر عام 2014.

2015	2014	2013	2012	2011	جدول 4: ميزان المدفوعات (مليار أوقية)
(180,8)	(215,2)	(117,8)	(154,3)	79,0	الميزان التجاري
450,5	585,1	797,2	783,2	772,4	الصادرات
110,1	220,6	408,2	335,2	413,3	حديد
23,4	58,9	65,3	80,2	62,0	نقط
63,5	50,2	65,1	70,6	65,8	نحاس
108,3	123,2	141,7	132,2	113,6	ذهب
126,3	114,4	99,3	142,3	114,7	صيد
18,8	17,9	17,7	22,7	3,1	أخرى
(631,3)	(800,3)	(915,1)	(928,4)	(693,4)	الواردات (قوب)
(128,0)	(112,7)	(112,9)	(113,2)	(81,7)	منتجات غذائية
(109,4)	(180,1)	(190,5)	(195,3)	(147,5)	منتجات بترولية
(17,8)	(30,9)	(32,9)	(32,7)	(24,4)	منها: شركة سنيم
(9,1)	(13,4)	(13,9)	(14,7)	(12,2)	شركة نحاس موريتانيا
(1,1)	(1,2)	(30,4)	(33,3)	(18,2)	تازيازت
(241,6)	(308,1)	(474,9)	(481,6)	(338,0)	تجهيزات مستوردة للصناعات الاستخراجية
(64,2)	(127,3)	(147,1)	(142,9)	(101,6)	منها: شركة انيم
(27,1)	(56,5)	(42,0)	(47,6)	(43,6)	شركة نحاس موريتانيا
(60,5)	(39,6)	(177,5)	(286,7)	(160,5)	تازيازت
(89,7)	(84,6)	(108,3)	(4,5)	(32,3)	استكشافات نفطية
(152,2)	(199,4)	(136,8)	(138,2)	(126,3)	واردات أخرى
(185,9)	(263,9)	(305,7)	(311,5)	(198,8)	الخدمات والدخل (صافي)
(127,8)	(187,6)	(244,5)	(256,6)	(155,1)	الخدمات (صافي)
21,6	33,3	8,4	3,5	16,4	منها: رخص الصيد
(58,1)	(76,4)	(61,2)	(56,0)	(43,7)	الدخل (صافي)
20,2	-	27,2	26,7	29,3	منها: تعويضات صيد (الاتحاد الاوروبي)
58,0	34,4	42,2	95,6	42,5	تحويلات جارية (صافي)
25,2	15,1	17,1	12,6	8,8	تحويلات خاصة (صافي)
32,8	19,3	25,1	83,0	33,7	تحويلات رسمية (صافي)
-	-	-	0,3	0,7	منها: تخفيف الديون متعددة الأطراف
(308,6)	(444,7)	(381,3)	(371,3)	(77,2)	ميزان الحساب الجاري
404,9	369,9	472,1	537,3	140,3	حساب رأس المال والعمليات المالية
10,0	4,8	1,4	9,2	-	حساب رأس المال
10,0	4,8	1,4	9,2	-	أخرى
394,9	365,1	470,6	528,0	140,3	حساب العمليات المالية
163,0	151,7	338,5	410,4	165,5	استثمار مباشر (صافي)
101,2	80,1	123,3	6,7	21,6	منها: صناعات نفطية (صافي)
130,6	36,8	64,7	150,2	68,3	قروض رسمية متوسطة وطويلة الاجل
183,8	81,3	94,8	180,0	86,2	عمليات سحب
(53,1)	(44,4)	(30,1)	(29,7)	(17,9)	أصل رأس المال المستحق
101,2	176,5	67,4	(32,6)	(93,5)	معاملات رأسمالية أخرى خصوصية
(44,9)	(18,7)	(86,2)	(20,1)	8,0	السهو والخطأ
51,5	(93,5)	4,5	145,8	71,1	الميزان الكلي
(51,5)	93,5	(4,5)	(145,8)	(71,1)	التمويل
(53,4)	89,9	(7,9)	(120,6)	(75,1)	أصول خارجية صافية
(63,0)	93,9	(8,5)	(141,7)	(55,0)	البنك المركزي (صافي)
(58,2)	98,1	(10,8)	(137,0)	(64,6)	موجودات
(4,9)	(4,2)	2,4	(4,7)	9,6	التزامات
4,7	(5,3)	1,8	25,3	(7,2)	بنوك تجارية (صافي)
5,0	1,3	(1,2)	(4,1)	(13,0)	الحساب النقدي
1,9	3,2	3,3	(25,3)	4,0	التمويل الاستثنائي

III. الدين الخارجي العام



1.4 مخزون الدين الخارجي

مع نهاية العام 2015 بلغ مخزون الدين الخارجي 3831,8 مليون دولار أمريكي مسجلاً زيادة قدرها 10,5% مقارنة مع مستواه نهاية العام 2014. ويعود هذا التطور أساساً إلى زيادة السحب على القروض الخارجية ليعكس بذلك تدفقاً صافياً موجباً بلغ 435,9 مليون دولار أمريكي.

وظلت تركيبة مخزون الدين الخارجي حسب فئة الدائنين مستقرة حيث استحوذت الهيئات التنموية متعددة الأطراف على نسبة 60,2% من المجموع مقابل 39,8% لدائنين ثنائيين.

وقياساً إلى الناتج المحلي الإجمالي، فإن نسبة الدين الخارجي العام استقرت عند 80,6% عام 2015 مقابل 65,4% عام 2014 تحت التأثير المزدوج لتزايد عمليات السحب على القروض الخارجية وكذلك انكماش الناتج المحلي الإجمالي مقداراً بالدولار. ورغم هذا التطور فإن مستوى الدين الخارجي لا يزال مستداماً، حيث تتشكل المديونية العامة بشكل رئيسي من قروض ميسرة جداً.

جدول 5: مخزون الدين حسب فئة الدائن					
مليون دولار أمريكي	2013		2014		2015
	مليون دولار أمريكي	النسبة إلى المجموع	مليون دولار أمريكي	النسبة إلى المجموع	مليون دولار أمريكي
مجموع	3 455,9	100%	3 468,1	100%	3 831,8
أ. ثنائيين	1 280,4	37%	1 262,8	36%	1 524,1
ب. متعددي الأطراف	2 175,5	63%	2 205,3	64%	2 307,8
الدولة	2 584,0	75%	2 692,1	78%	2 834,1
1. ثنائيين	977,1	28%	989,9	29%	984,1
2. متعددي الأطراف	1 606,9	46%	1 702,2	49%	1 850,0
البنك المركزي	178,0	5%	157,8	5%	451,0
1. ثنائيين	25,8	1%	23,5	1%	321,3
2. متعددي الأطراف	152,2	4%	134,3	4%	129,7
شركة سنيم	693,9	20%	618,2	18%	546,8
1. ثنائيين	277,5	8%	249,4	7%	218,7
2. متعددي الأطراف	416,4	12%	368,8	11%	328,0

53

البنك المركزي الموريتاني
التقرير السنوي 2015

1.4.1 الديون الثنائية

في عام 2015 سجل مخزون الدين تجاه دائنين ثنائيين زيادة قدرها 20,7% ليستقر عند 1524,1 مليون دولار، حيث تعود 54,8% من هذه المديونية لدائنين ثنائيين عرب و22,6% لأطراف ثنائية أعضاء في نادي باريس و22,1% للصين. وتعزى زيادة الدين الثنائي خلال عام 2015 أساساً إلى عمليات سحب جديدة لدى صناديق تنمية في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية والصين.

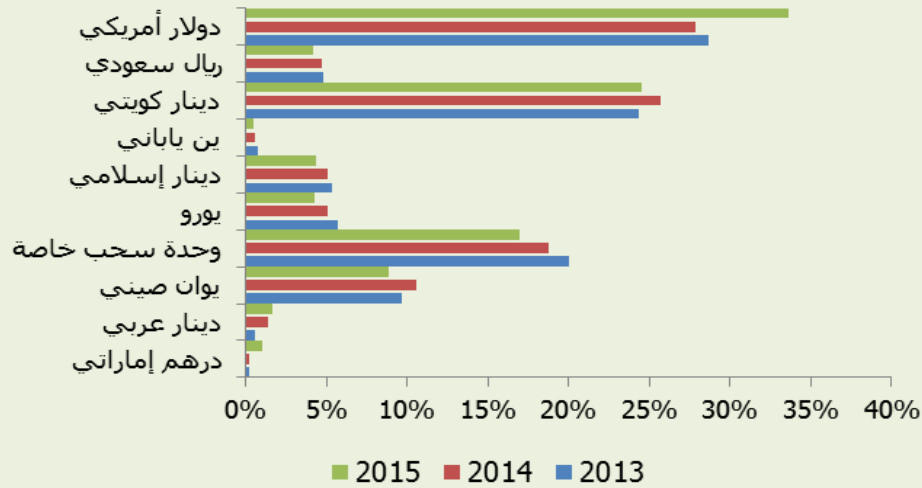
1.4.2 الديون المتعددة الأطراف

وبالنسبة لمخزون الدين متعدد الأطراف والذي يبلغ 2307,8 مليون دولار أمريكي أي 60,2% من المجموع، فإن الهيئات التنموية متعددة الأطراف تمثل أهم جهة دائنة لموريتانيا حيث زادت حصتها بـ 4,6% مقارنة بما كانت عليه عام 2014. ويتصدر الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي هذه الهيئات حيث يستحوذ على حصة تبلغ نسبة 34,3% من الديون متعددة الأطراف ثم الرابطة الدولية للتنمية والبنك الإسلامي للتنمية اللذان تبلغ حصتهما على التوالي نسب 17,7% و9,8%.

1.4.3 رصيد الدين حسب العملة

تميزت بنية الدين الخارجي حسب العملة عام 2015 بزيادة حصة الدين المقيد بالدولار الأمريكي على حساب العملات الأخرى وخاصة الدينار الكويتي وحقوق السحب الخاصة. وهكذا فإن نسبة الدين المقيد بالدولار الأمريكي في محفظة الدين الخارجي ارتفعت في العام السابق لتتقلت من 27,9% إلى 33,6%. وبالمقابل فإن حصة كل من الدينار الكويتي وحقوق السحب الخاصة من مجموع مخزون الدين شهدت تراجعاً لتبلغ على التوالي 24,5% و17,0% مقابل 25,7% و18,8% عام 2014. ويعزى التغير الحاصل في بنية مخزون الدين حسب العملة لعام 2015 إلى مستوى التدفقات الصافية بأبرز عملات السحب وتغير سعر صرفها مقارنة بالدولار.

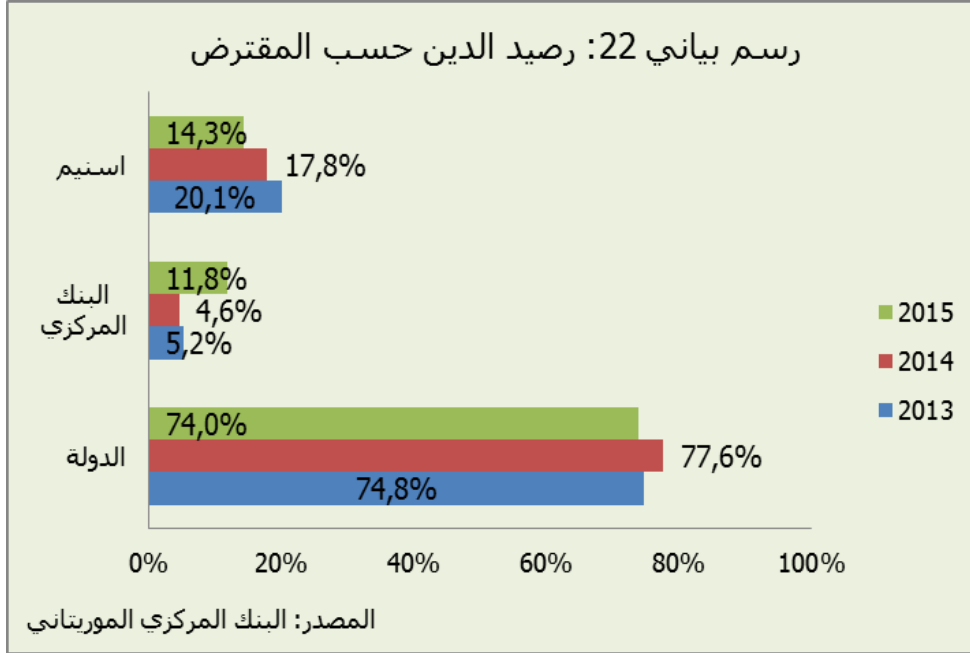
رسم بياني 21: رصيد الدين حسب العملة



المصدر: البنك المركزي الموريتاني

1.4.4 رصيد الدين حسب المدين

في عام 2015 تراجعت حصة الدولة من توزيع المخزون الكلي للدين الخارجي حسب الجهة المدينة إلى 73,9% مقابل 77,6%. وسجلت الالتزامات الخارجية للسلطات النقدية زيادة صافية حيث بلغت 11,8% من مجموع الدين عام 2015 مقابل 4,6% عام 2014 بعد تزايد الودائع بالعملات الصعبة التي رفعت الالتزامات الخارجية للبنك المركزي إلى 451,0 مليون دولار.



وفيما يتعلق بالمؤسسات العمومية الأخرى فإن نصيبها من مخزون الدين العمومي الكلي قد تراجع من 17,9% عام 2014 إلى 14,3% عام 2015 ويعود ذلك أساسا إلى انخفاض الديون على شركة سنيم التي تراجعت حصتها من مجموع الدين خلال العام من 17,8% إلى 14,2%.

1.5 خدمة الدين الخارجي

في عام 2015 بلغت خدمة الدين الخارجي العام 236,4 مليون دولار مقابل 243,0 مليون دولار أمريكي عام 2014 أي بتراجع بنسبة 2,7%. ويعزى ذلك أساسا إلى انخفاض خدمة الدين التي أدتها شركة سنيم بملغ 17,2 مليون دولار مقارنة مع العام الماضي. وعلى أساس سداد خدمة الدين، مثلت مدفوعات خدمة الدين على أصل المديونية 71,1% من المجموع مقابل 28,9% لسداد الفوائد بعد ما كانت حصتها على التوالي 73,2% و26,8% خلال العام السابق. ومقارنة بالصادرات من السلع والخدمات، فقد انتقلت خدمة الدين من 11% عام 2014 إلى 14,4% عام 2015 بالارتباط مع انخفاض الصادرات.

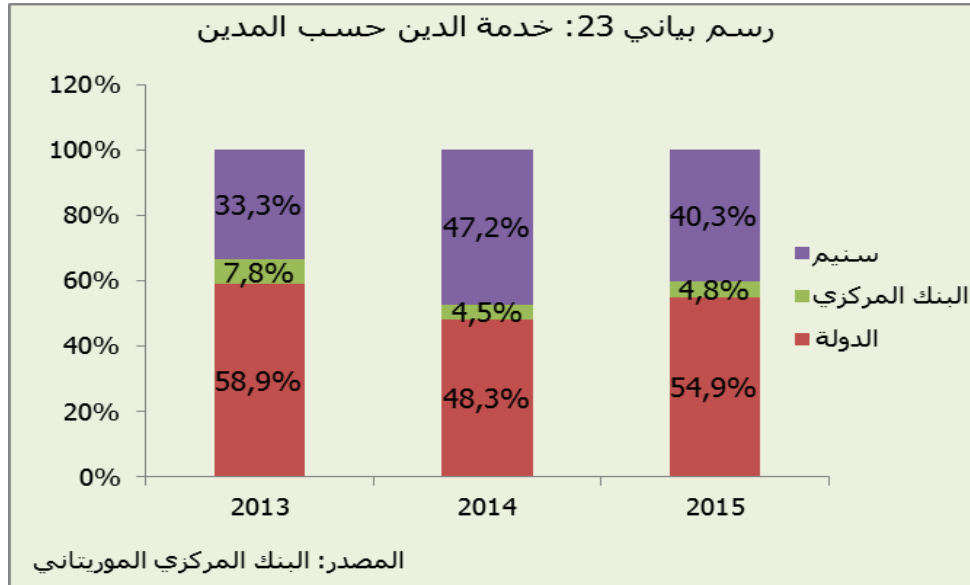
جدول 6: تطور خدمة الدين العمومي								
2015				2014				مليون دولار أمريكي
المجموع % إلى	المجموع	العوائد	الأصل	المجموع % إلى	المجموع	القوا ند	الأصل	
100,0%	236,4	68,4	168,0	100,0%	243,0	65,2	177,9	مجموع
39,7%	93,9	28,2	65,7	32,6%	79,2	24,2	54,9	أ. ثنائيين
60,3%	142,5	40,2	102,2	67,4%	163,8	40,9	122,9	ب. متعددي الأطراف
								الدولة
54,9%	129,8	39,4	90,5	48,3%	117,5	38,5	79,0	مجموع الدولة
20,2%	47,7	14,1	33,6	15,0%	36,4	13,7	22,7	أ. ثنائيين
34,7%	82,1	25,3	56,8	33,4%	81,0	24,8	56,3	ب. متعددي الأطراف
								البنك المركزي
4,8%	11,4	4,5	6,8	4,5%	10,9	-	10,9	مجموع البنك المركزي
2,9%	6,7	4,5	2,2	0,9%	2,2	-	2,2	أ. ثنائيين
2,0%	4,6	0,0	4,6	3,6%	8,6	-	8,6	ب. متعددي الأطراف
								سليم
40,3%	95,2	24,5	70,7	47,2%	114,7	26,7	88,0	مجموع شركة سليم
16,7%	39,5	9,6	29,9	16,7%	40,5	10,5	30,0	أ. ثنائيين
23,6%	55,7	14,9	40,8	30,5%	74,2	16,2	58,0	ب. متعددي الأطراف

1.5.1 خدمة الدين حسب الدائن

يظهر توزيع خدمة الدين الخارجي عام 2015 حسب الدائنين أن عمليات السداد كانت موجهة إلى دائنين ثنائيين بنسبة 39,7% مقابل 32,6% عام 2014. ومن أصل مجموع خدمة الدين الثنائي فإن 43,1% من المدفوعات كانت لصالح دائنين أعضاء في نادي باريس و24,1% لشركاء ثنائيين عرب و26,7% لصالح الصين. وبالمقابل سجلت حصة خدمة الدين لصالح دائنين متعددي الأطراف انخفاضا حيث بلغت 60,3% مقابل 67,4% عام 2014. ومن أصل مجموع خدمة الدين متعدد الأطراف تم سداد 33,8% لصالح الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي و16,3% لصالح البنك الإسلامي للتنمية و16,0% لبنك الاستثمار الأوروبي.

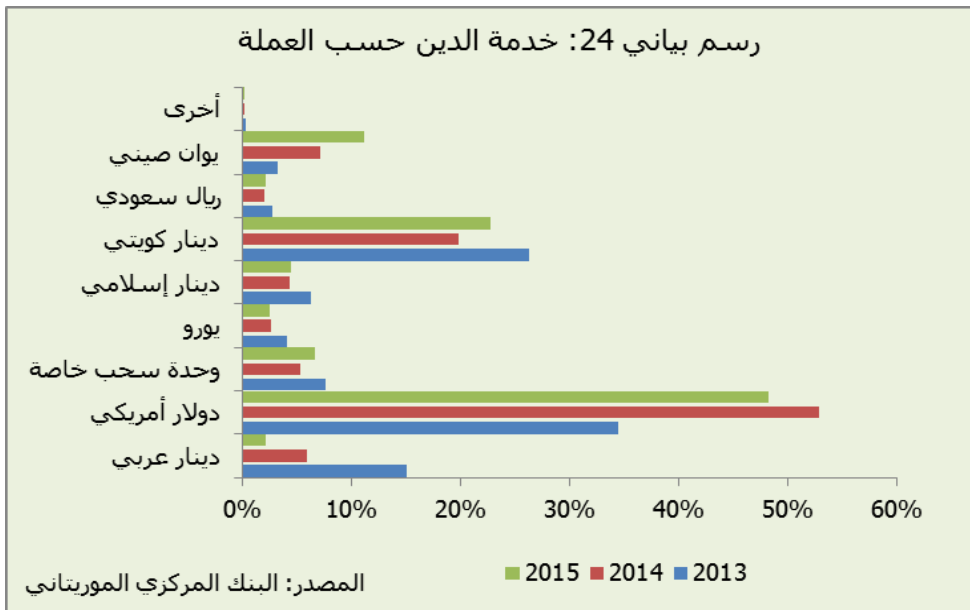
1.5.2 خدمة الدين حسب المدين

مثلت عمليات سداد خدمة الدين التي قامت بها الدولة خلال العام 2015 نحو 54,9% من إجمالي الخدمة المدفوعة مقابل 48,3% عام 2014. ومن جانبها انخفض سداد خدمة الدين المدفوع من قبل الشركة الوطنية للصناعة والمناجم ليستقر عند 40,3% مقابل 47,2% عام 2014. أما خدمة الدين المدفوع من قبل البنك المركزي فإن حصته من المجموع ارتفعت قليلا لتستقر عند 4,8% عام 2015 مقابل 4,5% العام السابق.



1.5.3 خدمة الدين حسب العملة

يشير توزيع خدمة الدين الخارجي حسب عملات السداد إلى أن الدولار الأمريكي كان أبرز هذه العملات. حيث ارتفعت حصته من مجموع سداد خدمة الدين إلى 52,9% عام 2015 مقابل 48,3% عام 2014. كما أن نصيب الدين المقيد بالدينار الكويتي واليوان الصيني من مجموع المدفوعات قد انتقل على التوالي من 19,8% و 7,1% عام 2014 إلى 22,7% و 11,1% عام 2015. ويعزى هذا التطور إلى حلول آجال سداد أقساط أصل بعض القروض المقيدة بالدينار الكويتي واليوان.



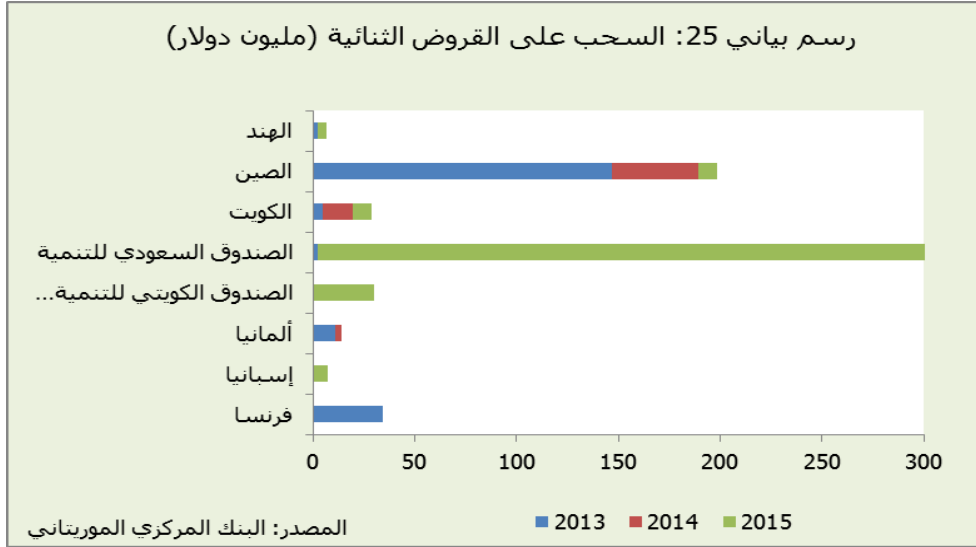
1.6 السحب على القروض الخارجية

في عام 2015 بلغت السحوبات على القروض الخارجية من قبل القطاع العام 603,8 مليون دولار أمريكي وهو ما يمثل ضعف ما تم سحبه خلال العام السابق. وتميزت بنية السحوبات حسب فئة الدائنين بتعاقد حصة السحوبات الثنائية التي بلغت 59,6% مقابل 40,4% للدائنين متعددي الأطراف عام 2015 بدل على التوالي 19,6% و80,4% عام 2014.

جدول 7: تطور السحوبات					
2015		2014		2013	
إلى %	إلى مليون دولار	إلى %	إلى مليون دولار	إلى %	إلى مليون دولار
100,0%	603,8	100,0%	303,5	100,0%	416,1
59,6%	359,9	19,6%	59,6	48,5%	201,7
40,4%	244,0	80,4%	243,9	51,5%	214,4
50,3%	303,8	95,7%	290,5	61,3%	255,2
9,9%	59,9	18,8%	57,0	37,6%	156,3
40,4%	244,0	76,9%	233,5	23,8%	98,9
49,7%	300,0	0,0%	0,0	4,1%	17,0
49,7%	300,0	0,0%	0,0	0,0%	0,0
0,0%	0,0	0,0%	0,0	4,1%	17,0
0,0%	0,0	4,3%	13,0	34,6%	143,9
0,0%	0,0	0,9%	2,6	10,9%	45,4
0,0%	0,0	3,4%	10,4	23,7%	98,5

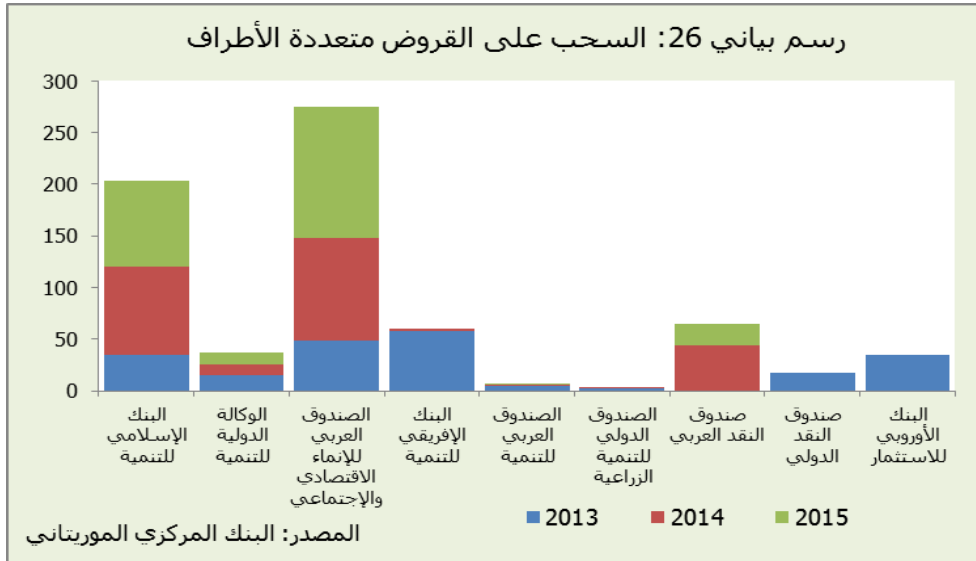
1.6.1 السحب على القروض الثنائية

في إطار التعاون الثنائي ارتفعت عمليات السحب على القروض الثنائية حيث بلغت 359,9 مليون دولار أمريكي عام 2015 مقابل 56,9 مليون دولار عام 2014 بعد تزايد الموارد المعبأة لدى الصندوق السعودي للتنمية والتي بلغت 300 مليون دولار أمريكي. وكان توزيع السحب على القروض الخارجية الثنائية عام 2015 حسب المستفيد متبايناً حيث بلغت حصة الدولة 9,9% مقابل 49,7% للبنك المركزي من مجموع الموارد. وكان معظم الموارد الثنائية المقدمة للدولة من الصين في إطار مشروع طريق الحرير - بانغو، باسكنو - فضاله، وتوسيع ميناء نواكشوط المستقل.



1.6.2 السحب على القروض متعددة الأطراف

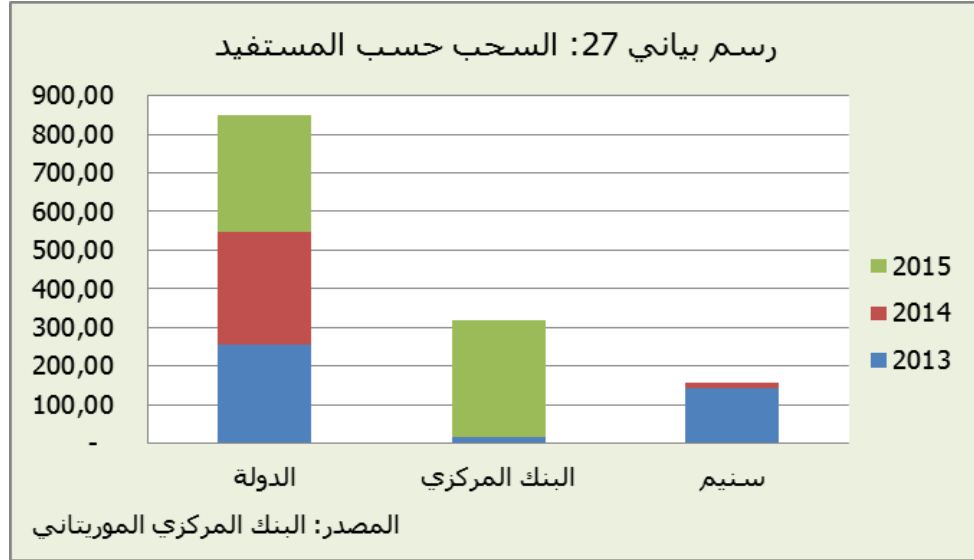
بلغت عمليات السحب في إطار التعاون متعدد الأطراف 244,0 مليون دولار أمريكي محققة بذلك نفس المستوى في العام 2014. ويبرز توزيع عمليات السحب متعدد الأطراف حسب الجهة المانحة لعام 2015 هيمنة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي على نسبة 52,3% من المجموع، ثم البنك الإسلامي للتنمية وصندوق النقد العربي على التوالي بنسب 34,1% و8,5%.



وقد تمت تعبئة موارد متعددة الأطراف من طرف الحكومة لدى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الإسلامي للتنمية لتمويل مشاريع الإمداد بمياه الشرب وبناء محطة كهربائية مزدوجة بطاقة 180 ميغاوات شمال نواكشوط. ومن جهة أخرى يبين توزيع السحب متعدد الأطراف حسب المصادر التمويلية تمت تعبئتها من طرف الدولة بنسبة 100% مقابل 95,7% عام 2014.

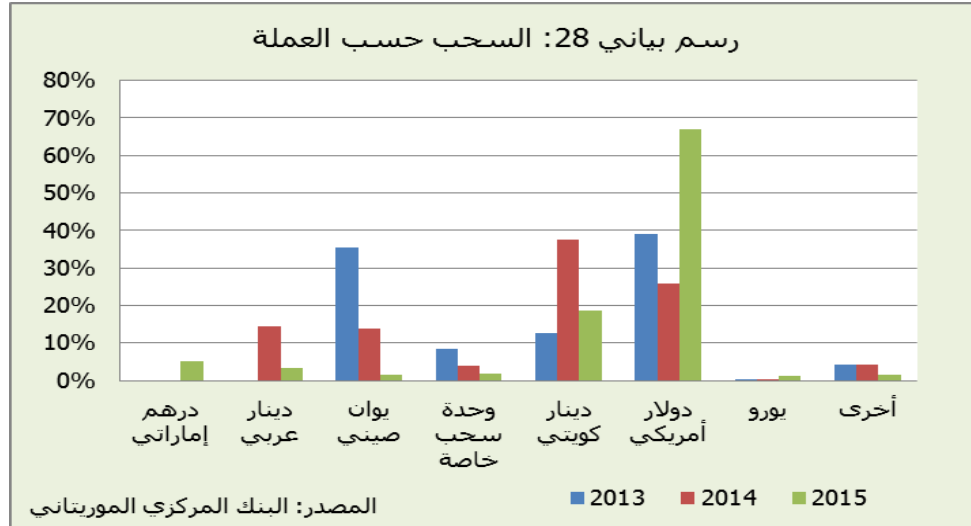
1.6.3 توزيع عمليات السحب حسب المستفيد

في عام 2015، تغيرت بنية عمليات السحب حسب المستفيد بشكل ملحوظ لصالح البنك المركزي حيث بلغ نصيبه من مجموع السحوبات 49,7% بينما انتقلت حصة الدولة من سنة إلى أخرى من 95,7% إلى 50,3%. وهكذا فإن السحب لحساب الدولة بلغ 303,8 مليون دولار عام 2015 مقابل 290,5 مليون دولار في العام السابق.



1.6.4 السحب حسب العملة

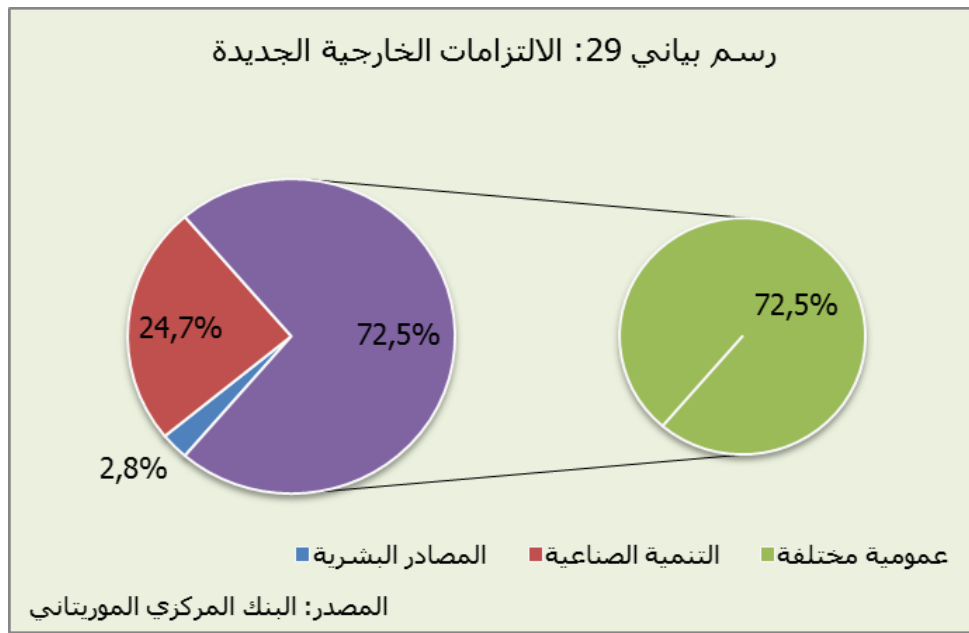
أدى تذبذب أهم عملات السحب مقارنة بالدولار وحجم التدفقات المرتبطة بالقروض الخارجية خلال العام 2015 إلى تغيير في بنية السحوبات حسب العملة لصالح الدولار الأمريكي والدرهم الإماراتي على حساب العملات الأخرى وخاصة الدينار الكويتي والدينار العربي واليوان الصيني.



وهكذا مثل الدولار الأمريكي أهم عملة للاستدانة حيث مثل 67,0% من مجموع عمليات السحب أي بزيادة 41,3% مقارنة مع عام 2014. ويعزى هذا الارتفاع إلى كل من عمليات السحب على قروض مبرمة بالدولار الأمريكي، وكذلك إلى ارتفاع قيمة هذه العملة مقارنة مع عملات السحب الأخرى خلا العام 2015.

1.7 الالتزامات الخارجية الجديدة

خلال عام 2015، بلغ إجمالي مبالغ اتفاقيات القروض الجديدة التي وقعها القطاع العام مع مانحين خارجيين ما مجموعه 440,8 مليون دولار، تعود نسبة 72,5% منها لدائنين ثنائيين و27,5% لهيئات متعددة الأطراف. وقد تم توجيه هذا الغلاف المالي بنسبة 24,7% لتمويل مشاريع قطاع التنمية الصناعية و2,8% للمصادر البشرية و72,5% للقطاعات الأخرى. وتم التوقيع على اتفاقيات القروض الجديدة بشروط مالية ميسرة جدا من حيث الكلفة وأجال الاستحقاق. وقد بلغت نسبة الفائدة المتوسطة 2,4% مع فترة سداد قدرها 15,4 سنة منها 4,4 سنة كفترة سماح.



IV. المالية العامة



في سياق اقتصادي اتسم بانخفاض العائدات المنجمية نتيجة هبوط أسعار الحديد اتجهت السياسة المالية حسب توجهات قانون المالية لعام 2015 للحفاظ على استمرار توازن المالية العامة عبر تحسين المداخيل الضريبية وعقلنة نفقات التشغيل. وفي الوقت الذي يجري العمل على تعزيز توازن الميزانية، فقد سمحت الموارد المتاحة بدعم جهود الاستثمار في البنى التحتية ومواصلة تدخل الدولة في المجال الاجتماعي.

1.1 قانون المالية لعام 2015

في سعيه إلى تحديد توجهات السياسة المالية، كان من الأهداف التي رسمها قانون المالية الأصلي لعام 2015 خفض عجز الميزانية خارج الهبات إلى 6% من الناتج المحلي الإجمالي بدل 7,4% من نفس الناتج بموجب قانون المالية المعدل لعام 2014 وذلك عن طريق رفع العائدات الداخلية نتيجة لحشد مزيد من المداخيل الضريبية بما يعوض إلى حد كبير النقص المتوقع في العائدات غير الضريبية التي تأثرت بانخفاض الأرباح الموزعة من طرف الشركة الوطنية للصناعة والمناجم. وكان من المتوقع زيادة في العائدات الضريبية بنسبة 11% استناداً إلى نسبة نمو اقتصادي متوقعة بـ 6% لعام 2015.

أما الإنفاق الكلي فكان من المتوقع أن تبلغ زيادته نسبة 1,9% فقط بموجب قانون المالية الأصلي لعام 2015 تجسيدا لمواصلة الجهود الرامية إلى ترشيد أعباء التشغيل والإبقاء على مستوى مقبول من النفقات الاستثمارية بسبب تأثيرها على تنشيط النمو وخلق فرص العمل وتخفيف الفقر. وتم الإبقاء على التدخلات ذات الطابع الاجتماعي المبرمجة عبر التحويلات لصالح الفئات الأكثر فقراً من خلال دعم أسعار المواد الأساسية في إطار مواصلة برنامج "أمل".

وعلى الصعيد الضريبي تمثلت التعديلات التي تضمنها قانون المالية الأصلي لعام 2015 أساساً في رفع نسبة الضريبة على القيمة المضافة من 14% إلى 16%. ومراعاة للتطورات الحاصلة على مستوى الإيرادات والنفقات التي تحققت قياساً إلى توقعات قانون المالية الأصلي، تم اعتماد قانون معدل للمالية عام 2015. وهكذا فإن العائدات الضريبية وتلك المتأتية من الأرباح الموزعة قد تمت مراجعتها باتجاه الانخفاض بالارتباط مع تباطؤ النشاط الاقتصادي وهبوط أسعار الحديد الذي تجاوز التوقعات. وبالمقابل ارتفعت العائدات غير الضريبية نتيجة فائض في الإيرادات المتأتية من الحسابات الخاصة والعائدات المتأتية من تجديد رخص شركات الهاتف النقال، وكذلك من اتاوات تجديد اتفاق الصيد مع الاتحاد الأوروبي.

وتعلقت أهم التعديلات الضريبية التي أدخلت على قانون المالية المعدل لعام 2015 برفع الرسوم على المنتجات النفطية عبر زيادة الضريبة على القيمة المضافة من 18% إلى 20% وزيادة التعريفة بـ 30 أوقية للكيلو غرام أو اللتر، واستخدام القيمة الجمركية كأساس لحساب ضريبة الاستيراد.

63

التقرير السنوي 2015
البنك المركزي الموريتاني

ومن جهة أخرى وتوطيدا لمبادئ وآليات الحكامة في مجال تسيير المال العام، يجري إعداد مشروع قانون ناظم لقوانين المالية من أجل: (1) تعزيز فاعلية ونجاعة انسجام السياسات العمومية؛ (2) تحسين جودة الخدمة العامة المقدمة إلى المواطن وضبط النفقات ذات العلاقة؛ (3) تعميق شفافية تسيير المالية العامة؛ و(4) النهوض بدور البرلمان في مناقشة الميزانية والرقابة المالية وتقييم السياسات العامة.

1.2 تنفيذ الميزانية

يبرز تنفيذ الميزانية لعام 2015 مستوى من الإيرادات يتطابق مع توقعات قانون المالية المعدل. وفي المقابل زادت النفقات على ما كان متوقعا بسبب التجاوزات الحاصلة على مستوى نفقات التجهيز. وقياسا إلى تنفيذ ميزانية عام 2014، سجلت الإيرادات الإجمالية ارتفاعا قدره 8,5% عام 2015 في حين أن الإنفاق العام قد زاد بـ 7,2%. وفي هذه الظروف استقر عجز الميزانية الإجمالي باحتساب الهبات عند 53,5 مليار أوقية أي ما يعادل 3,6% من الناتج المحلي الإجمالي خارج النفط مقابل 55,2 مليار أوقية أي 3,7% من نفس الناتج عام 2014. وباستبعاد الهبات سجل رصيد الميزانية عجزا بلغ 81,8 مليار أوقية أي 5,5% من الناتج المحلي الإجمالي خارج النفط عام 2015 مقابل 57,3 مليار أو 3,9% من نفس الناتج خارج النفط لعام 2014.

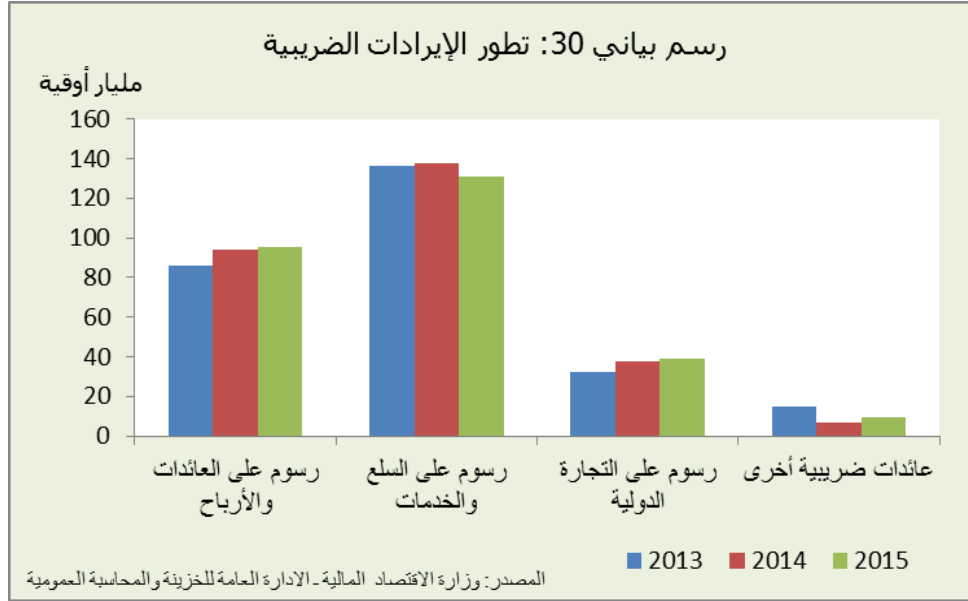
ونتيجة تراجع التزامات الدولة على مستوى أذونات الخزينة فقد تم تمويل عجز الموازنة أساسا باللجوء إلى موارد خارجية بشروط ميسرة وبشكل أقل إلى موارد مودعة للدولة لدى البنك المركزي.

1.2.1 إيرادات الميزانية

بلغ إجمالي إيرادات الميزانية عام 2015 ما يقارب 460,2 مليار أوقية أي بزيادة 36,2 مليار أوقية أو 8,5% مقارنة مع عام 2014. وتعزى هذه الزيادة إلى الإيرادات غير الضريبية باحتساب الهبات وعائدات النفط حيث زادت بـ 33% عام 2015 في حين تراجعت الإيرادات الضريبية بـ 3,9%.

1.2.1.1 الإيرادات الضريبية

تراجعت الإيرادات الضريبية عام 2015 بنسبة 3,9% لتستقر عند 269,6 مليار أوقية متأثرة بتراجع النشاط الاقتصادي. وانعكست هذه التطورات على مستوى الضرائب المباشرة كما تمثلت في انخفاض الضرائب الغير المباشرة.

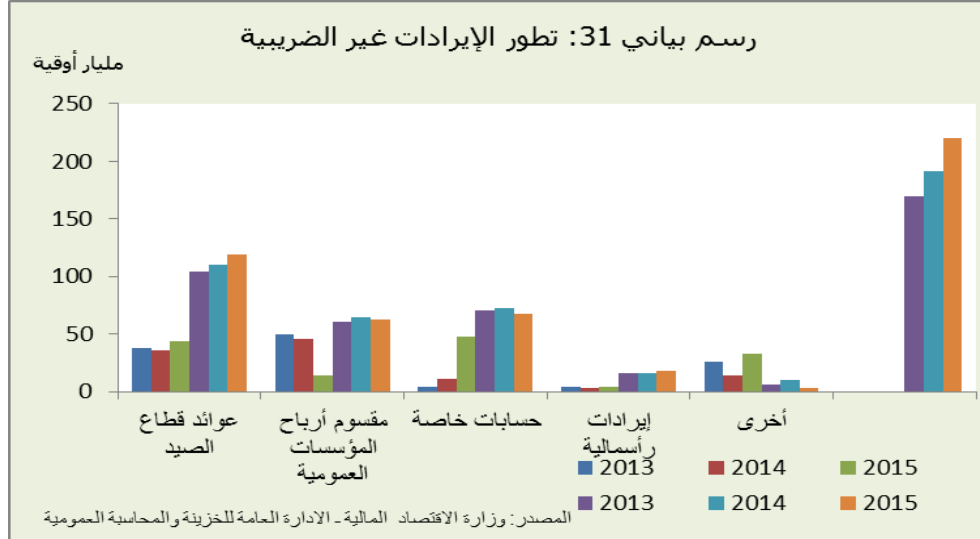


وفيما يتعلق بالإيرادات الضريبية المباشرة، فقد بلغت 95,2 مليار أوقية أي زيادة بسيطة قدرها 0,9% مقارنة مع ما تحقق عام 2014، ويعكس هذا التطور تباطأ النشاط الاقتصادي عام 2015 وخاصة على مستوى القطاع المنجمي (بما في ذلك شركة سنيم). وقد نتجت معظم الإيرادات من الضرائب المباشرة كالضرائب على الرواتب والأجور وعلى الشركات والحد الأدنى من الضريبة الجزائية الجمركية أي على التوالي بـ 41% و 36,5% و 14,7%. في عام 2015 بلغت الضريبة على أرباح الشركات 34,8 مليار أوقية أي زيادة 2,1%. كما أن الضريبة على الرواتب والأجور مكنت من تحصيل 39,0 مليار أي زيادة 2,8% في حين أدى الحد الأدنى من الضريبة الجزائية الجمركية إلى تحصيل 14 مليار أوقية أي زيادة 6,2%.

وفيما يتعلق بالضرائب غير المباشرة، تم في عام 2015 تحصيل 174,8 مليار أوقية أي بانخفاض 6,3% مقارنة مع العام السابق ويعود ذلك أساسا إلى انخفاض الرسوم على السلع والخدمات. وقد تراجعت هذه الأخيرة بنسبة 5,2% لتستقر عند 130,9 مليار أوقية نتيجة تقلص الإيرادات المتأتية من الرسوم على القيمة المضافة على الواردات وخاصة الرسوم على شركة سنيم. وأدت هذه الأخيرة إلى تحصيل 7,5 مليار أوقية فقط، حيث تقلصت بنسبة 62,7% نتيجة هبوط صادرات شركة سنيم بعد انخفاض أسعار الحديد. ومن ناحيتها سجلت رسوم القيمة المضافة على الواردات تراجعا بنسبة 5,7% لتستقر عند 59,6 مليار أوقية متأثرة بانخفاض قيمة الواردات. وبالمقابل ارتفعت الإيرادات المتأتية من رسوم القيمة المضافة على التعاملات الداخلية بنسبة 12,6% لتبلغ 44,5 مليار أوقية في حين أن رسوم الاستهلاك على بعض المنتجات (التبغ، السكر، الشاي، الأسمت) أدت إلى تحصيل 10,5 مليار أوقية بزيادة 20,5% مقارنة مع عام 2014. كما أن الرسوم على المنتجات النفطية مكنت من تحصيل 5,8 مليار أوقية أي بزيادة 65,6% بعد ارتفاع هذه الرسوم. وفيما يتعلق برسوم التجارة الدولية فقد شهدت تحسنا بنسبة 4,1% لتستقر عند 38,8 مليار أوقية نتيجة لمراجعة الرسوم على استيراد بعض المنتجات. وفي عام 2015 مثلت الاستقطاعات الضريبية 17,5% من الناتج المحلي الإجمالي وهي نفس النسبة المسجلة خلال العام السابق.

1.2.1.2 الإيرادات غير الضريبية خارج الهبات

في عام 2015 بلغت الإيرادات غير الضريبية خارج الهبات 149,1 مليار أوقية أي بزيادة سنوية قدرها 27,1% ويعود هذا التوسع أساسا إلى العائدات المتأتية من الحسابات الخاصة بالموارد المتأتية من تجديد رخص شركات الهاتف النقال وعائدات الصيد.



ومن جهة أخرى زادت العائدات المتأتية من الحسابات الخاصة بحوالي 36 مليار أوقية عام 2015 لتبلغ نحو 47,3 مليار أوقية نتيجة الفارق بين السعر المحلي للمحروقات وسعر الاستيراد. ويتم تحصيل هذا الفارق من طرف موزعي المحروقات لصالح الخزينة العامة وتُفيد هذه المبالغ كإيرادات في صندوق المساعدة والتدخل من أجل التنمية. أما المداخل المتأتية من الإيرادات الأخرى غير الضريبية فقد سجلت زيادة 18,3 مليار أوقية عام 2015 وذلك عائد أساسا إلى مداخل متأتية من تجديد رخص عمل شركات الهاتف النقال. ومن جانبها زادت عائدات الصيد بنسبة 24,2% عام 2015 حيث بلغت 44,1 مليار أوقية بعد دفع القسط الأول من إتاوات اتفاقية الصيد والبالغ 19,9 مليار أوقية وذلك في إطار تجديد اتفاقية الصيد مع الاتحاد الأوروبي.

وفيما يتعلق بمقسوم الأرباح والإتاوات المتأتية من المؤسسات العمومية وشبه العمومية فقد سجل انخفاضاً كبيراً حيث انتقل من 45,5 مليار أوقية عام 2014 إلى 14,2 مليار أوقية عام 2015 أي بتراجع 68,8% نتيجة عدم توزيع أرباح من قبل الشركة الوطنية للصناعة والمناجم المدفوع من طرف البنك المركزي إلى الدولة فقد بلغ 3,1 مليار أي 21,5% من مجموع أرباح المؤسسات العمومية التي تلقتها الخزينة العامة للدولة عام 2015.

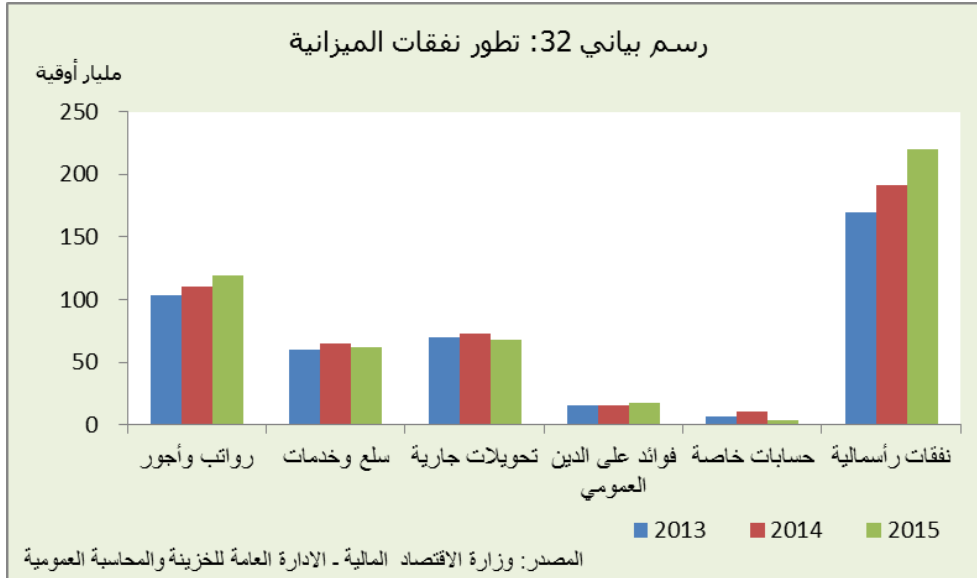
وبخصوص الإيرادات المنجمية فقد سجلت انخفاضاً بنسبة 20,6% لتبلغ 6,1 مليار أوقية عام 2015 بعد تراجع إيرادات التشغيل ذات العلاقة بأوضاع القطاع المنجمي. أما الإيرادات الرأسمالية فقد ارتفعت بمبلغ مليار أوقية بعد زيادة العائدات المتأتية من بيع القطع الأرضية.

1.2.1.3 الهبات

بلغت الهبات عام 2015 حوالي 28,3 مليار أوقية مقابل 2,2 مليار عام 2014. وتعود هذه الطفرة في زيادة الهبات أساسا إلى زيادة الدعم الميزانوي الذي بلغ 20,5 مليار أوقية عام 2015 أي بزيادة 19,5 مليار مقارنة بعام 2014 وذلك بفضل دعم قدمته المملكة العربية السعودية بمبلغ 16 مليار أوقية. ومن جانبها ارتفعت الهبات إلى المشاريع لتبلغ 7,8 مليار أوقية عام 2015 بدل 1,6 مليار أوقية عام 2014.

1.2.2 نفقات الميزانية

في عام 2015 بلغت نفقات الدولة 513,7 مليار أوقية مقابل 479,1 مليار أوقية عام 2014 أي بزيادة 7,2%. وقياسا إلى الناتج المحلي الإجمالي مثلت النفقات 33,4% مقابل 30% عام 2014. وتعود الزيادة في النفقات الإجمالية أساسا إلى زيادة نفقات الاستثمار في الوقت الذي كان تطور النفقات الجارية ضعيفا.



1.2.2.1 النفقات الجارية

تجسدت سياسة ترشيد نفقات الدولة عبر التحكم في نفقات التشغيل، حيث لم ترتفع النفقات أكثر من 1,1% عام 2015 لتبلغ 290,9 مليار مقابل 287,64 مليار أوقية عام 2014. ويشمل هذا التطور على وجه الخصوص زيادة في نفقات الأجور والرواتب التي بلغت 119,4 مليار أوقية أي بزيادة 8,1% بسبب عمليات الاكتتاب الجديدة في الوظيفة العمومية. كما أن النفقات المترتبة على فوائد الدين العام ارتفعت بمبلغ 2 مليار بفعل زيادة الفوائد على كل من الديون الخارجية والداخلية بالارتباط مع الالتزامات الجديدة من جهة ومع زيادة الفوائد على الدين الداخلي من جهة أخرى.

وبخصوص نفقات السلع والخدمات التي ارتفعت بنسبة 7,6% عام 2014 بعد تنظيم الانتخابات الرئاسية خلال تلك السنة، فقد تراجعت إلى 62,4 مليار أوقية أي بانخفاض 3,7%. أما نفقات دعم أسعار المواد الغذائية الأساسية فقد انخفضت بنحو 6,5% حيث استقرت عند 67,8 مليار أوقية بعد انخفاض أسعار المنتجات المدعومة متأثرة بهبوط الأسعار عالميا وارتفاع الإنتاج الوطني من الحبوب. ويعكس ارتفاع مستوى هذه النفقات استمرار دعم الدولة المقدم لصالح الفئات السكانية الأكثر احتياجا في إطار برنامج "أمل".

1.2.2.2 نفقات الاستثمار والقروض الصافية

تجسيدا للإرادة التي عبرت عنها السلطات العمومية بمواصلة الجهود الرامية إلى إنجاز استثمارات محورية من شأنها أن تساعد على النمو الشامل بما يستجيب إلى التطلع في خلق فرص العمل وتخفيف الفقر فإن النفقات الاستثمارية والقروض الصافية قد زادت بـ 28,4 مليار أوقية أي بنسبة 14,8% لتبلغ 219,9 مليارا عام 2015. وقد تم رفع نفقات التجهيز من الموارد الذاتية للدولة وكذلك الموارد الخارجية.

وقد جرى تمويل هذا الانفاق الاستثماري بموارد خارجية وداخلية أيضا. وهكذا بلغت نفقات التجهيز بالموارد الذاتية للدولة 141,7 مليار أوقية مقابل 133,6 مليار أوقية عام 2014 بزيادة 8,2 مليار أوقية أي بنسبة 6,1%. وفي نفس الوقت بلغت الاستثمارات الممولة بموارد خارجية ما مجموعه 78,2 مليار أوقية وذلك بزيادة 35,1%.

وعرفت النفقات العمومية زيادة في حصة الإنفاق الاستثماري من مجموع الانفاق حيث انتقلت من 40% عام 2014 إلى 42,8% عام 2015 في حين تراجعت النفقات الجارية من 60% إلى 56,6%.

1.2.3 رصيد الميزانية وتمويله

تميز تنفيذ الميزانية عام 2015 بعجز بلغ 53,5 مليار أوقية مقابل 55,2 مليار أوقية عام 2014 أي بانخفاض 2,9% وذلك بسبب زيادة في الإيرادات العامة تفوق الزيادة في النفقات. وهكذا تمت تغطية العجز في الميزانية باللجوء إلى تمويلات داخلية وبشكل خاص إلى سلف خارجية.

وعلى الصعيد الداخلي تم تمويل احتياجات الخزينة بشكل أساسي عن طريق اللجوء إلى الموارد المتراكمة في حساب الخزينة لدى البنك المركزي مما أدى إلى تراجع في المركز المالي للحكومة تجاه البنك المركزي بمبلغ 24,2 مليار أوقية في حين تحسن هذا المركز تجاه البنوك الأولية بنحو 21,4 مليار أوقية ويعكس ذلك تراجعا كبيرا في ديون الخزينة العامة تجاه النظام المصرفي بعد عدم تجديد بعض البنوك لمخزونها من أدوات الخزينة نتيجة انخفاض سيولتها. وهكذا فإن مخزون أدوات الخزينة الموجود لدى البنوك قد سجل انخفاضا بمبلغ 23,1 مليار أوقية. وبالمقابل فإن مخزون أدوات الخزينة غير المصرفية زاد بمبلغ 8,9 مليار أوقية ليصل 50,7 مليار وهو ما يعكس الاعتماد على التمويل المصرفي أكثر من التمويل غير المصرفي. وإجمالاً فإن المركز الداخلي الصافي للخزينة العامة قد تحسن بـ 5 مليارات أوقية مما يعكس تراجع مديونية الخزينة الصافية على المستوى الداخلي.

وبخصوص التمويل الخارجي الصافي فقد استقر عند 57,2 مليار أوقية مقابل 50,2 مليار عام 2014 أي بزيادة 7,0 مليار أوقية مما يعكس اللجوء المتزايد للسلف الخارجية. وهكذا فإن الالتزامات الخارجية زادت بـ 7,1 مليار أوقية مقابل 4,8 مليار لعمليات السداد. وقد ساهم صندوق العائدات النفطية في تمويل العجز بحدود 18 مليار أوقية مقابل 24,9 مليار أوقية عام 2014. أما التمويل الاستثنائي الناتج عن تخفيض المديونية الخارجية فقد بلغ 2,6 مليار أوقية مقابل 3,1 مليار أوقية عام 2014.

٧. النقود



1.1 السياسة النقدية

في عام 2015 اتجهت السياسة النقدية للبنك المركزي نحو توطيد استقرار الأسعار في ظرفية تميزت بفائض في السيولة المصرفية بصفة عامة. وفي هذا السياق تم الإبقاء على نسبة الفائدة المركزية ونسبة السيولة الإلزامية بدون تغيير عند 9% و 7% على التوالي.

وعلى الصعيد العملي، اقتصر ضبط السيولة المصرفية على عمليات سحب السيولة عبر إصدار أسبوعي لأذونات الخزينة، والتدخل عبر سوق الصرف من جهة أخرى. وفي عام 2015 بقيت نسبة الفائدة المرجحة لأذونات الخزينة ضعيفة إلى حد ما حيث تراوحت بين 3,4% و 3,8% نتيجة تراجع اعتماد الخزينة العامة على التمويل المصرفي وكذلك الارتفاع النسبي لمستوى السيولة المصرفية.

ومع عدم التمكن بصفة كاملة من امتصاص السيولة المصرفية الزائدة، فإن فائض هذه سيولة لم يتم إفراضه من طرف البنوك تجنباً منها للمخاطر خاصة أن معظم الموارد المتاحة تتكون من ودائع تحت الطلب. وبالنظر إلى ضعف نسبة الفائدة على أذونات الخزينة وغياب آليات بديلة لتوظيف الأموال وكذلك حالة من عدم اليقين لدى المصارف في الحصول على إعادة التمويل عند الضرورة فإن فائض السيولة وجّه في معظمه نحو الطلب على العملات الأجنبية في سوق الصرف مما ولد ضغطاً على سعر صرف الأوقية.

ويشهد القطاع المصرفي الموريتاني منذ عدة سنوات وجود فائض كبير في السيولة أثر على فعالية قنوات تأثير السياسة النقدية. ويعود فائض السيولة بوجه خاص إلى زيادة معتبرة في الإيرادات المنجمية التي ساهمت في الحد من حاجة الحكومة إلى التمويل المصرفي في الوقت الذي ظل فيه تطور القروض لصالح القطاع الخاص معتدلاً نسبياً.

ومن أجل رفع فعالية السياسة النقدية وسياسة الصرف، يجري العمل لإصلاح الإطار العملي لتسيير السيولة والصرف. ومن شأن هذا الإصلاح أن يدعم القدرات العملية للبنك المركزي من أجل ضبط أفضل للسيولة المصرفية. وهكذا فإن الأدوات المتاحة ستتعزيز باستخدام أدوات جديدة لتسهيل عمليات سحب وضخ السيولة.

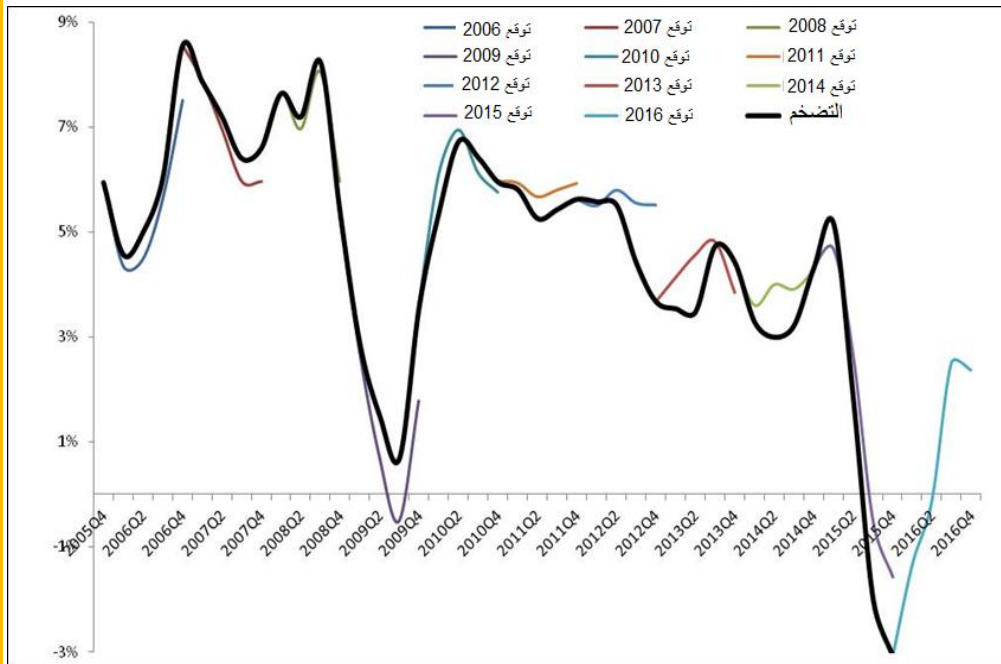
إطار: نموذج التنبؤ بالتضخم

في إطار تعزيز منظومة التحليل والتوقعات الاقتصادية بالبنك المركزي جرى استحداث نموذج لتوقع التضخم على المدى القصير. ومن شأن هذا النموذج أن يساعد في توجيه واتخاذ قرارات السياسة النقدية. وسيساعد نموذج "متجه تصحيح الخطأ VECM" في توقع واستباق الإجراءات التي يتعين اتخاذها من أجل التحكم على نحو أفضل في تطور الأسعار.

ويربط النموذج بين القيم التاريخية للتضخم والمتغيرات التفسيرية كسعر الصرف الفعلي الإسمي والكتلة النقدية والناتج المحلي الإجمالي. ويستخدم كذلك متغيرات خارجية كأسعار المواد الغذائية والطاقة على المستوى العالمي، وتغطي البيانات التاريخية الربع سنوية المستخدمة الفترة الممتدة ما بين 2004 - 2015.

ورغم أن هذا النموذج مازال في مرحلة التطوير، فقد جاءت نتائج توقعاته قريبة من الواقع كما يُظهر الرسم البياني التالي. ويسمح النموذج كذلك بتوقع المتغيرات الذاتية وإجراء توقعات بشرطية. ومع تعزيز أدوات الاستشراف لدى البنك المركزي بهذا النموذج سيتم بناء نماذج أخرى لدعم الإطار التحليلي للسياسة النقدية.

رسم بياني: الأداء التقديري للنموذج (توقعات التضخم على مدى عام كامل بالمقارنة مع المتحقق)



1.2 المجاميع النقدية

مع نهاية شهر دجيمبر 2015، بلغت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع 512,1 مليار أوقية أي بزيادة معتدلة بنسبة 0,4% كانزلاق سنوي بدل 8,6% عام 2014. ويشمل هذا التباطؤ القوي تطورات متباينة على مستوى مقابلات الكتلة النقدية مع تزايد الإقراض الداخلي وانخفاض العائدات الخارجية الصافية.

1.2.1 الكتلة النقدية M2

لقد سجلت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (M2) 512,2 مليار أوقية عند نهاية 2015، مسجلة تباطؤا ملحوظا في الزيادة يقدر بـ 0,4% كانزلاق سنوي مقابل 8,6% في العام السابق. وقد تجسد هذا التطور على مستوى مكونات الكتلة في تراجع تداول النقود الورقية والمعدنية والودائع تحت الطلب في حين سجلت الودائع لأجل زيادة ملحوظة. وقد تميزت الودائع تحت الطلب بوتيرة ثابتة خلال الأرباع الثلاثة الأولى من السنة قبل أن تنخفض اعتبارا من الربع الأخير لتستقر عند 298,5 مليار في شهر دجيمبر حيث سجلت انخفاضا بنسبة 3,5% بدل ارتفاعها بـ 13,7% عام 2014. وفي نفس الوقت تقلص تداول النقود بنوعيتها الورقي والمعدني بنسبة 0,9% مقارنة مع عام 2014 لتبلغ 129,7 مليار أوقية. ونتيجة لهذه التطورات انتقلت حصة الودائع تحت الطلب وحركة النقود بنوعيتها قياسا إلى الكتلة النقدية على التوالي من 60,6% و 25,7% عام 2014 إلى 58,3% و 25,3% عام 2015. وبالمقابل بلغت الودائع لأجل 83,9 مليار أوقية أي بزيادة 20% من سنة لأخرى. وبذلك انتقلت نسبتها من الكتلة النقدية من 13,7% عام 2014 إلى 16,4% عام 2015.

الجدول 8: الكتلة النقدية ومكوناتها (مليار أوقية)					
	2015	2014	2013	2012	2011
النقود (M1)	428,2	440,1	404,7	361,8	323,8
حركة النقود الورقية والمعدنية	129,7	130,9	132,7	115,3	100,9
ودائع تحت الطلب	298,5	309,2	272	246,5	222,9
ودائع لأجل وأدخار	83,9	70	64,9	51,62	50,3
الكتلة النقدية (M2)	512,1	510,1	469,6	413,42	374,1
المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للدراسات					

1.2.2 مقابلات الكتلة النقدية

في عام 2015 جاء تباطؤ الكتلة النقدية أساسا كنتيجة تقليص صافي الموجودات الخارجية التي عوضت تقريبا ارتفاع الإقراض إلى القطاع الخاص والديون الصافية على الدولة.

جدول 9: مقابل الكتلة النقدية (مليار أوقية)					
	2015	2014	2013	2012	2011
صافي الموجودات الخارجية	654,9	609,4	516,6	458,8	502,9
قروض داخلية صافية	169,2	166,4	118,2	100,3	187,3
ديون صافية على الدولة	162,3	138,1	91,8	50,9	145,5
دعم الاقتصاد	6,9	28,3	26,4	49,4	41,8
بنود أخرى صافية	485,7	443	398,4	358,5	315,6
المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للدراسات					

1.2.2.1 صافي الموجودات الخارجية

سجل صافي الموجودات الخارجية للنظام المصرفي الذي بلغ 78 مليار أوقية في نهاية 2015 تقلصا سنويا بنحو 30 مليار بفعل عوامل انخفاض صافي الموجودات الخارجية للبنك المركزي والبنوك الوسيطة. وهكذا فإن الاحتياطي الخارجي الصافي للبنك المركزي انخفض بـ 24 مليار أوقية عام 2015 ليستقر عند 102 مليار أوقية بالارتباط مع زيادة الالتزامات الخارجية في إطار الاتفاقيات الثنائية الموقعة مع شركائنا الأجانب سعيا إلى دعم ميزان المدفوعات. كما أن صافي الموجودات الخارجية للبنوك قد انخفض بـ 5,9 مليار أوقية حيث تراجع بنحو 24 مليار أوقية.

جدول 10: تطور العائدات والالتزامات الخارجية (مليار أوقية)					
تغير %	2015	2014	2013	2012	
(19,2)	102,4	126,1	220,0	214,3	صافي الموجودات الخارجية البنك المركزي الموريتاني
39,3	278,8	199,8	297,9	290,8	الموجودات الخارجية البنك المركزي الموريتاني
139,3	(176,4)	(73,7)	(77,9)	(76,5)	التزامات خارجية البنك المركزي الموريتاني
32,0	(23,9)	(18,1)	(23,2)	(21,9)	صافي الموجودات الخارجية البنوك
15,0	44,4	38,6	34,7	31,1	الموجودات الخارجية البنوك
20,5	(68,3)	(56,7)	(57,9)	(53,0)	التزامات خارجية البنوك
(27,4)	78,5	108,0	196,8	192,4	أصول خارجية صافية
المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للدراسات					

1.2.2.2 الائتمان المحلي

في عام 2015 بلغ الائتمان المحلي 654,9 مليار أوقية مقابل 609,4 مليار عام 2014 أي بزيادة 44,6 مليار أي 7,5%. ويعزى ذلك في الأساس إلى ارتفاع الائتمان المحلي للقطاع الخاص وبدرجة أقل إلى زيادة صافي الائتمان على الدولة.

جدول 11: تطور القروض الداخلية (مليار أوقية)						
تغير %	2015	2014	2013	2012	2011	
7,5	654,9	609,4	516,6	458,8	502,9	الائتمان المحلي
7,3	173,7	166,4	118,2	100,3	187,3	صافي الائتمان على الدولة
21,4	167,7	138,1	91,8	50,9	145,5	صافي الائتمان للبنك المركزي الموريتاني
(79,7)	6,0	29,6	26,4	49,4	41,8	صافي الائتمان للبنوك
9,6	485,7	443	398,4	358,5	315,6	الائتمان للقطاع الخاص
المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للدراسات						

1.2.2.3 صافي الائتمان على الدولة

بلغ صافي الائتمان على الدولة 169,2 مليار أوقية في نهاية 2015 أي بزيادة 2,8 مليار أوقية وذلك بنسبة 1,7% من سنة إلى أخرى. ويشمل هذا التطور من جهة زيادة صافي الائتمان للبنك المركزي الموريتاني تجاه الدولة بعد انخفاض في ودائع الدولة، ومن جهة أخرى إلى انخفاض صافي الائتمان للبنوك التجارية على الدولة بعد تراجع مخزون أدونات الخزينة لدى البنوك.

1.2.2.4 ائتمان القطاع الخاص

ارتفع الائتمان المقدم للقطاع الخاص 2015 ليصل نحو 485,7 مليار أوقية أي بزيادة 9,6% بعد الزيادة البالغة 11,2% عام 2014. ويرتبط هذا التباطؤ بانخفاض النشاط الاقتصادي للعام 2015، وبالمقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي فإن الائتمان المقدم للقطاع الخاص انتقل من 27,4% عام 2014 إلى 31,3% عام 2015.

أما الائتمان قصير الأجل فقد بلغ 369,8 مليار أوقية عام 2015 مسجلا ارتفاعا سنويا قدره 8,3%. ولا يزال يشكل الجزء الأهم من الائتمان الكلي حيث مثل 76,9% من مجموع الائتمان الموزع من طرف البنوك عام 2015. أما الائتمان المصرفي على المدى المتوسط والطويل فقد بلغ 111,3 مليار أوقية عام 2015 أي بزيادة سنوية قدرها 12% وظل نصيبه من إجمالي الائتمان المصرفي مستقرا عند حوالي 23%.

٧١. سوق رأس المال



ظل نشاط سوق رؤوس الأموال خلال العام 2015 محصورا في العمليات النقدية قصيرة الأجل على مستوى مختلف مكونات السوق النقدي المؤلف من سوق أذونات الخزينة والسوق المصرفي البيني وتدخلات البنك المركزي على شكل مبادلة لأذونات الخزينة بسندات. وخلال 2015 اتجه سوق أذونات الخزينة نحو التراجع كما هو الحال بالنسبة للسوق المصرفي البيني الذي سجل بدوره تباطؤا في حجم السيولة المتبادلة. أما عمليات إعادة التمويل التي يقوم بها البنك المركزي لصالح البنوك فقد انتعشت بالمقارنة مع العام السابق بسبب انخفاض السيولة لدى بعض البنوك رغم محدودية حجم إعادة التمويل بوجه عام. ومن جهة أخرى تواصلت عمليات التنفيذ الإلكتروني وعمليات غرفة المقاصة لتتناول مبالغ متزايدة.

1.1 سوق أذونات الخزينة

بقي نشاط هذا الشق من السوق النقدي محصورا في سوق أذونات الخزينة على المدى القصير من خلال عمليات طرح أسبوعي لأذونات الخزينة. وتعلقت هذه العمليات بأجال تراوحت بين 4 أسابيع و13 أسبوعا و26 أسبوعا و50 أسبوعا. وبلغت إصدارات أذونات الخزينة برسم عام 2015 ما مجموعه 366,3 مليار أوقية مقابل 411,6 مليار عام 2014 أي بانخفاض 11%. وتعززت مشاركة القطاع المصرفي عام 2015 حيث بلغت 41,7% من إجمالي الاكتتابات مقابل 30% عام 2014 وقد سُجل أعلى مستوى للإصدار في شهر دجمبر بمبلغ 36,9 مليار أوقية بسبب عروض خاصة خلال هذه الفترة. وعلى مدار السنة كان المعدل الشهري لإصدارات أذونات الخزينة عند 28,6 مليار أوقية بدل 34,3 مليار عام 2014. ومثلت حصة أذونات الخزينة التي يفوق أجلها 13 أسبوعا نحو 4,7% من المبلغ الإجمالي لعرض أذونات الخزينة مما يعكس اهتمام المشتريين بالأذونات القصيرة الأجل.

ويبرز الجدول التالي الحصيلة الشهرية لطرح الأذونات في السوق لعام 2015.

جدول 12: الأذونات المعروضة (مليون أوقية)														
الأجل	بنود	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	دجمبر	مجموع
أذونات أسابيع 4	مبالغ مطروحة	16 200	14 800	15 000	11 400	13 100	16 200	6 800	7 000	8 200	12 000	10 600	18 100	149 400
	فوائد محتسبة	44	41	43	33	38	45	18	19	23	34	31	56	424
أذونات أسبوعا 13	مبالغ مطروحة	14 600	10 200	14 600	20 200	11 400	17 800	14 800	11 600	19 000	14 600	11 600	17 800	178 200
	فوائد محتسبة	125	93	136	180	96	164	133	109	175	135	110	166	1622
أذونات أسبوعا 26	مبالغ مطروحة	2240	1540	2040	0	200	0	2440	1490	2140	200	0	0	12290
	فوائد محتسبة	45	30	40	0	4	0	47	29	42	4	0	0	240
أذونات أسبوعا 50	مبالغ مطروحة	0	0	0	1800	0	0	0	800	0	200	0	1000	3800
	فوائد محتسبة	0	0	0	66	0	0	0	30	0	7	0	37	140
	مجموع	33 040	26 540	31 640	33 400	24 700	34 000	24 040	20 890	29 340	27 000	22 200	36 900	343 690

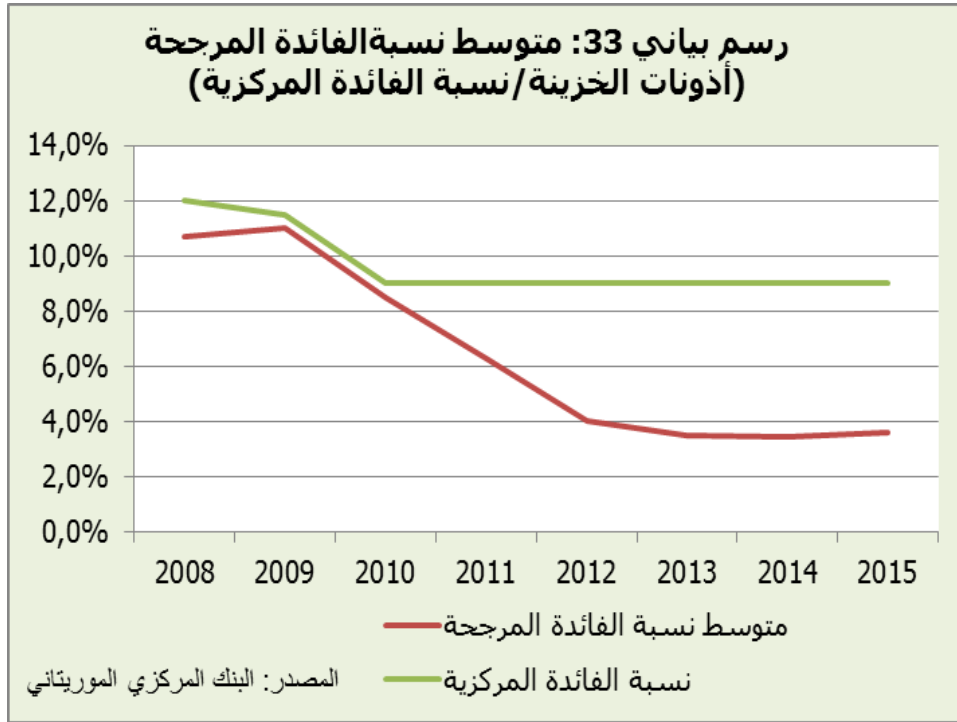
1.1.1 مخزون أذونات الخزينة ونسب الفائدة

انتقل مخزون أذونات الخزينة من 79,4 مليار أوقية عام 2014 إلى 66,8 مليار بتاريخ 31 دسمبر 2015 أي بانخفاض 15,9% بالارتباط مع تراجع في الاكتتابات التي تقوم بها البنوك.

الجدول 13: تطور مخزون أذونات الخزينة (مليون أوقية)					
2015	2014	2013	2012	2011	
16,1	37,6	33,2	56,6	50,0	مصرفي
50,7	41,8	36,5	28,2	29,5	غير مصرفي
66,8	79,4	69,7	84,8	79,5	مجموع

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للأسواق وتسيير السيولة

يبرز توزيع مخزون أذونات الخزينة أن حصة القطاع المصرفي شهدت انخفاضا ملموسا حيث انتقلت من 37,6 مليار أوقية عام 2014 إلى 16,1 مليار عام 2015 أي بانخفاض بأكثر من 57%، ويعود ذلك إلى انخفاض السيولة المصرفية بالتزامن مع نسب فائدة غير محفزة للبنوك. وهكذا فإن نسبة الفائدة المرجحة للأذونات المعروضة بقيت بمستويات منخفضة نسبيا خلال عام 2015 وتراوح ما بين 3% و4% كما أن معدل نسبة الفائدة السنوية المرجحة للأذونات المعروضة قد استقر عند 3,66% عام 2015 مقابل 3,45% للعام السابق.

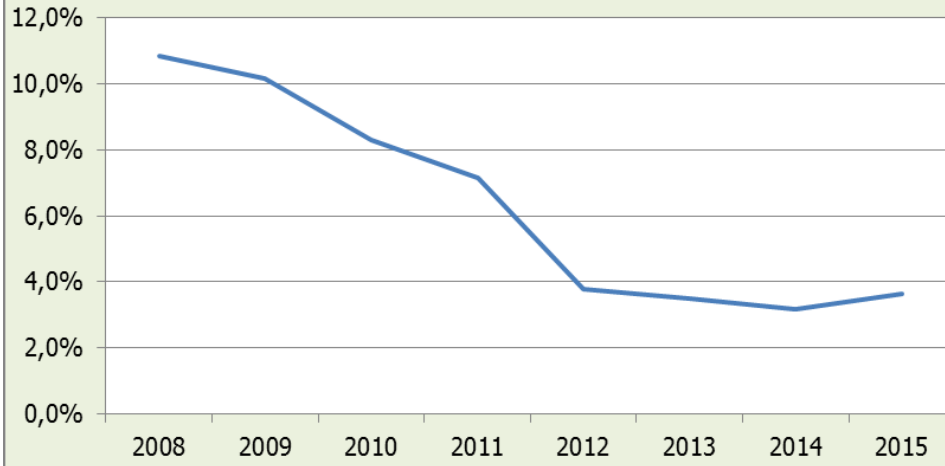


وقد ارتفع مخزون أذونات الخزينة للقطاع غير المصرفي ليلبلغ 50,7 مليار أوقية مقابل 41,8 مليار عام 2014 أي بارتفاع بلغ 21,3% مما رفع حصتها إلى 75,9% مقابل 52,6% عام 2014.

1.2 السوق المصرفي البيني

رغم ركود في نشاط السوق المصرفي عام 2015، تراوحت مبادلات السيولة بين البنوك التجارية من 88 مليار أوقية عام 2014 إلى 19 مليار عام 2015 بالارتباط مع انخفاض مخزون أذونات الخزينة المستخدمة بشكل ثانوي في السوق المصرفي.

رسم بياني 34: تطور نسبة الفائدة المرجحة بين البنوك



المصدر: البنك المركزي الموريتاني

وبالنسبة لعمليات إعادة تمويل البنوك لدى البنك المركزي على شكل مبادلة أذونات الخزينة بالسندات فقد بلغت 3 مليار أوقية عام 2015 مقابل 1,6 مليار أوقية عام 2014. وفيما يخص متوسط الفائدة المرجحة في السوق المصرفي البيني فقد ارتفعت من 3,2% عام 2014 إلى 3,6% عام 2015.

1.3 عمليات غرفة المقاصة

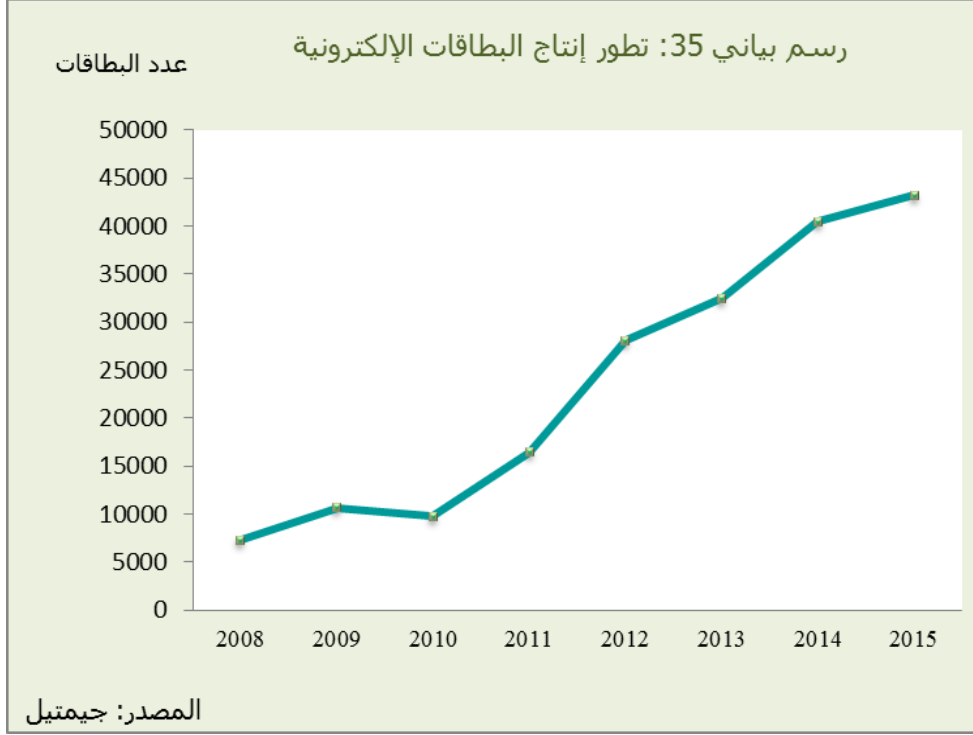
عالت غرفة المقاصة 125,8 ألف قيمة عام 2015 مقابل 125,9 ألف عام 2014، وقد شهد نشاط غرفة المقاصة شبه ركود في عدد القيم المعالجة. ومن جانب المبالغ النقدية فقد سجلت الغرفة ما يعادل 911,5 مليار أوقية بدل 883 مليار عام 2014 أي بزيادة 3,2%، وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع عدد الشيكات المقدمة. وهكذا فإن حصة الشيك في العدد الإجمالي من القيم المعالجة ارتفعت بنسبة 82,4% عام 2015 وبلغ إجمالي هذه القيم نحو 711,3 مليار أي ما يمثل أكثر من 78% من إجمالي القيم المعالجة.

جدول 14: توزيع عمليات المقاصة حسب نوع المعاملة								
2015		2014		2013		2012		
مبلغ بمليارات الأوقية	عدد (آلاف)	مبلغ بمليارات الأوقية	عدد (آلاف)	مبلغ بمليارات الأوقية	عدد (آلاف)	مبلغ بمليارات الأوقية	عدد (آلاف)	نوع العملية
711,3	103,6	676,5	101,6	664,1	98,6	592,0	95,8	شيك
161,1	21,4	166,7	23,6	165,0	24,0	133,0	19,2	حوالة
39,1	0,7	39,8	0,8	31,5	0,7	34,0	0,8	كمبيالة
911,5	125,8	883,0	125,9	860,5	123,3	759,0	115,9	مجموع

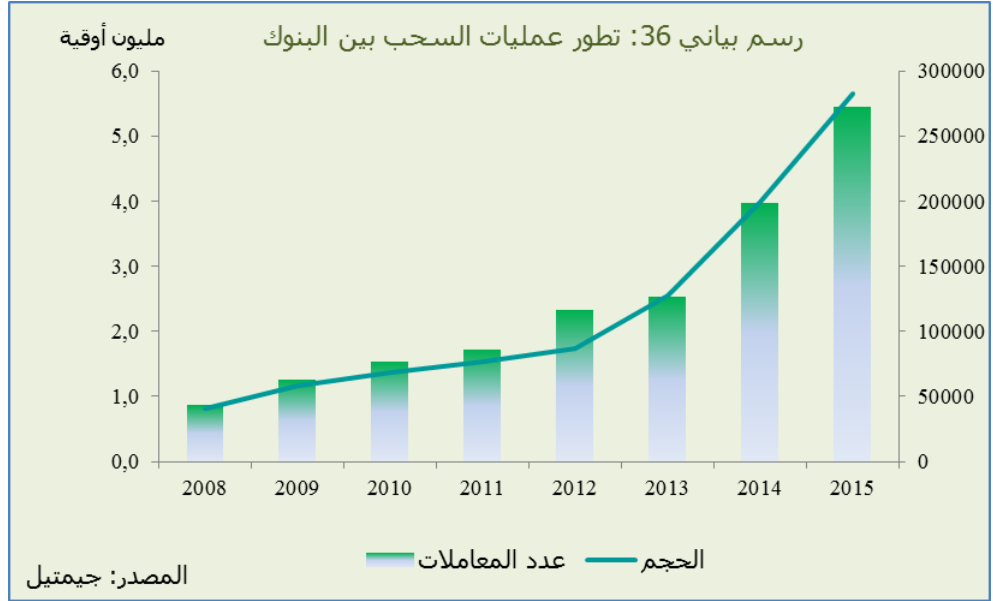
المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للأسواق

1.8 عمليات التنقيد الالكتروني

في عام 2015 تميز نشاط التنقيد الالكتروني بتنفيذ مشاريع جديدة عبر انضمام شبكة جيمتل إلى مجموعة ماستر كارد واعتماد مركز التنقيد الالكتروني بموجب قواعد تأمين البيانات (PCIDSS). كما أن مركز شخصنة البطاقات المصرفية البيئية جرى توسيعه بحيث تمكن من تعزيز قدرات الإنتاج وتخفيض أجال انتظار مستخدمي خدمات التنقيد الالكتروني.

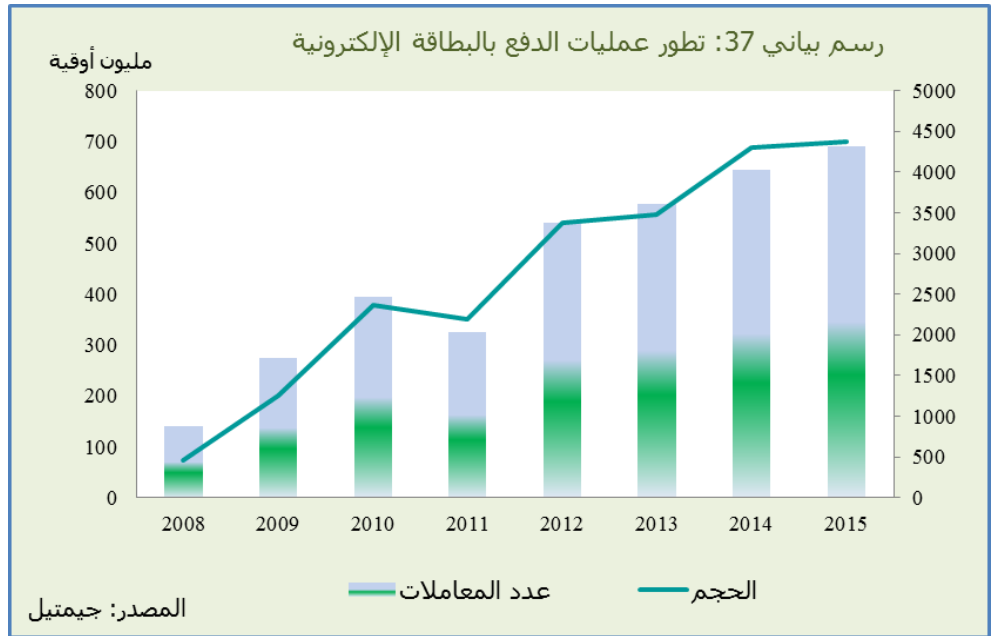


ومن ناحية أخرى تواصلت زيادة تغطية انتشار أجهزة السحب النقدي الآلي داخل معظم مدن البلاد. وقد أتاح ربط غالبية البنوك المحلية بشبكة جيمتل زيادة التعاملات المصرفية البيئية في مجال التنقيد واستفادة حاملي هذه البطاقات من الخدمات المصرفية بحيث أصبح بإمكان الاستفادة من خدمات التنقيد الالكتروني على امتداد التراب الوطني. كما أن شبائيك التوزيع الأوتوماتيكي أصبحت في متناول اصحاب بطاقات "فيزا" الدولية.



وفيما يخص إصدار البطاقات الالكترونية المصرفية البنية أصبح نشاط مركز الشخصية أكثر ديناميكية في عام 2015. وقد زاد إنتاج البطاقات المصرفية الالكترونية بشكل ملحوظ مقارنة مع السنوات السابقة حيث أصبح عدد البطاقات المتداولة بحدود 86.000 بطاقة صالحة للاستعمال.

كما أن عدد التعاملات المصرفية البنية تزايد باستمرار حيث بلغ 272.000 معاملة عام 2015 بمبلغ 5,6 مليار دون الأخذ بالحسابات عمليات السحب المحلية التي تتم عبر الشبايك الآلية التابعة للمصرف المصدر للبطاقة، وقد تزايد عدد هذه العمليات بشكل كبير من حيث حجم المبالغ وعدد العمليات.



وعلى الرغم من اتساع الأنشطة التجارية على المستوى الوطني وأهمية عدد نقاط البيع فإن عدد نقاط البيع المنتسبة إلى نظام جيمتل لا يزال محدودا نسبيا. وهكذا فإن حجم المعاملات المقام بها عبر شبكة جيمتل لم يتجاوز 0,7 مليار أوقية عام 2015 تعود منها نسبة 95% لحاملي بطاقات "افيزا" من الأجانب.

VII. الإشراف المصرفي والمالي



تميز عام 2015 بمواصلة تنفيذ استراتيجية تنمية القطاع المالي التي أقرتها الحكومة عام 2013، وكذلك تنفيذ توصيات برنامج تقييم القطاع المالي الذي أُعِد عام 2014 بمساعدة فنية من مصالح الصندوق النقد الدولي. وفي هذا الإطار واصل البنك المركزي العمل على تحديث النظم الاحترازية لتتطابق مع المعايير الدولية.

وعلى الصعيد القانوني تواصلت مراجعة القانون المصرفي والنظام الأساسي للبنك المركزي. وتهدف مشاريع القوانين هذه إلى توطيد الاستقلالية القانونية والمؤسسية للبنك المركزي وتأطير الاستئناف ضد قرارات السلطات النقدية وتوسيع حقل الإشراف المصرفي والمالي وتعزيز دور البنك المركزي في مجال حل الازمات المصرفية ومنع نشوبها.

ومن ناحية أخرى، وفي إطار عصنة نظام الإشراف المصرفي والمالي تم وضع خط آمن لتبادل البيانات في وقت قياسي بين البنك المركزي والبنوك التجارية. كما تم استحداث لوحة قيادة توفر مجموعة من المؤشرات تتيح رؤية شاملة عن وضعية النظام المالي.

1.9 مكونات القطاع المالي

لا يزال القطاع المصرفي يتصدر هيكل النظام المالي حيث يضم هذا القطاع حوالي 15 بنكاً عاملاً منها خمسة بنوك إسلامية. ومع تحرير النظام المالي وفتح أمام رأس المال الأجنبي استقرت عدة بنوك أجنبية في موريتانيا، وقد وصل عدد البنوك الأجنبية المقيمة إلى خمسة بنوك برأس مال في معظمه يعود لخصوصيين أجانب.

أما النظام المالي غير المصرفي فيضم 20 مؤسسة للتمويل الخفيف وصندوقاً للإيداع والتنمية والشركة الموريتانية للبريد و17 شركة تأمين ونظامين للوقاية للحياة الاجتماعية وحوالي 30 مكتب صرف معتمد.

وأدى تزايد عدد البنوك العاملة واحتدام التنافس بينها إلى تشجيع الانتشار المصرفي من تحسن مؤشرات الشمول المالي. وقد ارتفع عدد الوكالات المصرفية من 155 عام 2014 إلى 184 عام 2015. ومن شأن اعتماد 5 بنوك إسلامية أن يشجع انتشار الصيرفة بين المواطنين مع توفير الخدمات المالية الإسلامية. وسيساهم توسع شبكات مؤسسات التمويل الصغرى لتغطي المناطق الريفية في تطور الشمول المالي الذي مازال دون المستوى المطلوب رغم التحسن المسجل خلال السنوات الأخيرة. حيث لم تتجاوز نسبة التمصرف 20% عام 2014، وهو مستوى دون المتوسط المسجل في البلدان المشابهة من حيث الدخل.



1.10 نشاط الرقابة والإشراف المصرفي

وفق برنامج العمل السنوي تم إجراء عمليات رقابة ميدانية ذات طابع عام ومتخصص. وتناولت هذه العمليات الودائع المتعلقة بالاستيراد وإعادة تحويل إيرادات التصدير وتحديد الهيئات المشابهة ومبررات الاستيراد في سوق الصرف، وموقف العملات الأجنبية وغيرها.

1.10.1 قواعد الحيطة

تقيدت البنوك بشكل عام بمختلف المعايير التحوطية والتنظيمية التي تفرضها السلطات النقدية لضمان صلاية واستقرار النظام المصرفي. كما أن البنوك التي لا تتقيد بهذه النسب تتعرض فضلا عن العقوبات المنصوص عليها إلى متابعة عن قرب من طرف البنك المركزي وخاصة في إطار برامج تفاهم يهدف إلى مساعدتها على الالتزام بقواعد الحيطة.

1.10.1.1 السيولة

تُعبّر نسبة السيولة عن قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته على المدى القصير، وقد ثبت معيار التحوط عند 20% وتم التقيد به من طرف جميع البنوك. وفي الفترة الفاصلة بين 2014 - 2015 انخفضت قليلا النسبة المجمعة لهذا المعيار حيث انتقلت من 40% إلى 31% من سنة إلى أخرى.

جدول 15: نسبة السيولة					المطلوب	(مليار أوقية)
2015	2014	2013	2012	2011		
120	153,0	145,5	160,8	157,5		
388	379,1	330,3	311,1	311,1		
31%	40%	44%	52%	51%	الحد الأدنى 20%	
المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي						

1.10.1.2 الأصول الخاصة الصافية

تميزت البنوك الموريتانية بكفاية رأس المال وتقيدت بشكل انفرادي بمعيار الأصول الخاصة المحدد بـ 6 مليارات أوقية. وبلغت الأصول الخاصة المجمعة للنظام المصرفي 130,8 مليار أوقية مقارنة بالحد الأدنى المطلوب البالغ 90 مليار أوقية.

جدول 16: قاعدة الحد الأدنى للأموال الخاصة الصافية					مطلوب	(مليار أوقية)
2015	2014	2013	2012	2011		
130,8	123,1	118,0	102,0	79,3	* حد أدنى 90 مليار	
40,8	35,4	19,6	42,0	25,3		
*الحد الأدنى الإلزامي لجميع البنوك اعتبارا من 2012/12/31						
المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للإشراف المصرفي						

1.10.1.3 التوازن بين الموارد الثابتة والأصول الثابتة

مثل إجمالي الأصول الثابتة للبنوك 50% من إجمالي مواردها الثابتة مقابل 49% عام 2014. والتزمت جميع البنوك بمعيار التوازن بين الموارد الثابتة والأصول الثابتة ما عدى بنكا واحدا.

جدول 17: قاعدة التوازن بين الموارد الثابتة والأصول الثابتة					مطلوب	(مليار أوقية)
2015	2014	2013	2012	2011		
130,8	123,1	118,0	102,0	96,1		
68,5	65,1	70,1	71,5	49,4		
69,7	68,4	73,1	61,6	46,8		
50%	49%	49%	54%	51%	حد أعلى 100%	
المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي						

1.10.1.4 تغطية المخاطر

خلال العام 2015 تقيدت جميع البنوك بمعيار الوفاء والمثبت عند 10%، والذي يعرف على أنه النسبة بين الأصول الخاصة الصافية والالتزامات المرجحة حسب درجة المخاطرة.

جدول 18: تغطية المخاطر					مطلوب
2015	2014	2013	2012	2011	(الف أوقية)
130,8	115,1	114,4	99,1	79,1	1. أموال خاصة صافية مصححة
519,1	467,1	382,9	291,9	257,7	2. التزامات مرجحة
25,20%	24,6%	29,9%	34,0%	30,7%	نسبة (2/1)
حد أدنى 10%					
المصدر: البنك المركزي الموريتاني / الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي					

1.11 ربحية البنوك

في عام 2015 بلغت النتيجة الصافية المجمعة للنظام المصرفي 6,6 مليار أوقية مقابل 7,7 مليار أوقية عام 2014، أي بانخفاض 14%. كما أن نسبة الربحية المؤقتة للأصول الذاتية قد استقرت عند 4,7% عام 2015 مقابل 5,4% عام 2014.

جدول 19: مردودية البنوك					
دجمبر 2015	دجمبر 2014	دجمبر 2013	دجمبر 2012	دجمبر 2011	(مليون أوقية)
26 424	23 984	22 594	14 961	15 508	ناتج مالية لعمليات الزبناء
3 775	2 765	4 879	2 203	4 474	- أعباء مالية لعمليات الزبناء
22 649	21 219	17 715	12 758	11 034	= هامش مالي
17 659	18 375	16 052	15 532	15 028	+ عمولات
40 308	39 594	33 767	28 290	26 062	أ = هامش تشغيل البنوك
1 048	2 118	2 158	1 703	4 073	ناتج على استثمار السيولة
1 451	1 294	1 572	795	1 983	- أعباء على اقتراض السيولة
-403	824	586	908	2 090	ب = هامش التشغيل على عمليات السيولة
1843	647	687	115	96	ناتج تكميلية
0	0	8	0	0	إعانات مستلمة
1843	647	695	115	96	ج = ناتج تكميلية
41748	41065	35048	29 313	28 248	ا+ب+ج = ناتج مصرفي صافي
11 196	10 195	8 476	7 725	6 401	أعباء العمال
766	453	528	430	540	ضرائب ورسوم
19 026	11672	11086	10 388	10 794	مصاريف تسيير متفرقة
5 468	358	136	876	494	- أعباء مسترجعة
25 520	21962	19954	17 667	17 241	مصاريف التشغيل
16228	19 103	15 094	11 646	11 007	نتائج التشغيل المصرفي
5 151	4 260	3 746	2 482	2 038	- مخصصات الاندثار
42	390	197	1 723	913	ديون ميئوس منها
10 348	9687	8756	9 356	6 726	- مخصصات تحوطية
6694	2 969	5 029	5 151	3 458	+ استرجاع مخصصات الحيلة
7 381	7 735	7 424	3 236	4 788	نتائج جارية
748	563	559	1 800	1 007	أرباح وخسائر عن السنوات السابقة
394	2126	1243	2 751	1 110	خسائر وأرباح استثنائية
2 350	2 694	1 881	1 429	1 350	- ضرائب على الشركات
6 173	7 721	7 116	6 358	5 555	= نتائج صافية

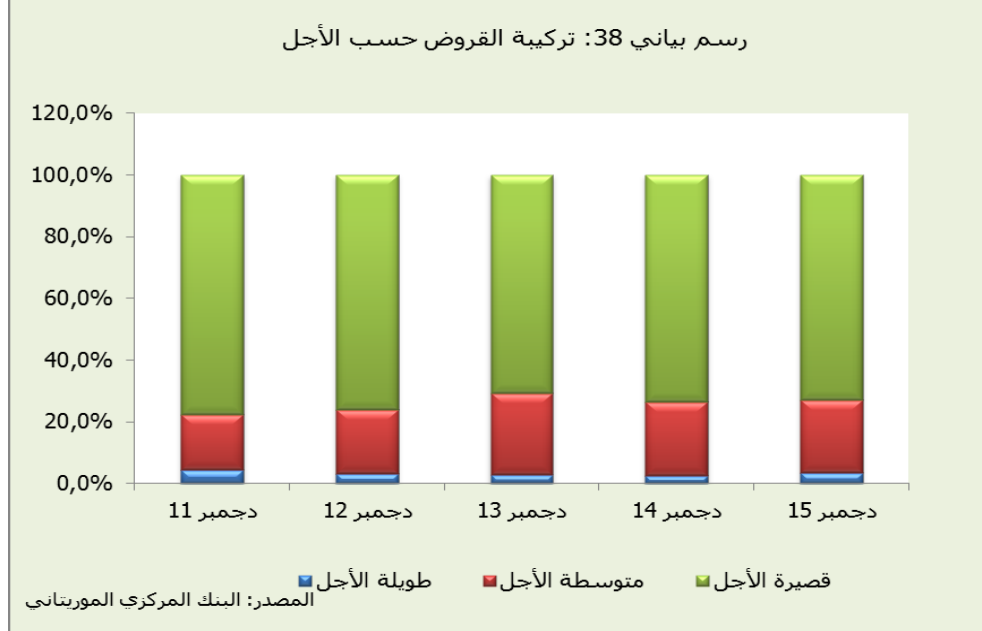
1.12 نشاط القطاع المالي

1.12.1 البنوك

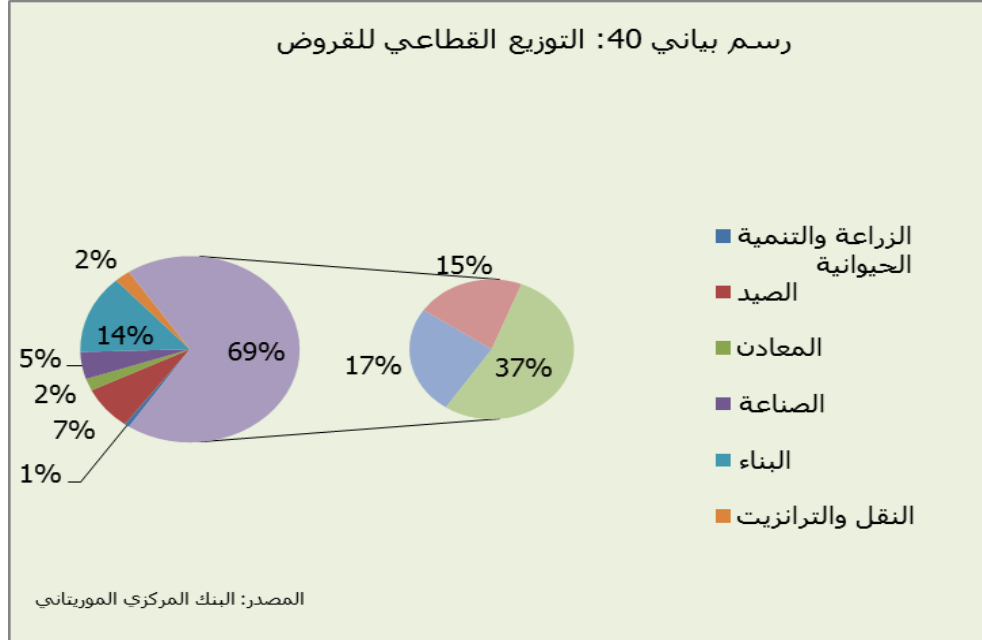
بلغت الحصيلة المجمعة للبنوك 740,1 مليار أوقية أي بزيادة 4,2% مقارنة مع عام 2014. ويعود هذا التطور أساسا إلى زيادة أكثر من 10% في القروض التي مثلت 30,3% من الناتج الخام الداخلي عام 2015 مقابل 26,6% عام 2014. وبخصوص ودائع الزبناء فقد شهدت زيادة خفيفة بحدود 2,3%. وقد تطورت نسبة الوساطة والتي تقاس بنسبة القروض الخام إلى الودائع، حيث انتقلت من 107,7% إلى 112,6%.

1.12.1.1 توزيع القروض من قبل المصارف

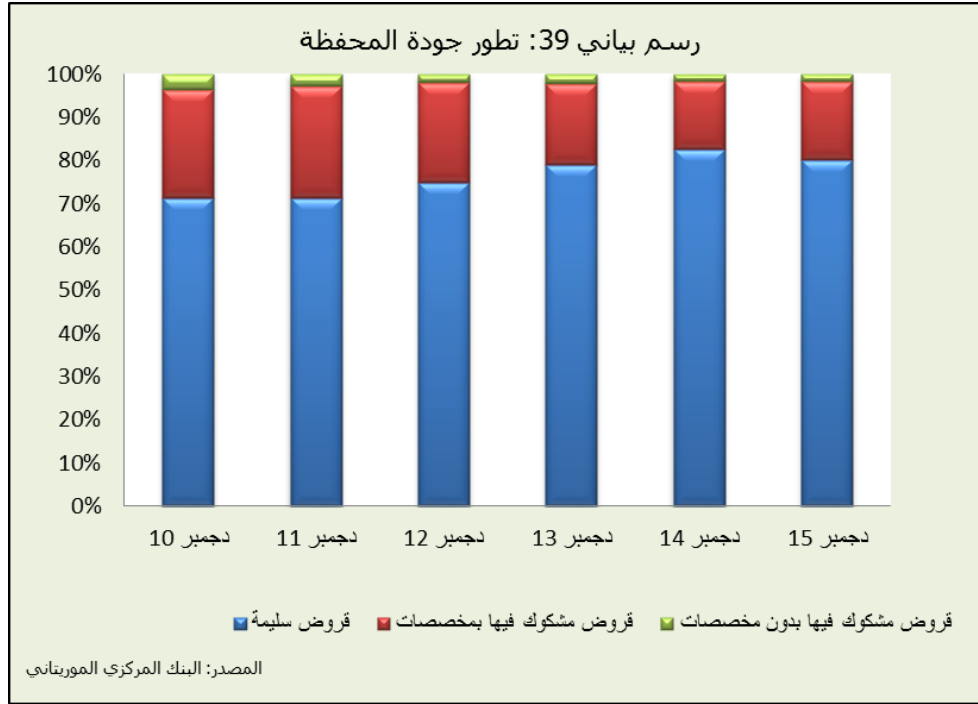
سجلت القروض المصرفية المجمعة الصافية للبنوك زيادة بنسبة 10,6% حيث انتقلت من 342 مليار عام 2014 إلى 379 مليار عام 2015. وكانت غالبية هذه القروض دعم إلى الاقتصاد ومثلت قروض قصيرة المدى حدود 74% من إجمالي القروض.



يبرز التوزيع القطاعي للقروض هيمنة القروض المصنفة في بند "أخرى" (37%) تليها القروض المخصصة للتجارة (17%) والخدمات (15%) ثم البناء (14%).



ومن جهة أخرى انعكس تطبيق النظم الجديدة في مجال تصنيف القروض وتشكيل الاحتياطيات على انخفاض نسبة الديون غير المنتجة إلى أقل من 20% عام 2015.



(مليار أوقية)					جدول 20: توزيع الودائع
دجمبر 15	دجمبر 14	دجمبر 13	دجمبر 12	دجمبر 11	
348	346,9	306,5	279,9	249	ودائع تحت الطلب (أ)
28	18,7	13	9,7	11,2	ودائع لأجل (ب)
30	31,5	32,1	26,3	22,9	حساب ادخار
406	397	351,5	315,8	283,1	مجموع الودائع (ج)
86%	87%	87%	88,6%	87,9%	نسبة (أ) / مجموع الودائع
7%	5%	4%	3,1%	4,0%	نسبة (ب) / مجموع الودائع
7%	8%	9%	8,3%	8,1%	نسبة (ج) / مجموع الودائع
المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي					

عكست تركيبة الودائع أهمية حجم الودائع تحت الطلب التي مثلت 86% من المجموع مقابل 14% للودائع لأجل وحسابات الادخار.

وشهدت كذلك حصة ودائع القطاع العمومي مقارنة بمجموع الودائع انخفاضا بين عامي 2014 و2015، حيث انتقلت من سنة إلى أخرى من 20,2% إلى 13% في حين سجلت الودائع الخصوصية زيادة مثلت 87% عام 2015 مقارنة مع 79,8% في العام السابق.



جدول 21: توزيع الودائع (مليار أوقية)					
دجمبر 15	دجمبر 14	دجمبر 13	دجمبر 12	دجمبر 11	
52,2	80,3	66,7	35,3	27,1	ودائع عمومية (أ)
353,5	316,8	284,8	280,6	256,0	ودائع خصوصية (ب)
405,8	397,0	351,5	315,8	283,1	مجموع الودائع
13,0%	20,2%	19,0%	11,0%	10,0%	% لـ (أ) / مجموع الودائع
87,0%	79,8%	81,0%	88,9%	90,4%	ودائع عمومية (أ)

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي

جدول 22: تغير الودائع والقروض (مليار أوقية)					بيان
دجمبر 15	دجمبر 14	دجمبر 13	دجمبر 12	دجمبر 11	
13,0	13,0	13,0	8,2	7,9	قروض
89,6	89,6	89,6	77,6	50,6	
276,7	276,7	276,7	206,9	186,0	
379,3	345,2	292,7	244,5	206,7	قروض صافية
72,1	66,0	77,9	73,3	72,7	مخصصات تحوطية
451,4	411,2	370,7	317,8	279,4	مجموع القروض الخام
348,2	348,2	348,2	306,5	279,9	ودائع
58,4	58,4	58,4	45,0	35,9	
406,6	397,0	351,5	315,8	283,1	ودائع
-44,8	-14,2	-19,1	-2,0	3,7	فرق ودائع - قروض خام
27,4	51,8	58,8	71,3	76,4	فرق: ودائع - قروض صافية
90%	96,6%	94,8%	99,4%	101,3%	نسبة مئوية: ودائع / قروض خام
107%	115,0%	120,1%	129,2%	136,9%	نسبة مئوية: ودائع / قروض صافية
13%	15,0%	15,0%	15,0%	17,0%	نسبة مئوية: ودائع لأجل / قروض خام

بخصوص السيولة، سجل رصيد النظام المصرفي مبلغا قدره 122 مليار أوقية في شهر دجمبر 2015 مقابل 140,8 مليار في دجمبر 2014 أي بانخفاض 2%.

جدول 23: تطور سيولة البنوك (مليار أوقية)					
دجمبر 15	دجمبر 14	دجمبر 13	دجمبر 12	دجمبر 11	
162	173,3	169,5	175,7	164,1	1- استخدامات السيولة (مليون أوقية)
95	99,8	103,6	92,1	81,2	صندوق، هيئة الإصدار، الخزينة العامة، حسابات بريدية
51	35,9	32	24,7	32,9	وكلاء محليون وأجانب
0	0	1,5	4,4	0	سوق نقدي
16	37,6	33,8	54,6	50	سندات خزينة
41	32,5	34,9	24,3	14,5	2- موارد السيولة
1	0,5	1,5	1,9	0,7	هيئة الإصدار، الخزينة العامة، حسابات بريدية
39	30,8	32,1	16,8	10,7	وكلاء
0	0	0	4,4	0,3	سوق نقدي
1	1,3	1,3	1,3	2,7	إعادة تمويل البنك المركزي
122	140,8	134,6	151,4	149,6	رصيد عمليات الخزينة (2 - 1)

المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي

1.13 هيئات التمويل الصغرى

واصل البنك المركزي جهود اصلاح وعصرنة قطاع التمويل الخفيف. ففي عام 2015 كان قطاع التمويلات الصغرى يضم 20 هيئة معتمدة منها 4 تشكل شبكات، ويقدر عدد المنتسبين بأكثر من 272 ألف.

1.13.1.1 القروض

رغم ارتفاعه بنسبة 14% عام 2015، ظل مخزون القروض الصافية الموزعة من طرف هيئات التمويل الخفيف ضعيفا جدا حيث بلغ 1,8 مليار أوقية أي ما يقارب 0,64% من مجموع القروض الصافية للنظام المصرفي.

(مليار أوقية)					جدول 24: أنشطة هيئات التمويل الصغرى
2015	2014	2013	2012	2011	بيان
1,8	1,6	15,5	14,8	14,1	قروض صافية
6,0	6,2	6,3	5,5	4,9	ادخار
-2,1	-2,8	0,6	0,8	2,0	أموال خاصة
المصدر: البنك المركزي الموريتاني/الإدارة العامة للإشراف المصرفي والمالي					

1.13.2 الودائع

لم تسجل الودائع أي تغيير يذكر مقارنة مع عام 2014 رغم بدء نشاط شبكة جديدة وتعاضدية ذات رأس مال أجنبي عام 2015. ومثل حجم الودائع 1,47% فقط من مجموع الودائع التي جمعتها النظام المصرفي لغاية 31 دجنبر 2015.

١. الكشوف المالية للبنك المركزي

IX. تحليل حسابات البنك المركزي للعام 2015

بلغت موازنة البنك المركزي عند نهاية السنة المالية 2015 ما مجموعه 542,7 مليار أوقية أي بزيادة سنوية قدرها 88,3 مليار أو 19,4% مقابل انخفاض 83,4 مليار أوقية وذلك بسببه 15,5% عام 2014. ويعود هذا التطور أساسا إلى مستوى الأصول وزيادة الموجودات من العملات الصعبة ومستوى الخصوم وتزايد الالتزامات الخارجية.

IX-1.1 حسابات الموازنة

أ. الأصول

1. الموجودات من الذهب والعملات الصعبة

بلغت الموجودات الخارجية الإجمالية 278,8 مليار أوقية في نهاية دجنبر 2015 ومثلت 51,4% من مجموع الأصول وسجلت بذلك زيادة قدرها 78,5 مليار أوقية أي نسبة 40% مقارنة مع مستواها عام 2014. ونتجت هذه الزيادة عن زيادة في العملات الصعبة التي ارتفعت بنسبة 40,1% لتبلغ 274,7 مليار أوقية. أما الموجودات من الذهب فقد سجلت انخفاضا بنسبة 4% لتستقر عند 4,1 مليار متأثرة بتراجع قيمة الذهب.

2. الموجودات لدى الهيئات المالية الدولية

يسجل هذا البند أساسا اكتتاب البنك المركزي في رأس مال صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي. ولغاية 2015/12/31 بلغ مجموع عمليات الاكتتاب 44,4 مليار أوقية مقابل 44,6 مليار أوقية عند نهاية السنة المالية السابقة أي بانخفاض صافي قدره 0,1 مليار أوقية وهو ما يمثل نسبة 0,3%. ويعزى هذا التطور إلى تضافر عوامل تحيين سعر صرف حقوق السحب الخاصة وتحرير البنك المركزي للقسط السنوي الثاني من مساهمته في زيادة رأس مال صندوق النقد العربي التي تقرر عام 2013.

3. ديون على الدولة

سجلت مستحقات البنك المركزي على الدولة زيادة سنوية قدرها 11% لتستقر عند 198,9 مليار أوقية في نهاية سنة 2015. ويعكس هذا التطور التزامات الدولة المستحقة تجاه البنك المركزي على أساس تسيير أودونات الخزينة وإعادة تقييم الفوائد المترتبة على الاتفاق المبرم بين الدولة والبنك المركزي للسنوات 2013 إلى 2015 والمسجلة في حساب التسوية وتوجيهها لحساب ديون على الدولة.

4. ديون على مؤسسات الإقراض

انتقلت الديون المستحقة على مؤسسات الإقراض والمؤسسات الشبيهة من 2,4 مليار أوقية إلى 5,1 مليار أي بزيادة 106,5% ناتجة أساسا عن خصم الخزينة العامة لأوراق تجارية على البنوك التجارية.

5. أسهم في رأس المال

تسجل في هذا البند من الأصول مساهمات البنك المركزي في المؤسسات المالية الوطنية والدولية، وقد بلغت 1,3 مليار أوقية أي بزيادة 1,1 مليار مقارنة بالسنة المالية السابقة مرتبطة بتحرير جزئي (25%) من مساهمة البنك المركزي في رأس مال البنك المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية.

6. الأصول الثابتة الصافية

سجلت الأصول الثابتة الصافية للبنك المركزي زيادة 4% عام 2015 لتبلغ 1,3 مليار أوقية بعد زيادة الأصول الثابتة والسلف والمبالغ المدفوعة مقدما من الأصول الثابتة.

7. الحسابات النظامية والأصول المتفرقة

استقرت الحسابات النظامية والأصول المتفرقة عند 12,7 مليار أوقية في نهاية دجنبر 2015 وسجلت بذلك انخفاضا بنسبة 48% مقارنة مع مستواها عند ختم السنة المالية السابقة. ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع رصيد "حساب تسوية الأصول" بـ 10,4 مليار أوقية بعد مراجعة المبالغ المطلوبة للخرينة العامة عام 2013 و2014 على أساس الاتفاقية المبرمة بين البنك المركزي والدولة وحساب نواتج مستحقة واعتبارها ديونا على الدولة. كما أن بند "شيكات وقيم مستحقة" الذي كان رصيده 1,4 مليار أوقية عام 2014 قد تمت تسويته عام 2015. كما أن "كلفة اصدار الأوراق والقطع النقدية" تقلصت بنسبة 13% حيث أصبحت تساوي 2 مليار أوقية في نهاية 2015.

ب. الخصوم

1. الأوراق والنقود المعدنية المتداولة

في نهاية 2015 بلغت قيمة النقود الورقية والمعدنية المتداولة 155,8 مليار أوقية أي بانخفاض بحدود 0,5% بعد انخفاض بلغ 0,2% نهاية السنة المالية السابقة.

2. الحسابات الجارية والودائع

تسجل في هذا البند جميع الودائع بالعملة الوطنية والعملات الصعبة لدى التجمعات العمومية والبنوك التجارية وكذلك ودائع البنوك والهيئات المالية الأجنبية المقيمة في موريتانيا وودائع عمال البنك المركزي. وبرصيد بلغ 123,5 مليار أوقية سجل بند "الحسابات الجارية والودائع" انخفاضا بنسبة 15% عام 2015 ونتج هذا التطور، بنسبة تزيد على النصف، عن انخفاض بند "الإدارة العمومية، الشركات والمؤسسات العمومية" الذي بلغ 34,4 مليار أوقية مقابل 47 مليار عام 2014. كما أن بند "البنوك والمؤسسات المالية" انخفض بنسبة 8% ليتراجع إلى 5,7 مليار في نهاية 2015 في حين أن الحساب الجاري للخرينة العامة سجل رصيدا بلغ 19,9 مليار أوقية أي بتراجع 4,5 مليار أوقية مقارنة مع مستواه عام 2014.

3. صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي

يمثل بند صندوق النقد الدولي في جانب الخصوم سندات هذه الهيئة من العملة الوطنية كمقابل للاكتتابات في الأصول وكذلك مبلغ المخصصات لحقوق السحب الخاصة والحساب رقم 2. وبلغ لغاية 2015/12/31 ما مجموعه 58,1 مليار أوقية أي بزيادة 0,6% مقارنة مع عام 2014 بسبب تغير سعر حقوق السحب الخاصة مقارنة بالأوقية. أما فيما يتعلق ببند صندوق النقد العربي فقد بلغ 0,1 مليار أوقية وهو ما يمثل الاكتتاب المحرر بالأوقية في رأس مال هذه الهيئة.

4. ديون مستحقة لبنوك وهيئات خارجية

يسجل هذا البند القروض والودائع التي يقوم البنك المركزي بتحصيلها لدى البنوك المركزية والهيئات الأجنبية وكان رصيده 147 مليار أوقية لغاية 2015/12/31 مقابل 45,7 مليار في

الفترة ذاتها من عام 2014 أي بزيادة 101,3 مليار تعود بشكل خاص إلى الوديعة التي قدمها الصندوق السعودي للتنمية للبنك المركزي في إطار دعم ميزان المدفوعات.

5. رأس المال والاحتياطيات

بلغ إجمالي رأس المال والاحتياطيات في السنة المنتهية بتاريخ 2015/12/31 ما مجموعه 16,8 مليار أوقية أي بزيادة 0,2 مليار أوقية أو 1,3% بسبب زيادة الاحتياطيات مع بقاء رأس المال دون تغيير عند 0,2 مليار.

6. الحسابات النظامية المتفرقة

يحتوي هذا البند أساسا على عمليات للتسوية على دائنين متفرقين وتحولات لتعويض الخسارة والأعباء. وبلغ رصيده في نهاية ديسمبر 2015 حوالي 20 مليار أوقية أي بزيادة 2,6 مليار أوقية مقارنة مع العام السابق ونتجت هذه الزيادة عن تغير بند "دائنين متفرقين" كنتيجة لعملية دفع على أساس تحرير رأس مال أحد البنوك قيد التأسيس.

IX-2.1 حساب النتائج

في عام 2015 بلغت أعباء تشغيل البنك المركزي 11,4 مليار أوقية أي بانخفاض 0,3 مليار أوقية أي بنسبة 3% مقارنة مع 2014. ويحتوي هذا التغير على زيادة معتبرة في الأعباء المالية عوضت الانخفاضات المسجلة على مستوى التحولات للمخاطر والأعباء ومصاريف صيانة تداول النقود الورقية والمعدنية والمصاريف العامة.

وفيما يخص نواتج التشغيل فقد بلغت 13,2 مليار أوقية عام 2015 وهو مبلغ يكاد يعادل المبلغ المسجل عام 2014.

وفيما يتعلق بالتكاليف خارج التشغيل فقد انتقلت من 0,2 مليار أوقية عام 2014 إلى 0,1 مليار عام 2015 بعد انخفاض الخسائر في السنوات السابقة. أما النواتج خارج التشغيل فقد تراجعت من 2,9 مليار أوقية عام 2014 إلى 0,01 مليار أوقية عام 2015، ويعود هذا التغير إلى تحقيق نواتج استثنائية خلال 2014 نتجت عن إلغاء بعض أقساط المديونية تجاه صندوق النقد العربي في إطار مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون وكذلك تسوية نواتج استثنائية متراكمة تتعلق بعمليات الصرف واعتمادها كأرباح.

وختاما فإن النتيجة الصافية لعام 2015 سجلت فائضا بلغ 1,6 مليار أوقية أي بانخفاض قدره 2,6 مليار مقارنة مع عام 2014.

جدول I. موازنة البنك المركزي لغاية 2015/12/31			
2015/12/31	الأصول	2015/12/31	خصوم
4 118 303 484,75	عائدات وودائع بالذهب	155 784 180 919,76	النقد الورقية والمعدنية في التداول
274 706 843 193,60	عائدات وودائع بالعملات الصعبة	123 487 145 719,84	حسابات جارية وودائع
44 426 185 225,61	عائدات لدى هيئات مالية دولية	19 941 557 264,09	حساب جاري في الخزينة العامة
29 087 624 297,15	أكتتاب في صندوق النقد الدولي	34 447 673 448,56	الإدارة، شركات الدولة والمؤسسات العمومية
15 338 560 928,46	أكتتاب في صندوق النقد العربي	66 948 082 742,63	بنوك ومؤسسات مالية
198 964 942 553,30	ديون على الدولة	1 777 193 143,23	حسابات جارية للعمال
		372 639 121,33	حسابات أخرى
		146 990 747 337,46	ودائع البنوك الخارجية
7 471 936,92	حسابات شيكات بريدية	15 446 095 849,31	اتفاقيات قرض ومقاصة
23 549 033 232,81	مخصصات بحقوق السحب الخاصة البنك المركزي / الدولة	58 069 399 309,51	التزامات اتجاه صندوق النقد الدولي
22 437 838 881,27	ديون على الدولة للتسوية	108 401 084,00	التزامات اتجاه صندوق النقد العربي
152 970 598 502,30	ديون على الدولة اتفاقية 2013		فارق الصرف
5 052 800 370,00	ديون على مؤسسات القرض وما شابهها	650 303 884,49	
2 585 500 000,00	أوراق تجارية محسومة		
4 400 000,00	سلف دون فوائد (شبكة جيمتل)	20 003 603 494,81	حسابات نظامية وخصوم متفرقة
1 169 900 370,00	قرض موريس بانك		
1 293 000 000,00	قرض أورابانك	3 676 009 309,48	احتياطي لإعادة تقييم الذهب
-	فارق صرف	16 843 123 190,38	رأس مال وإحتياطي
1 344 813 319,62	قيم ثابتة	200 000 000,00	رأس مال
1 332 303 590,94	سندات مساهمة	100 000 000,00	احتياطي الزامي
12 738 745 695,21	حسابات نظامية وأصول متفرقة	16 516 411 811,89	احتياطي اختياري
		20 887 989,49	ترحيل من جديد
		5 823 389,00	نتيجة بانتظار التوزيع
542 684 937 433,03	مجموع أصول	1 625 927 333,99	نتيجة السنته المالية
		542 684 937 433,03	مجموع خصوم

جدول II. حساب النتائج العامة للبنك المركزي لغاية 2015/12/31 (أوفية)			
31/12/2015	أعباء	31/12/2015	نواتج
979 340 034,59	صيانة السيولة النقدية	466 480 435,17	فوائد على عائدات بالعملة الصعبة
6 463 614 212,11	مصاريف العمال	100 078 021,32	نواتج محسومة على المدى القصير
1 338 295 126,38	مصاريف التشغيل العام	5 444 204 627,09	فوائد على اتفاقية البنك المركزي / الدولية
1 874 126 090,43	أعباء مالية	66 864 186,88	فوائد على الصندوق الوطني للعائدات النفطية
110 768 436,60	خسارة الصرف	2 349 122 064,82	عمولة الصرف
175 581 000,25	تحويلات الائتمان	1 624 399 031,00	نواتج سوق الصرف
513 187 642,24	احتياطات تحوطية	1 893 693 699,00	نواتج أخرى
		6 175 000,00	فوائد على مبادلة السيولة والسندات - البنك المركزي
		1 086 549 896,87	استرجاع تحوطات
		30 072 000,00	نواتج غير عادية
		112 876 568,20	أرباح صرف
11 454 912 542,60	مجموع أعباء التشغيل	13 180 515 530,35	مجموع نواتج التشغيل
1 725 602 987,75	أرباح التشغيل		
113 897 250,70	خسائر السنوات السابقة	561 361,25	أرباح السنوات السابقة
513 501,11	خسائر استثنائية	14 173 736,80	أرباح استثنائية
114 410 751,81	مجموع الخسائر خارج التشغيل	14 735 098,05	مجموع الأرباح خارج التشغيل
- 99 675 653,76	نتيجة خارج التشغيل		
1 625 927 333,99	نتيجة السنة المالية (الربح)		
13 195 250 628,40	المجموع	13 195 250 628,40	المجموع

١١. تقرير المدقق الخارجي للبنك المركزي الموريتاني

البنك المركزي الموريتاني

تقرير المدقق المستقل الكشوف المالية السنوية للسنة المنتهية يوم 31 ديسمبر 2015

السادة أعضاء المجلس العام للبنك المركزي الموريتاني،
تنفيذا للمهمة الموكلة إلينا من طرف المجلس العام، قمنا بتدقيق الحسابات السنوية المرفقة للبنك المركزي الموريتاني، وتضم الموازنة وحساب التشغيل العام والأرباح والخسائر وكذا المذكرات الملحقة المتعلقة بالسنة المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2015.

مسؤولية الإدارة فيما يتعلق بالكشوف المالية
تتحمل الإدارة مسؤولية إعداد هذه الحسابات السنوية وعرضها عرضا وفيما وفقا للقواعد والأساليب المحاسبية التي ينص عليها النظام المحاسبي في موريتانيا، ومذكرات مصلحة المحاسبة والتدقيق الداخلي الذي تراه الإدارة ضروريا لتحضير كشوف محاسبية، خالية من أية اختلالات معتبرة سواء كانت تتعلق بالاختلاس أو بالخطأ.

مسؤوليات المدقق
تتمثل مسؤوليتنا في إصدار رأي انطلاقا من تدقيقنا، وقمنا بالتدقيق وفقا للقواعد الدولية في هذا الحقل والتي تتطلب منا التقيد بضوابط وأخلاقيات المهنة وأن نخطط للتدقيق ونقوم بما يضمن التثبت بشكل معقول من أن الحسابات السنوية لا تحتوي على اختلالات معتبرة. ويستوجب التدقيق العمل بإجراءات لجمع عناصر يعتد بها، تتعلق بالمبالغ والمعلومات التي تقدمها الكشوف المالية. ويعود اختيار الإجراءات المتخذة بما فيها تقييم المخاطر المترتبة على احتواء الكشوف المالية لاختلالات معتبرة، سواء تعلقت بالاختلاس أو بالخطأ إلى حكم المدقق. وفي تقييمه للمخاطر، يراعي المدقق الرقابة الداخلية فيما يتعلق بتحضير وعرض الحسابات السنوية بشكل يسمح بتصور إجراءات تدقيقية مناسبة للظروف وليس من أجل التعبير عن رأيه حول فعالية الرقابة الداخلية للمؤسسة. ويتضمن التدقيق كذلك الحكم على ما إذا كانت الأساليب المحاسبية التي تقوم بها الإدارة تتناسب مع الأساليب المحاسبية المعتمدة. وكذلك طبيعة التقديرات المحاسبية التي تقوم بها الإدارة. مع تقييم العرض الإجمالي للكشوف المالية.

ونحن نرى أن عناصر الإثبات التي حصلنا عليها كانت كافية ومناسبة لتؤسس عليها رأينا.

الرأي
في رأينا تعطي الكشوف المالية السنوية صورة وفيه للوضعية المالية للبنك المركزي الموريتاني بتاريخ 31 ديسمبر 2015 وعن أدائه للسنة المالية المنتهية بهذا التاريخ وفقا للنظام المحاسبي الموريتاني ومذكرات المصالح المحاسبية.

فقرة الملاحظات
دون الطعن في الرأي المعبر عنه أعلاه، نلفت عنايتكم إلى المذكرة رقم 5 من المذكرات الملحقة بالحسابات السنوية المتعلقة بالفوائد المحتسبة على القرض الممنوح للسيد أحمد مكيه.

أبيدجان 06 يونيو 2016

مكتب ديلوات الاستشاري بكوت ديفوار

١١١. الملحقا٢

ملحق 1: المؤشرات الاقتصادية والمالية	2011	2012	2013	2014	2015
التطور بـ % ما لم يذكر غير ذلك					
العائد الوطني والأسعار					
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ثابتة	3,6	7,9	5,5	6,6	2,0
الناتج المحلي الإجمالي خارج البترول وبأسعار ثابتة	4,4	9,2	5,8	7,1	2,1
إزالة تضخم الناتج المحلي الإجمالي	14,9	(1,0)	1,2	(9,4)	(5,6)
إزالة تضخم الناتج المحلي الإجمالي خارج البترول	14,5	(1,4)	1,2	(9,5)	(5,0)
مؤشر أسعار الاستهلاك (معدل الفترة)	5,7	4,9	4,1	3,5	0,5
مؤشر أسعار الاستهلاك (نهاية الفترة)	5,5	3,4	4,5	4,7	(2,8)
القطاع الخارجي					
تصدير السلع فوب (نسبة النمو بالدولار الأمريكي)	33,4	(3,9)	0,4	(27,0)	(28,3)
استيراد السلع فوب (نسبة النمو بالدولار الأمريكي)	28,7	26,8	(2,7)	(13,1)	(26,4)
استيراد السلع فوب (نسبة النمو بالدولار الأمريكي (2)	12,2	20,2	15,8	10,7	(31,5)
رصيد ميزان المعاملات الجارية (من الناتج المحلي الإجمالي خارج البترول)	(5,1)	(26,1)	(25,1)	(29,0)	(20,1)
الاحتياطي الرسمي					
الاحتياطيات الرسمية الخام بملايين الدولار (نهاية الفترة) 3/	504,5	961,9	995,6	639,1	821,3
الاحتياطيات الرسمية الخام (بشهر استيراد سلع وخدمات)	3,7	6,2	5,7	5,3	7,9
التطور بـ % ما لم يذكر غير ذلك					
النقد والقروض					
النقد وما يشبه النقد	19,9	10,5	13,6	8,6	0,4
قروض للقطاع الخاص	10,1	14,6	11,1	11,2	9,7
النسبة المئوية من الناتج الإجمالي					
العمليات المدعومة للحكومة					
إجمالي العائدات	22,5	29,8	25,5	26,6	29,9
عائدات دون الهبات والبترول	20,4	24,1	23,7	24,9	27,3
المصروفات والقروض الصافية	23,7	27,7	26,4	30,2	33,4
الرصيد الإجمالي بما فيه الهبات	(1,2)	2,3	(0,9)	(3,5)	(3,5)
الرصيد الإجمالي دون البترول بما فيه الهبات	(2,8)	0,8	(2,3)	(5,4)	(4,3)
الرصيد الإجمالي دون البترول والهبات	(3,3)	(3,69)	(2,8)	(5,1)	(6,2)
للتذكير					
سعر الصرف أوقية/دولار (نهاية المدة)	287,9	302,3	296,99	311,2	337,2
تصدير السلع فوب (مليون دولار)	2 748,7	2 641,0	2 651,5	1935,4	1388,6
استيراد السلع فوب (مليون دولار) 2/	2 467,4	3 128,8	3 044,3	2 646,3	1948,0
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار أوقية)	1440,2	1 437,2	1 655,6	1 599,0	1539,1
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي خارج النفط (مليار أوقية)	1406,3	1514,6	1621,1	1569,9	1523,9
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي خارج النفط (مليون دولار)	4 147	4840	5588,5	5300,4	4752,0
السكان (ملايين)	3,42	3,48	3,53	3,6	3,7
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار أمريكي)	1 501,8	1 390,8	1 451,7	1 408,9	1284
سعر النفط (دولار/برميل)	104,0	105,0	104,1	96,2	50,8
سعر الحديد (دولار / طن)	167,8	128,5	135,4	96,8	55,2
سعر الذهب (دولار / أونصة)	1 568,6	1 668,8	1 411,1	1 266,2	1160,1
سعر النحاس (دولار / طن)	8 823,5	7 958,9	7 331,5	6 863,4	5510,5
إنتاج النفط السنوي مليون برميل	2,8	2,4	2,45	2,17	1,8
2/ استبعاد صناعات نفطية ومنجمية (خارج سنيم)					
3/ خارج الحساب النفطي					
4/ بما في ذلك علاوة التوقيع النفطية					
المصدر: السلطات الموريتانية					

ملحق 2: الناتج المحلي الإجمالي القطاعي بالأسعار الثابتة (أسعار 2004) (مليون أوقية)					
السنوات	2011	2012	2013*	2014*	2015*
القطاع الأول	211 895	227 811	237 398	244 744	254 043
1. الزراعة، الصيد، استغلال الغابات	211 895	227 811	237 398	244 744	254 043
1.1. الزراعة، الغابات واستغلال الغابات	21 098	40 385	48 466	47 543	50 402
1.2. تنمية المواشي	171 022	166 030	171 130	173 184	179 786
1.3. الصيد	19 775	21 396	17 802	24 017	23 855
القطاع الثاني	198 474	204 521	212 735	235 915	220 693
2. نشاطات استخرارية	96 865	92 294	92 975	98 727	91 903
2.1. استخراج المنتجات النفطية	29 354	22 878	21 638	19 333	17 857
a. صناعات استخرارية غير منتجات النفط	67 511	69 416	71 338	79 395	74 045
1.2.2. استخراج معادن	65 209	66 798	68 468	76 187	70 461
الحديد	44 372	41 298	47 062	56 637	49 841
الذهب والنحاس	20 838	25 499	21 406	19 550	20 621
2.2.2. نشاطات استخرارية أخرى	2 302	2 618	2 870	3 208	3 584
3. نشاطات معملية	52 184	56 722	59 389	52 855	57 661
3.1. نشاطات معملية غير الماء، الكهرباء	50 435	55 532	58 094	51 470	56 143
3.2. إنتاج وتوزيع الماء والكهرباء	1 748	1 190	1 294	1 386	1 518
4. بناء وأشغال عامة	49 425	55 505	60 371	84 332	71 129
القطاع الثالث	247 418	265 928	284 252	302 540	319 948
5. النقل والمواصلات	48 785	63 176	68 408	73 753	78 513
5.1. النقل	14 471	23 335	22 781	25 557	26 461
5.2. المواصلات	34 314	39 842	45 627	48 197	52 052
6. التجارة	54 578	58 683	63 674	68 754	73 591
7. خدمات أخرى	94 187	93 153	100 287	107 488	114 455
تصحيح SIFIM	(20 054)	(21 581)	(22 844)	(24 377)	(25 030)
مجموع أنشطة تجارية	637 732	676 678	711 541	758 822	769 655
8. إدارات عمومية	49 868	50 915	51 884	52 546	53 389
الناتج المحلي الإجمالي	687 600	727 593	763 425	811 368	823 044
رسوم صافية على المنتجات	64 788	81 416	87 929	93 205	98 797
الناتج الداخلي الإجمالي بأسعار السوق	752 388	809 009	851 354	904 573	921 841
الناتج الداخلي الإجمالي خارج النفط	723 035	786 131	829 716	885 240	903 984
الناتج الداخلي الإجمالي بأسعار السوق خارج الصناعات الاستخرارية	655 524	716 715	758 379	805 845	829 939

وزارة الاقتصاد والمالية / المكتب الوطني للإحصاء ** مؤقتة

ملحق 3 : نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)					
2015*	2014*	2013*	2012	2011	
3,8	3,1	4,2	7,5	(2,2)	القطاع الأول
3,8	3,1	4,2	7,5	(2,2)	2. الزراعة، الصيد، استغلال الغابات
6,0	(1,9)	20,0	91,4	(32,2)	1.1. الزراعة، الغابات واستغلال الغابات
3,8	1,2	3,1	(2,9)	2,1	1.2. تنمية المواشي
(0,7)	34,9	(16,8)	8,2	10,7	1.3. الصيد
(6,5)	10,9	4,0	3,0	3,7	القطاع الثاني
(6,9)	6,2	0,7	(4,7)	(4,7)	2. نشاطات استخراجية
(7,6)	(10,7)	(5,4)	(22,1)	(11,9)	2.1. استخراج المنتجات النفطية
(6,7)	11,3	2,8	2,8	(1,2)	b. صناعات استخراجية غير منتجات النفط
(7,5)	11,3	2,5	2,4	(1,6)	1.2.2. استخراج معادن
(12,0)	20,3	14,0	(6,9)	(1,8)	الحديد
5,5	(8,7)	(16,1)	22,4	(1,1)	الذهب والنحاس
11,7	11,8	9,6	13,7	12,0	2.2.2. نشاطات استخراجية أخرى
9,1	(11,0)	4,7	8,7	12,1	3. نشاطات معملية
9,1	(11,4)	4,6	10,1	12,5	3.1. نشاطات معملية غير الماء، الكهرباء
9,5	7,1	8,8	(31,9)	1,5	3.2. إنتاج وتوزيع الماء والكهرباء
(15,7)	39,7	8,8	12,3	14,3	4. بناء وأشغال عامة
5,8	6,4	6,9	7,5	6,2	القطاع الثالث
6,5	7,8	8,3	29,5	14,3	5. النقل والمواصلات
3,5	12,2	(2,4)	61,3	22,2	5.1. النقل
8,0	5,6	14,5	16,1	11,2	5.2. المواصلات
7,0	8,0	8,5	7,5	5,4	6. التجارة
6,5	7,2	7,7	(1,1)	6,1	7. خدمات أخرى
2,7	6,7	5,8	7,6	10,9	تصحيح SIFIM
1,4	6,6	5,2	6,1	11,3	مجموع أنشطة تجارية
1,6	1,3	1,9	2,1	0,4	8. إدارات عمومية
1,4	6,3	4,9	5,8	10,4	الناتج المحلي الإجمالي
6,0	6,0	8,0	25,7	17,1	رسوم صافية على المنتجات
2,0	6,3	5,2	7,5	10,9	الناتج الداخلي الإجمالي بأسعار السوق
2,1	6,7	5,5	8,7	12,1	الناتج الداخلي الإجمالي خارج النفط
3,0	6,3	5,8	9,3	13,7	الناتج الداخلي الإجمالي بأسعار السوق خارج الصناعات الاستخراجية

وزارة الاقتصاد والمالية / المكتب الوطني للإحصاء ** مؤقتة

ملحق 4: الناتج الداخلي الإجمالي حسب القطاع بالأسعار الجارية (مليون أوقية)					
2015	2014	2013	2012	2011	
339 158	325 985	288 059	278 240	248 240	القطاع الأول
339 158	325 985	288 059	278 240	248 240	3. الزراعة، الصيد، استغلال الغابات
57 084	52 185	56 009	48 343	22 173	1.1. الزراعة، الغابات واستغلال الغابات
244 367	236 020	206 212	197 832	199 018	1.2. تنمية المواشي
37 707	37 780	25 837	32 065	27 049	1.3. الصيد
352 437	473 237	633 247	620 080	657 834	القطاع الثاني
89 465	196 415	396 512	406 702	477 733	2. نشاطات استخرافية
15 206	29 054	34 447	37 077	46 041	2.1. استخراج المنتجات النفطية
74 259	167 361	362 065	369 625	431 692	c. صناعات استخرافية غير منتجات النفط
57 683	152 595	349 337	358 474	421 825	1.2.2. استخراج معادن
5 985	102 954	287 471	263 378	349 873	الحديد
51 698	49 642	61 866	95 096	71 952	الذهب والنحاس
16 576	14 766	12 728	11 151	9 867	2.2.2. نشاطات استخرافية أخرى
125 027	114 062	124 456	114 244	98 714	3. نشاطات معملية
127 832	116 624	126 849	116 444	98 634	3.1. نشاطات معملية غير الماء، الكهرباء
(2 805)	(2 562)	(2 393)	(2 200)	80	3.2. إنتاج وتوزيع الماء والكهرباء
137 946	162 760	112 279	99 134	81 387	4. بناء وأشغال عامة
703 185	655 409	597 304	536 970	476 520	القطاع الثالث
102 790	96 688	89 252	81 407	61 103	5. النقل والمواصلات
42 911	41 244	36 765	35 575	22 065	5.1. النقل
59 879	55 443	52 487	45 832	39 038	5.2. المواصلات
152 841	142 104	126 821	112 243	98 734	6. التجارة
267 451	249 954	224 731	200 464	184 308	7. خدمات أخرى
(33 275)	(32 075)	(28 605)	(26 221)	(23 227)	تصحيح SIFIM
1 181	1 255	1 333	1 266	1 226	مجموع أنشطة تجارية
402	893	505	213	992	
180 102	166 663	156 500	142 856	132 375	8. إدارات عمومية
1 361	1 422	1 490	1 409	1 359	الناتج المحلي الإجمالي
504	557	005	069	367	
177 620	176 438	165 589	142 626	92 986	رسوم صافية على المنتجات
1 539	1 598	1 655	1 551	1 452	الناتج الداخلي الإجمالي بأسعار السوق
125	994	594	695	353	
1 523	1 569	1 621	1 514	1 406	الناتج الداخلي الإجمالي خارج النفط
919	940	147	618	312	
1 449	1 402	1 259	1 144	974 620	الناتج الداخلي الإجمالي بأسعار السوق خارج الصناعات الاستخرافية
660	579	082	993		

وزارة الاقتصاد والمالية / المكتب الوطني للإحصاء

ملحق 5: نسبة نمو الناتج الداخلي الإجمالي حسب القطاع بالأسعار الجارية (%)					
2015	2014	2013	2012	2011	
4,0	13,2	3,7	12,1	2,2	القطاع الأول
4,0	13,2	3,7	12,1	2,2	4. الزراعة، الصيد، استغلال الغابات
9,4	(6,8)	15,9	118,0	(36,6)	1.1. الزراعة، الغابات واستغلال الغابات
3,5	14,5	4,2	(0,6)	6,9	1.2. تنمية المواشي
(0,2)	46,2	(19,4)	18,5	24,7	1.3. الصيد
(25,5)	(25,3)	2,2	(5,7)	40,9	القطاع الثاني
(54,5)	(50,5)	(2,6)	(14,9)	57,0	2. نشاطات استخراجية
(47,7)	(15,7)	(7,1)	(19,5)	15,7	2.1. استخراج المنتجات النفطية
(55,6)	(53,8)	(2,0)	(14,4)	63,2	2.2. صناعات استخراجية غير منتجات النفط
(62,2)	(56,3)	(2,6)	(15,0)	65,5	2.3. استخراج معادن
(94,2)	(64,2)	9,1	(24,7)	87,9	الحديد
4,1	(19,8)	(34,9)	32,2	4,8	الذهب والنحاس
12,3	16,0	12,7	13,0	2,0	2.2.2. نشاطات استخراجية أخرى
9,6	(8,4)	8,9	15,7	8,7	3. نشاطات معملية
9,6	(8,1)	8,9	18,1	15,7	3.1. نشاطات معملية غير الماء، الكهرباء
9,5	7,1	8,8	(2 850,0)	(98,6)	3.2. إنتاج وتوزيع الماء والكهرباء
(15,2)	45,0	13,3	21,8	13,4	4. بناء وأشغال عامة
7,3	9,7	11,3	12,7	10,4	القطاع الثالث
6,3	8,3	9,9	33,2	14,4	5. النقل والمواصلات
4,0	12,2	3,3	61,2	22,1	5.1. النقل
8,0	5,6	14,5	17,4	10,5	5.2. المواصلات
7,6	12,1	13,0	13,7	13,7	6. التجارة
7,0	11,2	12,1	8,8	7,6	7. خدمات أخرى
3,7	12,1	9,1	12,9	17,2	تصحيح SIFIM
(5,9)	(5,8)	5,4	3,2	22,5	مجموع أنشطة تجارية
8,1	6,5	9,6	7,9	10,1	8. إدارات عمومية
(4,3)	(4,5)	5,8	3,7	21,2	الناتج المحلي الإجمالي
0,7	6,6	16,1	53,4	23,8	رسوم صافية على المنتجات
(3,7)	(3,4)	6,4	6,8	21,4	الناتج الداخلي الإجمالي بأسعار السوق
(2,9)	(3,2)	6,8	7,7	21,5	الناتج الداخلي الإجمالي خارج النفط
3,4	11,4	9,7	17,5	9,2	الناتج الداخلي الإجمالي بأسعار السوق خارج الصناعات الاستخراجية

وزارة الاقتصاد والمالية / المكتب الوطني للإحصاء

ملحق 6: التوزيع القطاعي لتكوين الناتج المحلي الإجمالي %					
2015*	2014*	2013 *	2012	2011	
22,04	20,39	17,40	17,93	17,09	القطاع الأول
22,04	20,39	17,40	17,93	17,09	1. الزراعة، الصيد، استغلال الغابات
3,71	3,26	3,38	3,12	1,53	1.1. الزراعة، الغابات واستغلال الغابات
15,88	14,76	12,46	12,75	13,70	1.2. تنمية المواشي
2,45	2,36	1,56	2,07	1,86	1.3. الصيد
22,90	29,60	38,25	39,96	45,29	القطاع الثاني
5,81	12,28	23,95	26,21	32,89	2. نشاطات استخراجية
0,99	1,82	2,08	2,39	3,17	2.1. استخراج المنتجات النفطية
4,82	10,47	21,87	23,82	29,72	2.2. صناعات استخراجية غير منتجات النفط
3,75	9,54	21,10	23,10	29,04	1.2.2. استخراج معادن
0,39	6,44	17,36	16,97	24,09	الحديد
3,36	3,10	3,74	6,13	4,95	الذهب والنحاس
1,08	0,92	0,77	0,72	0,68	2.2.2. نشاطات استخراجية أخرى
8,12	7,13	7,52	7,36	6,80	3. نشاطات معملية
8,31	7,29	7,66	7,50	6,79	3.1. نشاطات معملية غير الماء، الكهرباء
(0,18)	(0,16)	(0,14)	(0,14)	0,01	3.2. إنتاج وتوزيع الماء والكهرباء
8,96	10,18	6,78	6,39	5,60	4. بناء وأشغال عامة
45,69	40,99	36,08	34,61	32,81	القطاع الثالث
6,68	6,05	5,39	5,25	4,21	5. النقل والمواصلات
2,79	2,58	2,22	2,29	1,52	5.1. النقل
3,89	3,47	3,17	2,95	2,69	5.2. المواصلات
9,93	8,89	7,66	7,23	6,80	6. التجارة
17,38	15,63	13,57	12,92	12,69	7. خدمات أخرى
(2,16)	(2,01)	(1,73)	(1,69)	(1,60)	تصحيح
76,76	78,54	80,55	81,60	84,48	مجموع أنشطة تجارية
11,70	10,42	9,45	9,21	9,11	8. إدارات عمومية
88,46	88,97	90,00	90,81	93,60	الناتج المحلي الإجمالي
11,54	11,03	10,00	9,19	6,40	رسوم صافية على المنتجات
100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	الناتج الداخلي الإجمالي الإسمي
99,01	98,18	97,92	97,61	96,83	الناتج الداخلي الإجمالي خارج النفط
94,19	87,72	76,05	73,79	67,11	الناتج الداخلي الإجمالي بأسعار السوق خارج الصناعات الاستخراجية
وزارة الاقتصاد والمالية / المكتب الوطني للإحصاء					

ملحق 7: الناتج المحلي الإجمالي واستخداماته بالأسعار الثابتة (مليون أوقية)					
2015	2014	2013	2012	2011	
1 384 675	1 474 540	1 486 718	1 446 042	1 241 319	مجموع الموارد
868 286	852 030	799 474	751 195	710 047	الناتج الداخلي الإجمالي بسعر السوق
516 389	622 510	687 244	694 847	531 272	واردات السلع والخدمات
1 384 675	1 474 540	1 486 718	1 446 042	1 241 319	مجموع الاستخدامات
197 547	194 724	189 747	181 738	163 199	للإدارات العمومية
543 272	528 184	508 464	481 494	443 176	الاستهلاك النهائي للأسر
386 243	475 669	488 367	530 742	427 640	التكون الخام لرأس المال الثابت
75 933	86 632	67 983	36 549	3 909	تغير المخزون
1 202 996	1 285 209	1 254 561	1 230 523	1 037 924	الطلب الداخلي
181 679	189 330	232 157	215 518	203 395	تصدير السلع والخدمات
وزارة الاقتصاد والمالية / المكتب الوطني للإحصاء					

ملحق 7: الناتج المحلي الإجمالي واستخداماته بالأسعار الجارية (مليون أوقية)					
2015	2014	2013	2012	2011	
2 346 857	2 668 541	2 853 662	2 784 826	2 359 885	مجموع الموارد
1 539 204	1 598 996	1 655 594	1 551 695	1 452 353	الناتج الداخلي الإجمالي بسعر السوق
807 653	1 069 545	1 198 068	1 233 131	907 532	واردات السلع والخدمات
2 346 857	2 668 541	2 853 662	2 784 826	2 359 885	مجموع الاستخدامات
374 203	360 747	337 403	307 353	263 112	للإدارات العمومية
908 955	879 435	815 825	741 901	650 786	الاستهلاك النهائي للأسر
555 950	693 204	716 861	780 894	548 251	التكون الخام لرأس المال الثابت
-8 700	100 595	151 184	131 908	82 488	تغير المخزون
1 830 409	2 033 981	2 021 272	1 962 056	1 544 637	الطلب الداخلي
516 448	634 560	832 389	822 770	815 248	تصدير السلع والخدمات
وزارة الاقتصاد والمالية / المكتب الوطني للإحصاء					

111

ملحق 8: ميزان المدفوعات (مليون دولار)	2011	2012	2013	2014	2015
ميزان تجاري	281,2	(487,9)	(392,9)	(710,9)	(559,4)
صادرات	2 748,7	2 641,0	2 651,5	1 935,4	1 388,6
حديد	1 470,6	1 130,7	1 358,1	730,7	340,0
بترول	220,7	271,2	216,9	194,8	73,1
نحاس	234,1	238,0	216,3	165,8	195,1
ذهب	404,2	445,2	471,8	407,4	333,6
صيد	408,0	479,0	329,7	377,5	388,9
أخرى	11,2	76,7	58,8	59,1	57,8
واردات قوب	(2 467,4)	(3 128,8)	(3 044,3)	(2 646,3)	(1 948,0)
مواد غذائية	(290,8)	(381,5)	(377,0)	(370,5)	(395,3)
منتجات نفطية	(524,9)	(656,5)	(633,8)	(595,9)	(337,9)
منها شركة سنيم	(86,7)	(110,4)	(109,5)	(102,0)	(55,0)
شركة نحاس موريتانيا	(43,5)	(49,7)	(46,1)	(44,4)	(28,0)
شركة تازيازت	(64,6)	(111,9)	(101,1)	(4,1)	(3,4)
تجهيزات مستوردة للصناعات الاستخراجية	(1 202,8)	(1 625,2)	(1 579,8)	(1 018,8)	(745,4)
منها شركة سنيم	(361,6)	(483,2)	(489,3)	(420,7)	(199,4)
شركة نحاس موريتانيا	(155,1)	(160,4)	(139,5)	(186,7)	(84,3)
شركة تازيازت	(571,2)	(966,6)	(590,3)	(130,9)	(187,1)
استكشاف نفطي	(114,9)	(15,0)	(360,7)	(280,5)	(274,7)
واردات أخرى	(449,3)	(465,5)	(453,7)	(661,1)	(469,4)
خدمات وعائدات (صافية)	(707,4)	(1 048,9)	(1 016,8)	(873,5)	(574,6)
خدمات (صافية)	(551,8)	(858,3)	(813,7)	(620,7)	(394,6)
منها رخص صيد	58,2	11,7	27,7	110,3	66,5
عائدات صافية	(155,6)	(190,6)	(203,2)	(252,8)	(180,1)
منها تعويضات الصيد	104,3	89,0	91,2	0,0	60,3
تحويلات جارية صافية	151,3	310,7	140,8	113,7	178,4
تحويلات صافية خاصة	31,4	42,7	56,9	49,8	77,3
تحويلات رسمية	120,0	268,0	83,9	63,9	101,0
منها تخفيف مديونية متعددة الأطراف عن الدول الفقيرة	2,6	0,9	0,0	0,0	-
ميزان المعاملات الجارية	(274,8)	(1 226,1)	(1 268,9)	(1 470,7)	(955,7)
حساب رأس المال والعمليات المالية	499,2	1 823,3	1 569,6	1 222,6	1 253,4
حساب رأس المال	0,0	40,7	4,8	16,0	31,2
أخرى	0,0	40,7	4,8	16,0	31,2
حساب العمليات المالية	499,2	1 782,5	1 564,8	1 206,6	1 222,2
استثمار مباشر (صافي)	588,8	1 386,1	1 126,0	501,9	501,7
منه: صناعات نفطية (صافي)	76,8	157,4	410,2	265,2	310,3
قروض رسمية على المدى المتوسط والبعيد	243,1	505,8	216,0	123,8	407,6
سحوبات	306,8	606,0	316,1	269,6	570,4
الدولة	174,3	259,4	176,4	256,8	570,4
شركة سنيم	132,5	286,6	139,7	12,8	-
أصل الدين مستحق الوفاء	(63,7)	(100,2)	(100,1)	(145,8)	(162,8)
معاملات رأسمالية خصوصية أخرى	(332,6)	(109,3)	222,8	581,0	312,9
خطأ وسهو	28,6	(108,5)	(285,0)	(61,3)	(138,3)
موازنة إجمالية	253,1	488,7	15,7	(309,4)	159,4
تمويل	(253,1)	(488,7)	(15,7)	309,4	(159,4)
أصول خارجية صافية	(267,4)	(402,1)	(26,7)	298,8	(165,3)
البنك المركزي (صافي)	(195,7)	(473,6)	(28,6)	312,1	(197,3)
عائدات	(230,0)	(457,7)	(36,3)	326,1	(182,1)
التزامات	34,2	(15,8)	7,7	(14,0)	(15,2)
بنوك تجارية (صافي)	(25,5)	84,9	5,8	(17,6)	15,7
حساب نفطي	(46,2)	(13,5)	(3,9)	4,3	16,3
تمويل استثنائي	14,4	(86,6)	11,0	10,6	5,9

المصدر: المديرية العامة للخزينة والمحاسبة العمومية / وزارة الاقتصاد والمالية

ملحق 9: جدول العمليات المالية للدولة (مليار أوقية ما لم يرد عكس ذلك)					
2015	2014	2013	2012	2011	
460,2	424,0	422,8	462,9	324,1	إجمالي الإيرادات والهبات
418,7	397,7	390,8	373,6	293,5	إجمالي الإيرادات بدون الهبات والبترو
269,6	280,4	269,2	250,5	183,7	إيرادات ضريبية
149,1	117,3	121,6	123,1	109,8	إيرادات غير ضريبية خارج الهبات
28,3	2,1	11,3	67,8	7,7	هبات
7,8	1,6	1,8	2,9	6,7	منها: مشاريع
513,7	479,1	436,7	429,9	341,4	نفقات وقروض صافية
290,9	287,6	267,2	293,0	247,4	نفقات جارية
119,4	110,4	103,7	94,7	90,1	رواتب وأجور
62,4	64,7	60,1	54,6	51,6	سلع وخدمات
67,8	72,5	70,2	105,7	65,4	تحويلات جارية
17,8	15,8	15,7	12,6	18,4	قوائد على الدين العام
12,7	11,9	12,0	9,9	8,4	خارجية
5,1	3,9	3,6	2,7	10,0	داخلية
3,2	10,3	6,5	10,0	11,0	حسابات خاصة
219,9	191,5	169,6	136,9	91,8	نفقات تجهيز وقروض صافية
78,2	57,9	48,7	50,8	37,1	استثمارات ممولة خارجيا
141,7	133,6	120,9	86,1	54,7	استثمارات ممولة بموارد داخلية
2,9	0,0		-	2,2	إعادة هيكلة وقروض صافية
20,4	13,8	11,0	10,8	10,9	احتياطي مشترك
(95,0)	(81,4)	(46,0)	(56,3)	(47,9)	رصيد خارج النقط، هبات غير مشمولة (عجز -)
(66,7)	(79,3)	(34,7)	11,4	(40,2)	رصيد خارج النقط بما فيه الهبات (عجز -)
(4,1)	(11,6)	14,8	4,4	(2,4)	رصيد اساسي خارج النقط، تحديد البرنامج
13,2	24,1	20,7	21,5	22,9	عائدات نقطية (صافي)
(81,8)	(57,3)	(25,2)	(34,9)	(25,0)	رصيد إجمالي، هبات غير مشمولة (عجز -)
(53,5)	(55,2)	(13,9)	32,9	(17,3)	رصيد إجمالي بما فيه الهبات (عجز -)
50,9	61,3	20,3	(36,3)	18,8	تمويل
(5,0)	11,3	(5,8)	(88,4)	(2,4)	تمويل داخلي
2,8	48,1	18,1	(79,5)	(12,4)	النظام المصرفي
24,2	46,3	40,9	(89,3)	8,5	البنك المركزي
(21,4)	1,8	(22,8)	9,8	(20,9)	البنوك التجارية
8,9	5,3	8,3	(1,3)	9,8	تمويل غير مصرفي
(15,3)	(6,6)	(26,7)	(2,2)	(2,8)	خصخصة وأخرى
(1,3)	(8,8)	(5,5)	(5,4)	3,0	تغير المتأخرات الداخلية
55,9	50,0	26,2	52,1	21,2	تمويل خارجي
4,8	0,8	(1,3)	(4,2)	(13,3)	حساب نقطي (صافي)
(13,2)	(24,1)	(20,7)	(21,5)	(22,9)	إيرادات نقطية (صافي)
18,1	25,0	19,4	17,3	9,6	مساهمة الحساب النقطي
51,0	49,2	27,5	56,3	34,5	أخرى (صافية)
48,4	46,1	23,8	53,0	30,4	سلف خارجية (صافي)
2,6	3,1	3,7	3,3	4,1	تمويل خارجي استثنائي
(2,5)	6,1	6,4	(3,4)	1,5	خطا وسهو

ملحق 10: جدول العمليات المالية للدولة					
2015	2014	2013	2012	2011	(% إلى الناتج الداخلي الإجمالي خارج النفط)
30,2	27,0	26,1	30,6	23,0	إجمالي إيرادات وهبات
27,5	25,3	24,1	24,7	20,9	إجمالي الإيرادات بدون الهبات والبترو
17,7	17,9	16,6	16,5	13,1	إيرادات ضريبية
9,8	7,5	7,5	8,1	7,8	إيرادات غير ضريبية خارج الهبات
1,9	0,1	0,7	4,5	0,5	هبات
0,5	0,1	0,1	0,2	0,5	منها: مشاريع
33,7	30,5	26,9	28,4	24,3	نفقات وقروض صافية
19,1	18,3	16,5	19,3	17,6	نفقات جارية
7,8	7,0	6,4	6,3	6,4	رواتب وأجور
4,1	4,1	3,7	3,6	3,7	سلع وخدمات
4,4	4,6	4,3	7,0	4,7	تحويلات جارية
1,2	1,0	1,0	0,8	1,3	قوائد على الدين العام
0,8	0,8	0,7	0,7	0,6	خارجية
0,3	0,2	0,2	0,2	0,7	داخلية
0,2	0,7	0,4	0,7	0,8	حسابات خاصة
14,4	12,2	10,5	9,0	6,5	نفقات تجهيز وقروض صافية
5,1	3,7	3,0	3,4	2,6	استثمارات ممولة خارجيا
9,3	8,5	7,5	5,7	3,9	استثمارات ممولة بموارد داخلية
0,2	0,0	0,0	0,0	0,2	إعادة هيكلة وقروض صافية
1,3	0,9	0,7	0,7	0,8	احتياطي مشترك
-6,2	-5,2	-2,8	-3,7	-3,4	رصيد خارج النفط، هبات غير مشمولة (عجز -)
-4,4	-5,1	-2,1	0,8	-2,9	رصيد خارج النفط بما فيه الهبات (عجز -)
-0,3	-0,7	0,9	0,3	-0,2	رصيد أساسي خارج النفط، تحديد البرنامج
0,9	1,5	1,3	1,4	1,6	عائدات نفطية (صافي)
-5,4	-3,6	-1,6	-2,3	-1,8	رصيد إجمالي، هبات غير مشمولة (عجز -)
-3,5	-3,5	-0,9	2,2	-1,2	رصيد إجمالي بما فيه الهبات (عجز -)
3,3	3,9	1,3	-2,4	1,3	تمويل
-0,3	0,7	-0,4	-5,8	-0,2	تمويل داخلي
0,2	3,1	1,1	-5,2	-0,9	النظام المصرفي
1,6	2,9	2,5	-5,9	0,6	البنك المركزي
-1,4	0,1	-1,4	0,6	-1,5	البنوك التجارية
0,6	0,3	0,5	-0,1	0,7	تمويل غير مصرفي
-1,0	-0,4	-1,6	-0,1	-0,2	خصخصة وأخرى
-0,1	-0,6	-0,3	-0,4	0,2	تغير المتأخرات الداخلية
3,7	3,2	1,6	3,4	1,5	تمويل خارجي
0,3	0,1	-0,1	-0,3	-0,9	حساب نفطي (صافي)
-0,9	-1,5	-1,3	-1,4	-1,6	إيرادات نفطية (صافي)
1,2	1,6	1,2	1,1	0,7	مساهمة الحساب النفطي
3,3	3,1	1,7	3,7	2,5	أخرى (صافية)
3,2	2,9	1,5	3,5	2,2	سلف خارجية (صافي)
0,2	0,2	0,2	0,2	0,3	تمويل خارجي استثنائي
-0,2	0,4	0,4	-0,2	0,1	خطا وسهو

ملحق 11: جدول العمليات المالية للدولة (% إلى الناتج المحلي الإجمالي)					
2015	2014	2013	2012	2011	
29,9	26,5	25,5	29,8	28,2	إجمالي إيرادات وهبات
27,2	24,9	23,6	24,1	25,6	إجمالي الإيرادات بدون الهبات والبترو
17,5	17,5	16,3	16,1	16,0	إيرادات ضريبية
9,7	7,3	7,3	7,9	9,6	إيرادات غير ضريبية خارج الهبات
1,8	0,1	0,7	4,4	0,7	هبات
0,5	0,1	0,1	0,2	0,6	منها: مشاريع
33,4	30,0	26,4	27,7	29,7	نفقات وقروض صافية
18,9	18,0	16,1	18,9	21,5	نفقات جارية
7,8	6,9	6,3	6,1	7,8	رواتب وأجور
4,1	4,0	3,6	3,5	4,5	سلع وخدمات
4,4	4,5	4,2	6,8	5,7	تحويلات جارية
1,2	1,0	0,9	0,8	1,6	فوائد على الدين العام
0,8	0,7	0,7	0,6	0,7	خارجية
0,3	0,2	0,2	0,2	0,9	داخلية
0,2	0,6	0,4	0,6	1,0	حسابات خاصة
14,3	12,0	10,2	8,8	8,0	نفقات تجهيز وقروض صافية
5,1	3,6	2,9	3,3	3,2	استثمارات ممولة خارجيا
9,2	8,4	7,3	5,5	4,8	استثمارات ممولة بموارد داخلية
0,2	0,0	0,0	0,0	0,2	إعادة هيكلة وقروض صافية
1,3	0,9	0,7	0,7	0,9	احتياطي مشترك
-6,2	-5,1	-2,8	-3,6	(4,2)	رصيد خارج النفط، هبات غير مشمولة (عجز -)
-4,3	-5,0	-2,1	0,7	(3,5)	رصيد خارج النفط بما فيه الهبات (عجز -)
-0,3	-0,7	0,9	0,3	(0,2)	رصيد أساسي خارج النفط، تحديد البرنامج
0,9	1,5	1,3	1,4	2,0	عائدات نفطية (صافي)
-5,3	-3,6	-1,5	-2,2	(2,2)	رصيد إجمالي، هبات غير مشمولة (عجز -)
-3,5	-3,5	-0,8	2,1	(1,5)	رصيد إجمالي بما فيه الهبات (عجز -)
3,3	3,8	1,2	-2,3	1,6	تمويل
-0,3	0,7	-0,4	-5,7	(0,2)	تمويل داخلي
0,2	3,0	1,1	-5,1	(1,1)	النظام المصرفي
1,6	2,9	2,5	-5,8	0,7	البنك المركزي
-1,4	0,1	-1,4	0,6	(1,8)	البنوك التجارية
0,6	0,3	0,5	-0,1	0,9	تمويل غير مصرفي
-1,0	-0,4	-1,6	-0,1	(0,2)	خصخصة وأخرى
-0,1	-0,6	-0,3	-0,3	0,3	تغير المتأخرات الداخلية
3,6	3,1	1,6	3,4	1,8	تمويل خارجي
0,3	0,1	-0,1	-0,3	(1,2)	حساب نفطي (صافي)
-0,9	-1,5	-1,3	-1,4	(2,0)	إيرادات نفطية (صافي)
1,2	1,6	1,2	1,1	0,8	مساهمة الحساب النفطي
3,3	3,1	1,7	3,6	3,0	أخرى (صافية)
3,1	2,9	1,4	3,4	2,6	سلف خارجية (صافي)
0,2	0,2	0,2	0,2	0,4	تمويل خارجي استثنائي
-0,2	0,4	0,4	-0,2	0,1	خطا وسهو

ملحق 12: الإحصاءات النقدية (مليار أوقية)

2015	2014	2013	2012	2011	
					المسح النقدي
78,5	108,1	195,9	192,2	70,8	الأصول الخارجية الصافية
102,4	126,1	219,2	214,1	67,2	البنك المركزي
-23,9	-18	-23,3	-21,9	3,7	بنوك
433,5	402,1	273,7	221,2	303,3	أصول داخلية صافية
659,4	609,3	516,6	458,8	502,8	قرض داخلي صافي
173,6	166,4	118,2	100,3	187,2	القرض الصافي للدولة
207,3	207,6	206,1	210,3	204,6	ديون
-33,7	-41,2	-87,8	-109,9	-17,4	ودائع
485,7	443	398,4	358,5	315,6	قروض للاقتصاد
-225,8	-207,2	-242,9	-237,6	-199,4	بنود أخرى صافية
512,1	510,2	469,6	413,4	374,2	عملة بالمفهوم الواسع
129,7	130,9	132,7	115,3	100,9	نقد ورقية ومعدنية متداولة
298,5	309,2	272	246,5	222,9	ودائع تحت الطلب
83,9	70,1	64,9	51,6	50,3	ودائع لأجل وللدخار
					سلطات نقدية
102,4	126,1	220	214,1	67,2	أصول خارجية صافية
278,8	199,8	297,9	290,8	144,7	أصول
-176,4	-73,7	-77,9	-76,7	-77,5	خصوم
118,3	101	10,9	-1,8	110,7	أصول داخلية صافية
172,5	142,7	96,6	66,4	164,4	قروض داخلية صافية
167,8	138,1	91,8	50,9	145,5	قروض صافية للدولة
201,4	178,9	178,2	159	162,1	ديون
-33,6	-40,7	-86,4	-108	-16,6	ودائع
-19,9	-24,4	-73,6	-70,1	-5,6	منها حساب جاري للخرينة
4,7	4,6	4,4	15,5	14,8	ديون على القطاع الخاص
0,0	0	0,4	0	4,2	ديون صافية على البنوك
-54,2	-41,8	-85,7	-68,3	-53,7	بنود أخرى صافية
220,7	227	230,9	212,3	177,9	قاعدة نقدية
129,7	130,9	132,8	115,3	100,9	نقد ورقية ومعدنية متداولة
91,0	96,1	98,1	97	77	احتياطيات البنوك
26,0	25,6	23,5	14,8	12,8	منها: سيولة البنوك
44,3	42,1	47,4	60,2	55,5	ودائع البنوك بالأوقية
20,8	28,5	27,1	21,9	8,6	ودائع البنوك من العملات الصعبة
					البنوك التجارية
-23,9	-18	-23,3	-21,9	3,7	أصول خارجية صافية
44,4	38,6	34,7	31,1	38,6	أصول
-68,3	-56,7	-58	-53	-35	خصوم
407,7	399,9	259,4	236,8	194,3	أصول داخلية صافية
6,0	29,6	26,4	53,2	43,3	قرض صافي للدولة
5,9	28,7	27,8	51,3	42,6	ديون
16,1	0	33,8	56,6	50	منها: سندات خزينة
-10,2	0,0	-5,9	-5,3	-7,4	سندات مضمونة
0,1	0,9	1,4	1,9	0,7	ودائع
481,1	438,4	393,9	343	300,8	ديون على القطاع الخاص
-79,4	-68,1	-160,9	-159,5	-149,8	بنود أخرى صافية

شارع الاستقلال
ص ب: 623 نواكشوط - موريتانيا
هاتف:
+ 222.45.25.22.06
+ 222. 45.25.28.88
فاكس:
+ 222.45.25.27.59
info@bcm.mr
www.bcm.mr